مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٤ — العدد (٥٢) — صيف ٢٠١٠

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د.سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـــذوب لبنان	أ.د.محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث **المكلف فقط** مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونيا مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقـال الافتتاحـي

٧ قطاع غزة المأزق الأعمق لإسرائيل!

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٣ سياسة الولايات المتحدة تجاه عملية السلام في عهد أوباما

صبري سُميرة

ملفات العدد

ملف خاص: الشرق الأوسط بين الحرب والسلام

٤٣ - احتمالات اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٧-٢٠١٠

صفوت الزيات

٥٥ - قرع طبول الحرب في المنطقة ٢٠٠٧-٢٠١٠

طلعت مسلم

٦٣ - احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١٠/ ٢٠١١

مركز دراسات الشرق الأوسط

٧١ - التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي.. التحديات والآفاق

مركز دراسات الشرق الأوسط

ملف السودان: تحولات استراتيجية في السودان

٧٧ - الانتخابات السودانية.. المعطيات والتوقعات اللاحقة

محمد الجيوسي

٨٧ - استفتاء جنوب السودان ٢٠١١، الوحدة أو الانفصال

محمد عثمان

٩٧ - أبعاد مشكلة منابع النيل للسودان ومصر

منى حسن

المقالات والتقارير

١٠٧ اتجاهات تطور الأزمة المالية الدولية.. المؤشرات والدلالات عام ٢٠١٠

يوسف اليوسف

١٢١ تركيا وإسرائيل بعد الاعتداء على أسطول الحرية

مركز دراسات الشرق الأوسط

١٣٣ الإسلاموفوبيا في أوروبا

فريد حافظ

المقال الافتتاحي

قطاع غزة المأزق الأعمق لإسرائيل!

رئيس التحرير/ جواد الحمد

شكل قطاع غزة مشكلة أمنية حقيقية لإسرائيل منذ احتلاله عام ١٩٦٧، ومنذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى عام ١٩٨٧، ما طفق القادة الإسرائيليون يعبرون عن ضيقهم وضجرهم من البقاء فيه، وعلى الأخص إسحاق رابين الذي أعلن مرة أنه يتمنى أن يصحو من نومه وقد غرقت غزة في البحر.

وقد شهدت أعمال المقاومة الفردية والكمائن تجربة فريدة في قطاع غزة، ساعدها في ذلك الازدحام الكبير والكثافة السكانية وقلة مساحات المناورة أمام سلاح الدبابات والدوريات الصهيونية، ولو صمد المفاوضون الفلسطينيون في قصور النرويج لتوقيع اتفاق أوسلو لَقَبِل إسحاق رابين إخلاء القطاع وفق ترتيبات معينة، ولكن الغريب أن اتفاق أوسلو أعطى للمستوطنات التي يقطنها إسميا ما لا يزيد على ستة آلاف صهيوني مساحة تصل إلى ٣٦٪ من أراضي القطاع.

وقد نجحت سلطة أوسلو في بدايات تطبيق الاتفاق بمحاصرة المقاومة، وحولت القطاع سجنا للمقاومين، وحاصرت جهود فصائل المقاومة لتوقف العلميات ضد قوات الاحتلال حتى جاءت الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، فاندلعت المقاومة والانتفاضة المسلحة بدرجة لم يعد ممكنا السيطرة عليها من قبل قوات الأمن الفلسطيني، ومع تزايد الخلاف واللوم الإسرائيلي المتواصل لقوات أمن السلطة وقادتها على فشلها في إنهاء المقاومة ووقف الانتفاضة تنامت فكرة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة لدى القيادة العسكرية والسياسية الصهيونية، ومع تصاعد قوة المقاومة ونجاح ضرباتها النوعية، وتزايد إمكاناتها التصنيعية البدائية، بموازاة تزايد العلميات الاستشهادية من الضفة الغربية ضد الكيان الصهيوني، قررت سلطات الاحتلال القيام بعملية فصل أحادي الجانب، أساسها الجدار العنصري في الضفة الغربية، والانسحاب العسكري والاستيطاني من قطاع غزة،

وشرع بتطبيق القرار في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٥ على غرار الانسحاب من جنوب لبنان في أيار/ مايو عام ٢٠٠٠، مما اعتُبر انتصارا للمقاومة على الاحتلال، واعتُبر أيضا خطة استراتيجية أمنية صهيونية لحماية الكيان من هجمات المقاومة التي بدأت تصطاد المستوطنين وتقتحم المستوطنات، وتهاجم المواقع العسكرية في القطاع، وكان أرئيل شارون بطل التطبيق عندما أصبح رئيس الحكومة الإسرائيلية، ورغم معارضة الكثيرين من المستوطنين والسياسيين إلا أنه طبق القرار.

وفي ظل ذلك شهد قطاع غزة هامشا جديدا من الحرية سمح للمقاومة بالانتعاش وبتنمية قدراتها وأسلحتها وبرامجها وتدريباتها، ورغم استمرار قوات الاحتلال بمراقبة القطاع طوال الليل والنهار، وبرغم قيامها بعمليات اجتياح واعتداءات متواصلة، غير أن تنامي المقاومة وخطرها على الأمن الإسرائيلي قد تزايد، حيث شكل فوز حماس واستلامها لحكومة السلطة في كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٠٦ تغيرا استراتيجيا بالغ التعقيد أمام البرنامج الإسرائيلي وعملية التسوية، ونجحت الحكومة الإسرائيلية بإقناع العديد من دول العالم بتطبيق الحصار السياسي والإعلامي والاقتصادي، وبعد ذلك الإنساني ضد الأراضي التي تحكمها السلطة بقيادة حماس.

ومع تفاقم الخلاف بين حركتي فتح وحماس إلى درجة إراقة الدماء، ثم التخطيط الأمريكي للقضاء على قوة حماس العسكرية والسياسية، حسب الجنرال الأمريكي كيث دايتون، اتجهت حماس إلى إنهاء التمرد العسكري والأمني المدعوم بتمرد سياسي ومدني من قبل أنصار حركة فتح في السلطة في قطاع غزة، حيث قامت القوات الأمنية التابعة لحكومة حماس، وبالتعاون مع كتائب القسام، بإنهاء التمرد والسيطرة على المقرات الأمنية، ما تسبب بانهيار الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وتحققت السيطرة الكاملة لحماس في قطاع غزة، وانهار اتفاق مكة الموقع بين فتح وحماس بتقاسم السلطة، وأصبح القطاع أزمة إسرائيلية من جديد، حيث شكل ما يمكن تسميته "أرض حماس" المحررة داخليا، فأطلقت حماس فيها يدها وبرنامجها المقاوم والسياسي والاجتماعي بلا قيود أو مراقبة.

وقابل ذلك نجاح الاحتلال، بدعم دولي وعربي، في زيادة خناق الحصار الشامل

على القطاع وعلى حماس، ولكن ذلك لم ينه الأزمة الإسرائيلية، مما دفع قوات الاحتلال للاشتباك مرارا مع قوات حماس وسلطتها في القطاع هذه المرة، إلى أن شن الاحتلال حربا ضروسا أشرك فيها ثلثا جيشه بشكل مباشر وغير مباشر، واندلعت ما أسمته حماس "حرب الفرقان" وأسمته إسرائيل "عملية الرصاص المصهور" في نهاية شهر كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨، حيث انتهت هذه الحرب بهزيمة إسرائيل إعلاميا وسياسيا وإنسانيا وحقوقيا وكذلك أمنيا، ناهيك عن فشلها العسكري الذريع على مختلف المستويات، باستثناء التسبب بقتل وجرح الآلاف، وتدمير المنشآت المدنية وعدد من المنازل، لكن حماس خرجت قوية، وقرأ العالم الرسالة بأنها حركة المستقبل، وأنها الأقدر في المنطقة على توجيه الضربات لإسرائيل، سواء في المعركة أو بإطلاق الصواريخ على المناطق الجنوبية للكيان، مما يهدد أمن الدولة وأمن أكثر من مليون صهيوني يقطنون تلك المناطق.

وبسبب تزايد الإدانة الدولية للحصار من جهة، ولتآكل أهدافه الأمنية والسياسية، وتزايد جهود كسر الحصار البحرية والبرية، وعمليات الإنفاق المدنية والعسكرية، بل وتنامي فكرة بناء ميناء ومطار جوي يديره الاتحاد الأوروبي أمنيا في القطاع، وفي ظل حرص المجتمع الدولي على عدم تفاقم المأساة الإنسانية في القطاع، شعرت إسرائيل أن القطاع أصبح منطلقا لإدانتها، وصارت خدماته نافذة لاتهامها بانتهاكات حقوق الإنسان، فيما غدت اعتداءاتها العسكرية مصدرا لقضايا جنائية ترفع في أوروبا ضد قادتها وجنودها، وأصبح أسر الجندي شاليط في عملية عسكرية منذ أكثر من أربع سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) عنوان الفشل الاستخباري الصهيوني، وهي في ذات الوقت تتحمل مسؤولية تزويد القطاع بأساسيات الحياة التي تمنع تفاقم الوضع الإنساني فيه وفق توجهات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وفي ظل غياب الأفق السياسي أو الأمني الإسرائيلي للخروج من هذا المأزق بأبعاده السياسية والأمنية والأخلاقية والإنسانية والقانونية، جاء طرح أفيغدور ليبرمان لمشروعه باعتبار القطاع كيانا منفصلا لا تتحمل إسرائيل مسؤولية تزويده بالحاجات الأساسية، وبالتالي لا تتحمل مسؤولية حصاره إنسانيا على الأقل، فيما تستمر بمحاصرته أمنيا

وعسكريا بـحجة حفظ أمنها الخاص، لتترك الفرصة لحماس أن تتراجع ولسكان القطاع أن يثوروا على حماس، وأنه يمكن التوصل إلى اتفاق جزئي مع قيادة محمود عباس يمكن تطبيقه في الضفة الغربية، حيث تُعْلَن دولة ما، وتعتبر القطاع إقليما متمردا أو خارجا على القانون، ما يخفف من الضغوط على إسرائيل، ومن جهة ثانية تتحمل مصر مسؤولية تزويد القطاع بالخدمات الأساسية، ويلزم ذلك فتح معبر رفح والسماح للشاحنات بالعبور بمختلف أنواع المساعدات والدعم، الأمر الذي ينقل الخلاف من الدائرة الإسرائيلية إلى الدائرة المصرية، وهو ما سيضعف موقف حماس، وينقلها من موقع مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، حيث تحظى بإجماع عربي، إلى موقع التراشق الإعلامي والخلاف مع دولة عربية شقيقة.

ومع كل ذلك، فإن القطاع يبقى أزمة حقيقية في وجه إسرائيل، لأن مثل هذا التفكير يشكل مصدر تهديد متواصل، وقلقا أمنيا متزايدا على حدود الكيان الإسرائيلي لا يمكنه التأكد من المدى الذي يمكن التعايش معه، بقدر ما يلقي هذا التفكير كذلك بالمشكلة الدولية بعيدا عن إسرائيل، وسيبقى القادة الإسرائيليون ينظرون إلى قطاع غزة بخوف وقلق وترقب، لأن التكيف سمة غالبة للشعوب المقاومة تحت الاحتلال، وهو ما أثبته أهل غزة وقيادات المقاومة، بينما يتعرض الاستعمار والاحتلال لعملية تآكل فكري وواقعي وسياسي، خلافا لطموح شارون أو أولمرت أو نتنياهو أو ليبرمان.

البحوث والدراسات

سياسة الولايات المتحدة تجاه عملية السلام في عهد أوباما

صبري سُميرة*

مقدمة

إن دراسة مواقف وتصورات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية لعملية السلام في الشرق الأوسط لا زالت هي الأهم والأعقد والأخطر- حسب لغة القوة والمصالح والموازين وطبيعة الدور والفعالية حضورا وغيابا- في رسم السيناريوهات المحتملة لفهم واقع وتطورات ومستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ وما بعده، ومن ثم فهي الدراسة الأصعب في الإحاطة بجوانبها وفي سبر أغوارها بصورة منهجية شاملة متوازنة متكاملة؛ فأمريكا "العظمى" هي أكبر مؤثر في أوضاع وسياسات العالم اليوم، وهي في أعلى درجات تأثيرها في الوطن العربي وإقليم الشرق الأوسط، وعند رسمها لسياساتها فإنها تدافع وتصارع نفسها والآخرين- أصدقاء ومنافسين ومعادين- لتحقيق مزيج مناسب يوازن بين خليط معقد متنازع الأهداف والمصالح والبيئات وتوازنات القوى وتحالفاتها داخل أمريكا وخارجها.

وينتج عن أهمية الدور الأمريكي وتعقيده مخاطر كبيرة عالميا وإقليما وأمريكيا إذا ما استمرت أمريكا في سياساتها الفاشلة في معالجة الصراع العربي- الإسرائيلي، والتي لا زالت تسعى من خلالها إلى تحقيق سراب الهيمنة العالمية والإقليمية، وبسبب أهمية الدور الأمريكي وتعقيده وخطورته في رسم مستقبل الصراع في المنطقة، وتماشيا مع منهجية هذا الدراسة، فإن دراستنا للسياسات الأمريكية وآثارها توجب علينا إلقاء أضواءٍ على التأثيرات المتبادلة الجدية، الحالية والمتوقعة، بين أشكال القوة والنفوذ والمصالح والسياسات الأمريكية من جهة، وكثير من جوانب هذا الصراع العالمية والإقليمية والثنائية والوطنية حاضرا ومستقبلا من جهة أخرى، ومنها: موضوعات الصراع وقضاياه وأطرافه، وتحالفات هذه الأطراف ومواقفها وتصوراتها، وتطورات وتحولات دولية وإقليمية، وعوامل متغيرة وثابتة، وأبعاد فكرية وحضارية، وواقع المنطقة السياسي الاجتماعي الاقتصادي وتفاعل شعوبها وقواها، وموازين القوى الاستراتيجية التقليدية وغير التقليدية.

* . محلل سياسي وأستاذ علوم سياسية وتحليل سياسات عامة- الأردن

وتعالج هذه الدراسة الحزمة السابقة وما يرتبط بها باعتبارها مكونات أساسية في سياسات أمن شامل أمريكية استراتيجية عالمية وإقليمية، تنتج عنها آثار مهمة جدا على سياسات أمريكا تجاه الصراع في المنطقة، وتُعرض للعالم كما تقدمها أمريكا، مع محاولة سبر أهم توجهاتها الحقيقية وتناقضاتها في تحقيق الأمن الأمريكي الشامل بناء على فهم دقيق لتاريخ سياسات أمريكا وواقعها وعمليات صنعها، وأهم تفاعلات الآخرين معها ومع واقع المنطقة.

وما سلف من حزمة بيئات وسياسات وقضايا هي الميدان الذي تصنع في أجوائه السياسات الأمريكية المؤثرة في واقع وتطورات ومستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي في السابق وفي العام ٢٠١٠ وما بعده.

تطورات السياسة الأمريكية

بعد وقوع أحداث عظام تمثلت بالحرب الأولى على العراق، واعتداءات ١١ سبتمبر، واحتلال أفغانستان والعراق، والأزمة الاقتصادية العالمية، نتجت تغيرات مهمة في السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولا زالت قائمة حتى الآن، ومن أهمها الوجود الكثيف العسكري والأمني المباشر في المنطقة، والانفراد بدولها على كل المستويات، وانخفاض التهديدات العسكرية التقليدية ضد المصالح الأمريكية وإسرائيل وبين دول المنطقة، وإعطاء الأولوية لقضيتي "الإرهاب" وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مع الحفاظ على أمن الطاقة وإسرائيل، وإعادة تقييم الصراع العربي- الإسرائيلي، والعلاقات مع دول المنطقة وحلفاء أمريكا، بناء على قضايا "الإرهاب" وأسلحة الدمار الشامل والنفط وإسرائيل، وزيادة الحصار والمواجهة للدول والجماعات التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي وتعارض سياسات أمريكا ووجودها في المنطقة، والانتباه إلى الاستقرار الداخلي لأنظمة ومجتمعات المنطقة التي تتعرض لكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية، والتعامل مع ساحات العالم العربي والشرق الأوسط التي باتت متعاطفة أكثر مع الجماعات والدول المناهضة لأمريكا وإسرائيل، وتؤيد مواقفها وأعمالها المقاومة، والانشغال الأمريكي والعالمي والإقليمي الكبير في التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية، وسعي الرئيس أوباما للانفتاح على العالم الإسلامي والعربي لإزالة تراكمات الإساءة الأمريكية في المنطقة، والاستغلال الإسرائيلي

للنفوذ الأمريكي المتعاظم في المنطقة للانقضاض على أعدائها في فلسطين ولبنان، وسعي أمريكا للتعامل بذكاء للاستفادة أو الحد من الدور التركي المتصاعد في الشرق الأوسط.

المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

لا تعط الولايات المتحدة الأولوية والجهد للصراع العربي- الإسرائيلي إلا بمقدار تأثير هذا الصراع على بيئات حركتها وسياساتها المذكورة أعلاه، وتأثيره على مصالحها وأهدافها التي تحددها لنفسها في الأمن الشامل لأمريكا في الوطن العربي والشرق الأوسط، ويمكن تحديد ذلك بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على مصادر النفط، والهيمنة على أسواق المنطقة، ومكافحة ما سمي "الإرهاب"، ومتابعة التدخل الكثيف العسكري والأمني والشامل في المنطقة، والحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها، وتحقيق استقرار العراق المرتبط بها وبمصالحها وبنائه، والحفاظ على استقرار وتحالفات الأنظمة الصديقة لأمريكا، وتسخيرها لمصالح أمريكا، وإضعاف أو تحييد الأنظمة المعادية، وتشجيع تطوير اقتصادات المنطقة وعولمتها وخصخصتها بناء على الرؤية الأمريكية، وإنشاء طبقات متنفذة منتفعة متحكمة بأسواقها وحياتها العامة، ومرتبطة بالمصالح والشركات الأمريكية، ونشر وتعزيز الثقافة الغربية والأمريكية في مواضيع الديمقراطية والتحررية وحقوق الإنسان.

التحديات التي تواجه الأمن الأمريكي في المنطقة

تفترض هذه الدراسة أن لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط نتائج ومضاعفات خطيرة على المصالح والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وفي العالم، ومع إقرار الإدارات الأمريكية بهذه الفرضية، ولو على المستوى النظري والخطابي الدبلوماسي، إلا أن أيا منها لم ينجح حتى الآن في انتهاج سياسات متناسقة في المنطقة والعالم تحقق أهداف الأمن الشامل لأمريكا، وتحدث الاستقرار المطلوب في المنطقة.

ويعزى ذلك أساسا إلى انحراف السياسات الأمريكية عن تحقيق مصالح ومبادئ الشعب الأمريكي الحقيقية، والسعي بدلا من ذلك إلى تحقيق المصالح الضيقة لأصحاب النفوذ فيها، ولاعتمادها الحلول والتحالفات العسكرية والأمنية ضيقة الأفق في المنطقة بعيدا عن الحلول الشاملة، ولذلك فإننا نجد السياسات الأمريكية تعالج مظاهر الأزمات التي تعم المنطقة بعيدا عن جذورها، وتقدم سياسات شكلية وميكانيكية آنية ومجتزأة بعيدا عن المضمون المناسب، أو حتى المبادئ التي تقوم عليها أمريكا نفسها.

وأهم موضوعات المنطقة التي تطرقها هذه الدراسة ذات العلاقة بالأمن الشامل واستقرار المنطقة والسياسة الأمريكية المرتبطة بذلك هي: الإصلاحات والتطورات السياسية والاقتصادية بما في ذلك الأزمة المالية العالمية، والتطورات في العلاقات العسكرية- المدنية، والتغيرات في أنظمة الحكم، وأمن الطاقة والنفط، وانتشار تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتبقى قضية الصراع العربي- الإسرائيلي هي الصاعق الذي قد يشعل المنطقة أمام الأمريكيين، وهذه القضايا المتضاربة تتطلب من أمريكا أن تعمل بجد كبير لتوازن بين مصالحها المتناقضة في المنطقة المرتبطة بهذه القضايا، وفي هذا السياق فإن كثيرا من التوجهات المتعلقة بهذه التحديات قد تزيد من احتمالات عدم الاستقرار في المنطقة، وبالتالي زيادة تضرر السياسة الأمريكية فيها، ومن أهمها نشر الديمقراطية والحرية لدى شعوب المنطقة وزيادة مطالبتها بالمشاركة الفعالة في الحكم، ومعالجة تدهور الاقتصادات وترنحها أمام الأزمة العالمية، وسعي جيوش المنطقة للسيطرة الداخلية أكثر من اهتمامها بالدفاع الخارجي، وضعف قادة المنطقة الجدد أمام شعوبهم، وبالتالي تراجع تعاونهم مع أمريكا، وزيادة التغيرات والتقلبات في سوق الطاقة والنفط للتقارب بين الشرق الأوسط والدول الآسيوية بما في ذلك الصين، وسعي دول الشرق الأوسط لتطوير وحيازة أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى زيادة الكراهية تجاه أمريكا نتيجة انحيازها لإسرائيل وعدم إنجاز حل للصراع العربي- الإسرائيلي.

العوامل المؤثرة في السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط

إن استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي سيزيد من عدم استقرار المنطقة، ويقيد العلاقات الأمريكية مع أقرب حلفائها فيها، ويصعب من تحقيق أمريكا لأهدافها الإقليمية والدولية الأخرى، وعدا عن ذلك، فإن تحقيق بعض الأهداف الأمريكية في المنطقة، مثل نشر الديمقراطية والتحرر الاقتصادي قد تدفع أنظمة صديقة لأمريكا في الابتعاد عنها.

وباختصار، فإن أمريكا تواجه مجموعات من التحديات الخطيرة في المنطقة، **أولها** مجموعة متناقضات مؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، وهي الموازنة بين تعزيز الأنظمة الحليفة أمنيا وعسكريا، أو تشجيع الديمقراطية في المنطقة، ثم الموازنة بين الاهتمام بأنظمة

الحكم في المنطقة أو شعوبها، **وثانيها**: مجموعة تحديات متصاعدة، وهي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الداخلية المضطربة، وصراعات عسكرية، وصورة الجيش والأجهزة الأمنية السيئة، **وثالثها**: مجموعة متغيرات رئيسة مستمرة التغير، وهي السياسات العالمية والإقليمية المستقبلية للصين وروسيا، وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وتقلبات أسعار النفط، وطبيعة التغيرات المستقبلية غير السلسة وغير الديمقراطية في سياسات وأنظمة حكم المنطقة، واستقرار العراق ومستقبله السياسي، ومستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي الذي تبرز أهميته في هذا الإطار الكبير بتأثيره على باقي قضايا أمن المنطقة الشامل وأمن أمريكا الشامل ومصالحها.

ولذا، فإن استمرار الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية العنيفة المتكررة، كما حدث في غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، واستمرار معاناة الفلسطينيين، وخاصة الكارثة الإنسانية في غزة، يجعل وقوف أمريكا إلى جانب إسرائيل مدعاةً لزيادة حجم حالة العداء لها لدى حكومات وشعوب الدول العربية والإسلامية، وحالة الغضب والهوان والعداء لأمريكا تزيد من معارضة هذه الشعوب لأنظمتها، وتخلق كثيرا من المشاكل السياسية المحلية لها، ومن جهة أخرى، فإن استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي قد يقود إلى صراعات مسلحة كبيرة في المستقبل.

تأثير البعد الداخلي على صنع القرار الأمريكي

وحتى نفهم طبيعة السياسات الأمريكية الحالية والمستقبلية القريبة والبعيدة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي أكثر، ينبغي أن نفهم عمليات صنع القرار، وأدوار وأداء وآليات صناع القرار المؤثرين في السياسات الأمريكية الأمنية الشاملة العالمية وتجاه الشرق الأوسط وتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، حيث يفترض منهج هذه الدراسة في كل ما سبق أن سياسات الأمن الشامل الأمريكية تسعى لتحقيق أعلى درجات الأمن والرفاهية والتفوق لأمريكا، وكذلك مصالح أصحاب النفوذ داخلها، وتسخير أشكال القوة الأمريكية وشبكاتها الخارجية لتحقيق أعلى درجات النفوذ العالمي والإقليمي لخدمة ذلك، ومن هنا فإن السياسات والتصورات الأمريكية والسيناريوهات المطروحة تجاه الصراع في المنطقة تتأثر بتدافعات وتوازنات المصالح الأمريكية الداخلية العامة والمصالح الذاتية لأصحاب النفوذ فيها، ممن يؤثرون ويتأثرون في الوضع في المنطقة، وأهم أصحاب المصالح هؤلاء أصحاب المصالح الاقتصادية المعتمدة على مصادر الطاقة في المنطقة

وأسواقها الاستهلاكية، مثل المؤسسات العسكرية والأمنية وصناعات السلاح والكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة والصناعات الثقيلة عامة، والبنوك، وأنصار إسرائيل والصهاينة المسيحيين الجدد، علما أن هذه التدافعات والتوازنات وعملية صنع السياسات في أمريكا تتأثر بمواقف ومراقبة الشعب الأمريكي بثقافاته ومؤسساته وقطاعاته وقواه وآلياته في الحكم الديمقراطي، وردود أفعال هذا الشعب تجاه السياسات التي قد تتبعها حكوماته في المنطقة والعالم، وقد تمس حياته اليومية أو تصدمه في فلسفاته العامة لعدوانيتها أو فسادها أو نفاقها، هذه السياسات التي قد تستخدم ضد الحكومة في الصراعات السياسية والحزبية والثقافية الداخلية، وخير دليل من واقع الحال وفي سعيهم لكسب الانتخابات الرئاسية السابقة، فقد ركز الديمقراطيون وأوباما، ولاسترضاء الناخب الأمريكي، على أهمية الانسحاب من العراق تحت وطأة انتقادات كثير من جماعات المجتمع المدني والحقوقي، ولشعور المواطن الأمريكي بنوع من خداع حكومته السابقة له وجره إلى حرب غير مبررة، أمام عدم تحقيق منافع ملموسة له، ولدفعه أثمانا متزايدة: بشرية ومالية وأمنية وحقوقية، ولتزايد بشاعة صورة أمريكا وكراهية شعوب العالم لها.

وتزداد أهمية فهمنا لعملية صنع القرار الأمريكي وتدافع وتوازن قواه ومصالحه الحالية والمستقبلية إذا ما علمنا بأن تركيبة أمريكا العرقية والإثنية والدينية والاجتماعية ستختلف وتتطور كثيرا خلال العقدين القادمين، حيث ستضعف إلى حد كبير الهيمنة والثقافة الإذابية التسلطية التوسعية للرجل الأبيض الثري الأنجلوساكسوني البروتستانتي، ويصبح الجميع أقليات مع ازدياد كبير لنسبة السود ومن هم من أصول لاتينية كاثوليكية، مع توقع زيادة أهمية المسلمين والآسيويين، وقد جاء انتخاب أوباما ليُعطي إشارة البدء لهذا التطور، وإن كانت ضعيفة وشكلية وتختبئ وراءها القوى النافذة في أمريكا.

إن من شأن هذه التغيرات أن تجعل الأمريكيين مهتمين أكثر بالشؤون الداخلية الاجتماعية والاقتصادية لغالبية هؤلاء من الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وأن تجعلهم أكثر تواضعا وودية مع العالم والمسلمين والعرب، ورافضين بصورة أشد للاحتلالات، بما فيها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ولسياسات التدخل القهرية في شؤون العالم التي عانت منها هذه الأقليات في أوطانها على يد المستعمر الأوروبي والهيمنة الأمريكية، ومتعاطفين أكثر مع الشعوب المقهورة وحقها في الحرية والديمقراطية (مثل الشعب الفلسطيني وشعوب العالم العربي والإسلامي)، وحذرين أكثر في ألا يزيدوا في جبهات أعدائهم

وشدة عدائهم، وخاصة الذين قد يهددون أمن الأمريكيين الشامل في عقر دارهم أو في العالم أجمع، بأعمال "الإرهاب" أو "أسلحة الدمار الشامل" أو تغيير التحالفات الإقليمية والدولية ضدهم، لغير غاية حقيقية لهم ما عدا ضغط أصحاب المصالح الضيقة في السياسة الخارجية لوطنهم أمريكا.

إضافة إلى ذلك، وبسبب تركيبتهم العرقية والدينية، فقد يدفعهم ذلك إلى الاهتمام أكثر بدول جوارهم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وانتهاج سياسة أكثر تسامحا دينيا مقارنة بفئة اليمين المسيحي الإنجيلي المتشدد والصهاينة الجدد المؤثرين اليوم في السياسة الأمريكية، وكل ذلك لحساب التراجع في الاهتمام بالشرق الأوسط وإسرائيل.

وتزداد أهمية البعد الداخلي وصنع القرار الأمريكيين في رسم سيناريوهات الصراع في المنطقة باستمرار اعتماد أمريكا على مصادر الطاقة في المنطقة، ومنافستها الشديدة على أسواقها، وبتعاظم فاعلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتضعف الهيمنة الأمريكية، ولتزيد من اعتماد مصالح أمريكا على حسن العلاقات في دول المنطقة وعلى استقراره، وهنا تزداد أصوات من يرون في الصراع العربي- الإسرائيلي خطرا متزايدا على مصالحهم الاقتصادية والنفوذية في المنطقة، ولأجل حماية مصالحهم فقد يضغط أصحاب المصالح النافذون هؤلاء لاتباع سياسات أمريكية أكثر ضغطا وحسما مع إسرائيل.

إن تغيرات المجتمع الأمريكي وتراجع القوة الاقتصادية الأمريكية النسبي، والسعي للمصالح العامة والضيقة لأمريكا وجماعات المصالح، تُشكل بمجموعها عناصر فاعلة تجعل من الصعب على أي حكومة أمريكية أن تضلل شعبها بصورة كبيرة ولفترات طويلة بسياسات مرفوضة شعبيا لإضرارها بأمن المواطن الأمريكية وحياته اليومية، ولتحميله أثمانا وضرائب باهضة غير مبررة، أو لتناقضها مع ثقافته العامة الإنسانية والأخلاقية والديمقراطية؛ فكما أن مصالح أمريكا تقتضي اختراق أسواق المنطقة، فإن مصالح أمريكا تصبح معتمدة عليها أكثر وعلى مصادر الطاقة فيها، (مثال صفقات الكمبيوتر والطائرات المدنية والعسكرية وهروب رأس المال العربي منها، وغير ذلك).

وفي هذه الأجواء تزداد أهمية المعلومات والإعلام، كشبكة الجزيرة الإعلامية مثلا، في التأثير على الرأي العام العربي والأمريكي والغربي والضغط على صناع القرار، خاصة في ظروف الأحداث الساخنة، كالعدوان على غزة وحصارها وقمع محاولات

فكه، وإبراز أدوار ضاغطة كالدور التركي المتصاعد في هذا الاتجاه.

وتجدر الإشارة، ونحن نتحدث عن البعد الداخلي الأمريكي وتأثيره في المنطقة، إلى موضوع اليمين المسيحي المتطرف في أمريكا والصهاينة الجدد، وأثر الأبعاد الدينية والحضارية في مجمل الصراع ومستقبله، فمع الأهمية البالغة لهذه الأبعاد، ولفكرة صراع الحضارات ونظرية المؤامرة العالمية والصهيونية والتحكم اليهودي والمسيحي المتطرف بأمريكا ثم بالعالم، بما في ذلك الصراع في الشرق الأوسط، فإن عنصر الدين والحضارة وفكر الصهاينة الجدد لا يشكل إلا نسبة الأقلية في تحديد السياسة العالمية والصراع في المنطقة، وهو في الغالب يستغل الدين والسياسة والثقافة لخدمة المصالح الأكثر أهمية لدى الطبقة الحاكمة والمتنفذة في العالم وأمريكا، والمصالح الاقتصادية للمترفين وإسرائيل.

تأثير الصراع العربي- الإسرائيلي على المصالح الأمريكية

وفي إطار السابق كله مما يتعلق بالأمن الشامل للمنطقة وتأثير ذلك على الأمن الشامل والمصالح الأمريكية في المنطقة والعالم، تبرز لنا أهمية الصراع العربي- الإسرائيلي، فتصور أمريكا عن الصراع مرتبط إلى حد كبير بتأثير هذا الصراع على باقي قضايا أمن المنطقة الشامل وأمنها الشامل ومصالحها، فأمريكا لا تهتم بهذا الصراع من منطلقات المبادئ والعدالة، وإن كانت تطرح ذلك خطابيا، وإنما تشعر بآثاره السلبية الكبيرة عليها كلما أصبح هذا الصراع حجة لدى أعدائها في المنطقة للهجوم عليها وتحريك الشعوب والقوى ضدها.

ومنذ بداية القضية الفلسطينية، فإن المنطقة لا تزال تعيش حالة من التوتر، لعدم التوصل إلى حل شامل وعادل للصراع العربي- الإسرائيلي، حيث فشلت المبادرة تلو الأخرى أمام التعنت الإسرائيلي الرافض لقبول أي تسوية طويلة الأمد تُسكت الفلسطينيين بمنحهم حدا أدنى معتبرا من حقوقهم المسلوبة، وقد صاعد هذا الفشل من الأصوات الداعية إلى وقف العلمية السلمية، المتوقفة عمليا إلى حد بعيد، واللجوء إلى خيار المقاومة حلا وحيدا لهذا الصراع، وأضعف هذا الفشل من موقف السلطة الوطنية الفلسطينية والأنظمة العربية المشاركة والداعمة للعملية السلمية أمام شعوبها.

وإن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة، ثم سيطرة حماس على القطاع، قد نقل هذا الصراع إلى أخطر مراحله، وفتح بواباتٍ كبيرة لصراعات أكثر حدية

بين الفلسطينيين والعرب من جهة والإسرائيليين من جهة أخرى؛ فالإسرائيليون لا يعتزمون تقديم أي تنازلات حقيقية في القضايا الرئيسة المصيرية المتنازع عليها، مثل قضايا الحدود واللاجئين وحقهم في العودة وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وما يتبع ذلك من ترتيبات سياسية وعسكرية وحدودية، وغيرها.

وهكذا، فإن استمرار الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية العنيفة المتكررة التي تمثلت أخيرا بالعدوان على غزة، وباستمرار حصارها الخانق، وصولا إلى قمع أسطول الحرية، واستمرار معاناة الفلسطينيين في كل مكان، يجعل وقوف أمريكا إلى جانب إسرائيل مدعاةً لحالة من العَداء الكبير لها عند حكومات وشعوب الدول العربية والإسلامية، كما أسلفنا.

ولقد استخدمت الأنظمة الصراع العربي- الإسرائيلي سابقا لتبرير دكتاتوريتها وتدهور أحوالها العامة وعجز أدائها، وجعلت انتقاد الاحتلال الإسرائيلي طريقة لتنفيس الضغط الشعبي وللتعبير السياسي لشعوب المنطقة، حيث يصبون جامّ غضبهم على إسرائيل بالطرق السياسية القليلة المتوافرة، ورغم ذلك فإن هذه الاحتجاجات السياسية المحلية كانت تتحول في كثير من الأحيان إلى احتجاجات ضد الأنظمة العربية، لأنها لم تتصد لعدوان إسرائيل بشكل كاف، فالإسلاميون والقوميون والوطنيون وغيرهم، لم يترددوا في استثمار الصراع العربي- الإسرائيلي لانتقاد الأنظمة الموالية للغرب ولتبعيتها لأمريكا، ولن يترددوا مستقبلا، وفي كثير من الأحيان فإن الأجهزة العسكرية والأمنية قد دعيت، وقد تُدعى مجددا لمواجهة الاحتجاجات الشعبية، وبذلك تُختَبر ولاءات هذه الأجهزة للأنظمة السياسية أمام ضغط شعوبها لرفض الإذلال الإسرائيلي والأمريكي.

إن الصراع العربي- الإسرائيلي كلف أمريكا كثيرا في علاقاتها مع شعوب المنطقة ودولها، وسيكلفها أكثر في المستقبل إذا ما تَسلَّم حُكمَ دول المنطقة خصومُها، وكذلك فإن أمريكا تخسر عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا عندما ترضخ إدارتها لضغط أنصار إسرائيل لمنع مبيعات السلاح لبعض الدول الصديقة لأمريكا في المنطقة، في الخليج وغير الخليج، كما حدث عدة مرات، مما دفع البعض للبحث عن مصادر أخرى، وبعض الدول الصديقة لأمريكا قطعت علاقاتها العسكرية معها وعارضت بعض المبادرات السياسية الأمريكية، وفي عام ١٩٧٣ خفضت من إنتاجها النفطي لتعبِّر عن احتجاجها على السياسة الأمريكية الداعمة للاحتلال الإسرائيلي.

ورغم انتشار القواعد الأمريكية بصورة كثيفة وعلنية أكثر من السابق في المنطقة،

وزيادة علاقاتها وتدخلاتها في الأجهزة العسكرية والأمنية لدولها، بحجة مكافحة ما يسمى "الإرهاب"، إلا أن حماية وانحياز أمريكا لإسرائيل سيقنع العرب ودول المنطقة أكثر بأن المقصود حقيقة هو دعم الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي يصبح الوجود العسكري الأمريكي والأمني والسياسي مرفوضا شعبيا وهدفا للمعارضين والمقاومين للاحتلال الإسرائيلي، وهذا بالنسبة لأمريكا سيضعف من قدرتها على تحقيق مصالحها وأمنها الشامل في المنطقة والعالم.

من جهة أخرى، فإن استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي قد يقود إلى صراعات مسلحة كبيرة في المستقبل، مثل حربي لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وقد سعت أمريكا لإضعاف سوريا وإيران وإخراجهما من لبنان ومحاصرتهما، لتضعف من قدراتهما على مواجهة الضغط أو الهيمنة الإسرائيلية، وتردعهما عن استمرارهما في دعم القوى المقاومة لإسرائيل، ولكن، ولسنوات قادمة قد تطول، فإن حزب الله وحماس والقوى العسكرية الفلسطينية في لبنان ستستمر في الوجود الفعال والتماس مع القوات الإسرائيلية، وأي اجتهاد أو خطأ في الحسابات لدى أي جهة، نتيجة لحادث مقصود أو غير مقصود، أو لحساباتٍ سياسية داخلية أو خارجية، فقد تُفتح جبهة جديدة، ويحدث ضغط على الأطراف للصدام، ومن ذلك أن تستغِل إسرائيل ذريعة منع "الأعمال الإرهابية" للاعتداء على غزة، أو سوريا أو لبنان، أو الفلسطينيين الموجودين فيهما، ثم جر أمريكا إلى صدام مع شعوب المنطقة وحكوماتها، وزيادة العداء لها، والتخريب على مصالحها ومعاركها الأخرى وأمنها الشامل في المنطقة، وإن زيادة التعاون العسكري مع إسرائيل والسكوت على تسلحها النووي سيصعِّب من دعم الأنظمة العربية للوجود الأمريكي، وبشكل عام، فإنه ما لم يوجد ما يخسره العرب في العلاقات مع إسرائيل، فإن خطر تصاعد الاشتباكات العسكرية قد يجر المنطقة إلى صراعاتٍ سياسية ومسلحة على مستوى المنطقة.

وبتقدير الساسة الأمريكيين فإن أحسن ما يمكن لأمريكا أن تتوقع إنجازه في العقد القادم هو أن يحدث في المنطقة سلام بارد وغير منصف للفلسطينيين والعرب، ولا يعالج القضايا المصيرية للصراع بصورة جذرية سليمة، وهكذا لن تشعر شعوب الوطن العربي، والمنطقة عامة، بالتعاطف أو بالتقارب، ولا ترغب في التطبيع مع إسرائيل، وفي بعض الأحيان فإنها قد تظهر عداءها الشديد للوجود الإسرائيلي في المنطقة، وللوجود

الأمريكي الداعم له، وحتى لو حدثت علاقات دبلوماسية وسلمية بين حكومات المنطقة وإسرائيل فإن الرأي العام العربي سيبقى رافضاً، ولفتراتٍ طويلة، لهذه العلاقات.

ومن هنا يجد صانع القرار الأمريكي أن الحكومات العربية، في مثل هذه الأجواء، ستشعر بالضغط الشعبي لتخفف أو لتتجنب تطبيع علاقاتها الاقتصادية والأمنية اللازمة لتحقيق ما تحلم به أمريكا وإسرائيل من استقرار يخدم مصالحهما وهيمنتهما على المنطقة.

في جانب آخر، وفي دخولها التسويات السلمية مع إسرائيل، فإن الأنظمة العربية، إذا واجهت مشاكل محلية كبيرة تتطلب إجراءات غير شعبية، فإنها قد لا تجد الكثير من الرصيد السياسي الذي يمكن أن تركن إليه بعدما قامت بالاتفاق أو التطبيع مع إسرائيل وإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، وكذلك فإن القادة الجدد في البلدان العربية والمنطقة يحتاجون لتقوية قاعدتهم وشعبيتهم في بلدانهم قبل أن يتخذوا قرارات خطيرة في العلاقات مع إسرائيل.

والنتيجة هي أن السلام الإسرائيلي- العربي الشامل، إن حدث، لن يتعدى في الواقع حدود العلاقات الدبلوماسية، ولن يزيد من تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة المتمثلة في استقرار أنظمتها الحليفة، وانخفاض وتيرة ما يسمى "الإرهاب" ضدها، وتحرير الحياة السياسية والاقتصادية فيها وفتحها بقوة لأمريكا في كافة المجالات.

وعليه، فإن السياسة الأمريكية تجد نفسها مرتبكة وغير متزنة أمام هذه الوقائع والسيناريوهات، ما يزيد من عدم قدرتها على الإقدام على سياسة واضحة فعالة في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي، وإن لم يتحقق حل لهذا الصراع فإن الأخطار ضد المصالح الأمريكية تزيد، وإن تم التوصل إلى حل غير منصف فإن أمريكا ستبقى مكروهة، وسيزداد ضغط الشعوب على أنظمتها للابتعاد عن أمريكا، وأن تفرض أمريكا حلا "قاسيا" على إسرائيل المعتدية فإن ذلك ليس في متناول اليد بسبب الحسابات الداخلية الأمريكية والحسابات الإقليمية.

موقف الولايات المتحدة من الصراع العربي- الإسرائيلي

رغم أن الشرق الأوسط سيبقى، أو يتوقع أن يبقى، منطقة مضطربة فإن طبيعة المخاطر المهددة لأمنه الشامل أو للمصالح الأمريكية فيه قد تغيرت بصورة دراماتيكية؛ فالاهتمامات والقضايا التقليدية، مثل الصراع العسكري التقليدي، لا زالت ممكنة، ولكنها أقل أهمية، وبفارق كبير، من التحديات والمخاطر التي تأتي مع انتشار أسلحة

الدمار الشامل ومجموعات العنف و"الإرهاب" في المنطقة وفي العالم، وإن عدم وجود الديمقراطية ومؤسساتها بشكل سليم وكامل في دول المنطقة، وبسبب طبيعة الأنظمة التي تتمحور حول الشخص أو العائلة أو الأقلية، فإن ذلك قد يقود إلى تغيرات مفاجئة، وأحيانا ضخمة، في الحياة السياسية واستقرار المنطقة.

ومن جهة أخرى، فإن منطقة الشرق الأوسط لم تتغير فقط، ولكن الدور الأمريكي قد تغير فيها أيضاً، إن أمريكا الآن تعد الأكثر تأثيراً في تاريخها، وبدون منازعة ندية فعالة، في هذه المنطقة، ومع ذلك، فلنجاح تدخل أمريكا في فترة ما بعد الحرب في العراق، وفي جهودها لمكافحة "الإرهاب" المعلن ضدها، فإنها تحتاج إلى تعاون أكبر وعلاقات أوثق مع كثير من دول المنطقة، ولكن التهديدات التي تتعرض لها أمريكا نتيجة وجودها وسياساتها في المنطقة ستستمر بسبب قناعة شعوب المنطقة بأن أمريكا هي التي تحافظ على الأوضاع القائمة الظالمة التي يرفضوها في بلدانهم، أو تلك المقترنة بالاحتلال الإسرائيلي، ومن هنا، فإن تصورات وسياسات أمريكا لحل الصراع العربي- الإسرائيلي سيكون لها الدور الأكبر في رسم مستقبل المنطقة والسياسة الأمريكية فيها.

وللنجاح في مواجهة الاضطرابات العديدة الحالية في المنطقة، والمتوقع استمرارها، والتي قدمناها في هذه الدراسة، وتؤثر على الأمن الشامل لأمريكا، فإن السياسة الأمريكية تشعر بالضغط الشديد لأن تكون أكثر مرونة ومبادرة وفاعلية؛ فالسنوات الكثيرة في الاعتماد على القوة العسكرية والتحالف مع إسرائيل وتعاون أنظمة عربية- وهي الأمور التي ما زالت سائدة- لن تنجح في تحقيق السياسة الأمريكية وأمنها الشامل، رغم زيادة الوجود الحقيقي المادي لأمريكا في المنطقة في مواجهة ظروف إقليمية ودولية ووطنية ومتغيرات كبيرة تفرض عليها تغيير سياساتها تجاه القضايا الرئيسة في المنطقة، وأن تنجح في مخاطبة الشارع العربي، وأن تستخدم الكثير من الأدوات والوسائل الفعالة.

ولضمان تحقيق أمنها الشامل فإن أمريكا تسعى على المستوى النظري والتخطيطي والخطابي على الأقل، وكما أكد أوباما في القاهرة وبعدها، لأن توازن بين كثير من القضايا التي ناقشناها في هذه الدراسة، والتي يجب أن تحقق بمجملها حدا معقولا من استقرار المنطقة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري، وهذا يتطلب تحقيق نسب معقولة من رضا شعوب المنطقة وقواها الفعالة وتعاون حكوماتها وجيوشها وبناء

علاقات وتحالفات إقليمية ودولية مرضية لجميع الأطراف.

إن المتتبع للسياسات الأمريكية في ظل إدارة أوباما يرى أن أمريكا قد توصلت إلى قناعة أنها لن تجد مناصا في النهاية من الضغط على إسرائيل وحلفائها في المنطقة من أجل تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، بالحد الأدنى الذي قد يطفئ مقاومة الفلسطينيين، ويرضيهم بتسوية سلمية يستحيل أن يحظوا بأحسن منها وفق واقع توازنات القوى المتوقع استمراره في العقد القادم، خاصة أنها تقف أمام تعقيدات قضايا المنطقة، وإصرار شعوبها على حقوقهم في التحرر والديمقراطية والعدل، وتحت ضغط دفع الأثمان الباهضة للسياسات الخاطئة، وأمام منافسة العالمية القادمة، وفي هذا المقام فإن أمريكا ليست معنية بالتسوية بشكل ما أو تفاصيل معينة، بقدر ما يعنيها حماية حليفتها إسرائيل، وتحقيق حد أدنى من القبول للفلسطينيين والعرب.

ومن هنا فإن أمريكا ترضى بما ترضى به إسرائيل في الغالب، وتضغط على المنطقة ترغيبا وترهيبا، لحل المشكلة الأكبر في الصراع، وهي مشكلة اللاجئين، خاصة الموجودين في لبنان، ولو بترحيلهم إلى بلد أو بلدان عربية أخرى، وستسعى لاسترضاء شعوب المنطقة بتعويضات ودعم اقتصادي يخفف من معاناتهم، ويطور بلدانهم، ويجعلهم أكثر حذرا في إدخال بلدانهم في حروب مع إسرائيل وأمريكا، هم ليسوا أهلا لها، وطالما خسروها.

وتسعى أمريكا على المستوى النظري، مع بعض التنفيذ الميداني، ومع دفع الأنظمة، لتوفير حد أدنى مقبول لشعوب المنطقة من الإصلاح الشامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وفي هذا السياق يزداد رأي بعض صناع القرار الأمريكيين، وإن كان هذا الرأي لا يزال ضعيفا، بأهمية وفائدة الانفتاح على القوى الشعبية الرئيسة المعارضة في المنطقة، وعلى رأس ذلك الحركات الإسلامية، حتى لو كانت حركات مقاومة عسكرية، وتعمد أمريكا، ولإثبات حسن نواياها وكسب درجة ثقة من شعوب المنطقة وقواها، ولتخفيف الضغط عن أنظمتها الصديقة، وبعد أن رتبت وضمنت تحقيق مصالحها الممكنة، إلى تخفيف وإعادة تنظيم وجودها العسكري في المنطقة، وبشكل رئيس من العراق، فاحتلالها للعراق خلق لها أنواعا كثيرة من الخصوم الإقليميين والدوليين والوطنيين، وجعلها عرضة لضربات شديدة من قبل أعدائها المتزايدين عددا وعُدة وأساليب في كثير من بقاع العالم والإقليم.

وفي المقابل، فإن أمريكا مستمرة بقوة في مكافحتها "للإرهاب" ضدها، ومكافحة

انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحصار الدول والقوى المساندة لذلك، ومستمرة بتقوية روابطها وتأثيرها في أوساط الطبقات الحاكمة وأنظمة الحكم وأصحاب المصالح المتنفذين وأجهزة الأمن والجيش في المنطقة، وتستمر في دعمها لفئات ومؤسسات تساعد في الارتباط الاقتصادي والثقافي معها ومع الغرب عبر استثمارات ومؤسسات مالية واقتصادية ضخمة، وعبر مؤسسات إعلامية ومجتمعية وتعليمية تستهدف فئة الشباب على الخصوص.

وعليه، فإن التحدي الأعظم لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط وتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي هو في أن تقدم أسلوبا ومنهجا وسياسة فعالة متناسقة متعددة الأبعاد، وألا تبقى أسيرة الانفعال ورد الفعل ضد الأزمات والقلاقل المتزايدة في المنطقة، وأن تتبع سياسات للوقاية وللإدارة الناجحة الفعالة لشؤون المنطقة ولأي اضطرابات قد تحدث فيها، وأن تفرض حلا "عادلا" للصراع العربي- الإسرائيلي على إسرائيل، وإلا فإنها لن تستطيع الحفاظ على أمنها الشامل في المنطقة والعالم.

موقف أوباما من الصراع العربي- الإسرائيلي

مع نهاية عهد الرئيس الأمريكي بوش شهدت الساحات العالمية والإقليمية في الشرق الأوسط والوطن العربي والمحلية في فلسطين الكثير من التطورات التاريخية والدراماتيكية التي لا تزال تؤثر بطرق شتى على كثير من القضايا الأمنية الشاملة: العسكرية والاقتصادية والسياسية، فالعالم، وعلى رأسه أمريكا، غرق في أزمة اقتصادية خانقة، والتحالف الغربي بقيادة أمريكا لم ينجح في الحد من انتشار الأسلحة النووية، أو وقفه لما يسميه "الإرهاب العالمي"، والإسلامي خاصة، ولم ينتصر التدخل العسكري المباشر للتحالف في ساحات العراق وأفغانستان، بل انتقلت عدوى محاربة أمريكا إلى باكستان، وفشلت إسرائيل، ومن ورائها أمريكا والغرب، في السيطرة التي تريدها على دول "الممانعة" في الشرق الأوسط، فلم توقف المشروع الإيراني النووي ولا التمدد الإيراني في المنطقة، ولم تنجح في ربط لبنان بالمعسكر الغربي، بل زادت قوة حزب الله فيه، ولم تقض على حماس، بل ترسخت قدما حماس في غزة وزادت شرعية مشروعها وشعبيتها وعلاقاتها عربيا وإسلاميا وعالميا، وتراجع دور دول "الاعتدال" المرتبطة بأمريكا، وارتكبت إسرائيل حماقة استراتيجية ومجزرة بشرية ضد الأبرياء في غزة بتواطؤ أمريكي وغربي، جلب مزيدا من الكراهية والرفض لإسرائيل وللسياسات الأمريكية

المنحازة، ولم تنجح أمريكا بتحقيق تسوية من أي نوع لقضية الصراع المركزية إقليميا وعربيا، قضية فلسطين.

وما كان لهذه التحولات الخطيرة أن تكون بهذا العمق والانتشار لولا السياسات الكثيرة الخاطئة التي اتبعتها أمريكا على مدار عقود من الزمان، وتبعها في ذلك الغرب عامة، وطالبت بها وشجعتها إسرائيل، وقد كان للرئيس بوش وأنصاره من المحافظين الجدد وأصحاب المصالح الضيقة القدر الأكبر من المسؤولية عن تعميق كل هذه المشاكل.

وعلى المستوى العربي فقد استمرت حالة التجاذب العربية الداخلية، وانعدام أي تقدم حقيقي نحو إصلاحات ديمقراطية وسياسية واقتصادية ووحدوية، من شأنها أن تصنع ثقلا عربيا يحسب له حساب، وأما على المستوى الفلسطيني، فقد نجحت حماس بقيادة وزيادة قوة حالة الصمود والتصدي للوحشية وللاحتلال وللحصار الإسرائيلي، وأصبحت لاعبا مهما لا يمكن لأي من اللاعبين أن يتحاشاه، وعلى النقيض استمر ضعف حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن، وتراجعت شرعيتهم وشعبيتهم، وزادت إخفاقاتهم في حماية الفلسطينيين أو رفع مستواهم المعيشي أو التقدم في ما يسعون إليه من تسوية سلمية لقضية فلسطين.

أما إسرائيل فقد أفرز شعبها حكومة فاقعة في مراوغتها وغطرستها، تعلن نكثها اللفظي والفعلي لما وقّع عليه الإسرائيليون من اتفاقيات مع الفلسطينيين، حيث كانت الحكومات السابقة تعلن تمسكها اللفظي، وتسعى الحكومة الإسرائيلية الحالية لتأجيل أي جهد حقيقي لإقامة تسوية ما للصراع العربي- الإسرائيلي، وتركز كل جهد لاستثارة الغرب وأمريكا والعرب ضد إيران ومشروعها.

جاء باراك أوباما لقيادة أمريكا في خضم هذه التحولات القاسية العالمية والإقليمية والعربية والمحلية الأمريكية والفلسطينية والإسرائيلية، ولذا فهو مثقل بالعقبات والتحديات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الضخمة التي تتجاذبه في اتجاهات متناقضة، وفي كل تلك الساحات، ومما يزيد في تقييد حركة أوباما في تحقيق شعاره الشهير بالتغيير هو تعقد عملية صنع القرار الأمريكي والصراع والتنافس بين القوى وجماعات الضغط المؤثرة داخل إدارته وخارجها.

مما لا شك فيه أن أوباما لن يحقق قفزات بعيدة عن السائد فيما سبقه من تلك السياسات، خاصة فيما يتعلق بالصرع العربي- الإسرائيلي، لكن توفر رؤية واضحة

وإرادة قوية لديه وظروف مواتية، تضعف إسرائيل وتقوي الموقف العربي والفلسطيني، تزيد من فرص العرب في تحقيق مستوى من مصالح أمتهم وبلدانهم في عهده.

العوامل المؤثرة في سياسة أوباما من الصراع العربي- الإسرائيلي

تُقدِّم ظروف أمريكا والشرق الأوسط وإسرائيل والسياسات الأمريكية المتوقعة والممكنة في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي مجموعة متنوعة من الفرص لحل الصراع، وعلى رأسها التراجع الأمريكي النسبي عالميا: اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، وتغير أولوياته المحلية، وفشل سياسات العصا، واستخدام القوة العسكرية والتدخلات المباشرة، ورفض الشعب الأمريكي لتلك السياسات وانشغاله بنفسه، وتبني أوباما لسياسات القوة الناعمة والدبلوماسية والحوار والانفتاح، والتراجع الإسرائيلي النسبي في المنطقة وفشله في لبنان وغزة وفي إضعاف إيران وسوريا، ودخول تركيا على الخط بزخم، ووصول مشروع إسرائيل التوسعي إلى حوائط مسدودة، وتفاقم حالات الصراع داخل المجتمع الإسرائيلي وخوفه من القنبلة الديمغرافية العربية، وفي المقابل تطرف وتعنت الحكومة الجديدة لإسرائيل التي تسبب مشاكسة وحرجا لأمريكا، وتعرض مصالحها وسمعتها للأذى، والنجاح النسبي لسياسات الصمود والممانعة والمقاومة للدول والقوى الإسلامية والقومية والوطنية، وتوفر الكثير من الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية والاتصالية الداخلية بين العرب ومع القوى الفاعلة في أمريكا والعالم الإسلامي والغربي.

وتقدم كل هذه الظروف السابقة فرصة كبيرة للعرب إذا توافقوا وأحسنوا توظيفها للضغط على إدارة أوباما للسعي لإنقاذ مصالح أمريكا في المنطقة، عبر محاولة "إنقاذ إسرائيل من نفسها" كما يرى كثير من أنصار إسرائيل في أمريكا وفي الحزب الديمقراطي الأمريكي، وهم من غير المحافظين الجدد، وهذا سيدفعه إلى الضغط الحقيقي على إسرائيل نحو تسوية أقل أضرارا من التسويات المطروحة حاليا، أو تلك التي طُرحت سابقا.

وفي المقابل، فإن موقفا عربيا وفلسطينيا منقسما ومفككا سيفتح كل الأبواب لإسرائيل لتوجيه أمريكا لاستمرار دعمها الأعمى لها، وإشغال العالم بالخطر الإيراني، وتنفيذ مزيد من السياسات الاستيطانية والتهويدية والتهجيرية القاسية للفلسطينيين، واستخدام العرب والفلسطينيين ضد بعضهم.

إن نقاش أدوات العرب واستراتيجيتهم في التعامل مع السياسات الأمريكية الحالية والقادمة يستلزم التأسيس لتوفير مجموعة كبيرة من الوقائع والأفعال والسياسات العربية، وعلى رأسها أهمية بلورة رؤية عربية إصلاحية شاملة موحدة للوطن والنظام العربي: سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنا شاملا، وأهمية بناء الذات والمؤسسات العربية الحديثة المشتركة، وضرورة وقف الصراعات والانقسامات والانكفاء الوطني المحلي، وتحديد المصالح العليا المشتركة للأمة العربية وكيفية حمايتها وتحقيقها، ووضع البرامج العملية لإدارة الذات وحل الصراعات داخليا، وبلورة رؤية ومشروع عربي لمعالجة الصراع العربي- الإسرائيلي.

وعلى المستوى الآني والعملي فإن العرب بحاجة لتطوير أدوات للتأثير في السياسة الأمريكية في داخل أمريكا وخارجها، واستخدام الموقف الموحد والنفط والأسواق والخدمات العسكرية والتحالف مع دول الإقليم الإسلامية، والانفتاح على الدول الكبرى الناشئة، وتقوية الجبهة الداخلية بالإصلاح السياسي والاقتصادي والعلمي، ودعم الدول العربية الفقيرة والسلطة الفلسطينية في الضفة وغزة، بعيدا عن الابتزاز الإسرائيلي والأمريكي، ودعم قوى المقاومة والمعارضة لإسرائيل، واستخدام غيرها من الأدوات للضغط على صانع القرار الأمريكي.

إن تصريح أوباما خلال حملته الانتخابية الرئاسية في أوائل عام ٢٠٠٧ بأنه: "ما من أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني"، قد جلب له انتقادات حادة من اليهود وأنصار إسرائيل والجمهوريين، ومن منافسته الرئيسة في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي السناتورة هيلاري كلينتون، فأصدر أوباما توضيحا أنه قصد بقوله إنه "ما من أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني بسبب فشل قياداتهم في الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، وفي أن يكونوا أكثر جدية في المفاوضات حول السلام والأمن في المنطقة".

ولذلك، لم يكن سجل أوباما القصير في دعم إسرائيل في مجلس الشيوخ كافيا للوثوق به من قبل اليهود الأمريكيين، ومع فوزه المفاجئ في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية أيوا في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٨، وتصاعد حظوظه في أن يكون مرشح الحزب للرئاسة، سلطت عليه حملة شرسة، خصوصا من قبل منافسته الرئيسة في ذلك الوقت هيلاري كلينتون، تشكك في أنه مسلم متخفّ، فضلا عن التشكيك في مساندته لإسرائيل، ومما زاد في حجم الضغوط عليه في ذلك الوقت بروز

تسجيلات لقسّه جيرمي رايت، تنتقد إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية.

في مواجهة هذه الحملة الشعواء، اتجه أوباما إلى لغة منحازة جدا لإسرائيل، وبلغت قمتها في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر "إيباك" في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، حيث بالغ أوباما في التغني بإسرائيل والحلم الذي تمثله، معلنا: "تحالفنا قائم على مصالح وقيم مشتركة ... أولئك الذين يهددون إسرائيل يهددوننا... سأعمل على ضمان أن تكون إسرائيل قادرة على حماية نفسها من أي تهديد من غزة إلى طهران".

بل إن أوباما سعى إلى تخريج معارضته للحرب على العراق بأنها من باب الخوف على مصالح إسرائيل، حيث إن حرب العراق تزيد من قوة إيران التي تمثل الخطر الحقيقي على إسرائيل، وبلغ الأمر بأوباما في ذات الخطاب حدّ إعلان تأييده أن تكون "القدس الموحدة" عاصمة لإسرائيل، وهو ما يخالف مواقف الإدارات الأميركية منذ حرب عام ١٩٦٧ إلى اليوم، وقد تراجعت حملته عن ذلك التصريح مدعية أنه فُهم على غير مقصده، وأن الأمر متروك للمفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن مثل ذلك التصريح أظهر المدى الذي من الممكن أن يذهب إليه أوباما في استرضاء الصوت اليهودي الأمريكي ومن يدعمه في أمريكا، وحاول أوباما في ذات الخطاب أن يوحي بأن التزامه بإسرائيل وأمنها موقف شخصي، حيث قارن بين تجربته في البحث عن هويته بوصفه ابنا أفريقيا من كينيا لم يعش في كنف أبيه، وربته أمّ بيضاء من ولاية كانساس، وعاش مع زوج أمّ في إندونيسيا، ثم ما لبث أن استقر في ولاية هاواي الأمريكية، وتجربة اليهود الباحثين عن تجسيد هويتهم في أرض إسرائيل بعد سنوات من العذاب والبطش والآمال.

وعند التدقيق في برامج حملته الانتخابية، وسياساته التي اتبعها وحتى هذا اليوم في مجال السياسات الخارجية، فإن أوباما يؤكد أن حجر الزاوية في سياسته تجاه الشرق الأوسط هو إسرائيل التي يعتقد بأنها أقوى حليف لأمريكا في المنطقة، وإلى التزامه المطلق بأمنها وحقها في الدفاع عن نفسها ومواطنيها، واستمرار دعمها ومساعدتها على تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي التي تنتفع منها إسرائيل بالمعلومات والدعم التكنولوجي والمالي والتسويقي، وزيادة قدرات إسرائيل العسكرية الهائلة، وأعلن تأييده لاستمرار تدفق الدعم الاقتصادي والعسكري الأميركي عليها.

وقد أكد أوباما سياساته الأمريكية تلك، حتى في أحلك الظروف غير المواتية لإسرائيل (عدوان غزة، والهجوم على أسطول الحرية، والحصار غير الإنساني لقطاع غزة)، وفي المقابل أكد أوباما أن أولوية دبلوماسيته الشرق أوسطية ستبدأ من اليوم الأول لحكمه لإحراز تقدم لحل الصراع "الفلسطيني- الإسرائيلي"، عن طريق دفعات مستدامة، وبالعمل مع الجانبين لإقامة دولتين متجاورتين تعيشان بأمن وسلام، وقد نفذ ذلك بإرساله جورج ميتشل للمنطقة، ثم إصراره الذي تراجع عنه لوقف الاستيطان، ثم فرضه لبدء المفاوضات غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والاحتكاكات العديدة التي حدثت، ولا زالت قائمة بين الأمريكيين والإسرائيليين.

أسباب فشل سياسة أوباما تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي

من خلال الاستقراء لسياسات الإدارة الأمريكية في عهد أوباما وجهودها لتقديم حل للصراع العربي- الإسرائيلي، نجد أن هنالك تحديات تشكل عناوين لفشل السياسة الأمريكية في حل الصراع، والمقصود في الفشل هنا عدم تحقيق سلام عادل وشامل وطويل الأمد للصراع، أما بدء المفاوضات غير المباشرة أو المباشرة، وتوقيع اتفاقيات غير عادلة، أو تنفيذ حلول مجزوءة، فإن كل ذلك لا يعد حلا، وعلى ذلك تشكل حداثة عهد أوباما بالحكم والسياسة الخارجية، وما تنتجه، تحديا يسبب ضعفا وترددا في سياساته ومواقفه تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، ولا يمكن تلمس الخطوط العامة لما قد تكون عليه مواقف إدارة أوباما من ملف السلام في الشرق الأوسط، إلا بعد فهم أن شخصية أوباما نفسها محكومة بجملة من التناقضات فيما يتعلق بهذه المسألة، ونجد هذه التناقضات بين اقتناعاته الشخصية التي تميل إلى إبداء نوع من التعاطف مع الفلسطينيين، وهو الأمر الذي يجد التعبير عن نفسه في تصريحاته ومواقفه قبل أن يصبح عضوا في مجلس الشيوخ الأميركي، وبين ضرورات الانسجام مع الخط السياسي العام في الولايات المتحدة الذي يعتبر دعم إسرائيل المطلق واحدا من أهم عناصره، وهو الخطاب الذي بدأ أوباما تبنيه بعد أن أصبح عضوا في مجلس الشيوخ الأميركي أوائل عام ٢٠٠٥، ثمّ برز بشكل أكبر مع إعلانه نيته الترشح للرئاسة الأمريكية، وتابعه بعد أن أصبح رئيسا.

أهمية توضيح هذه الخلفيات والتناقضات في شخصية أوباما ومواقفه، أنها قد تساعدنا على فهم كيف تتعامل إدارة أوباما مع ملف السلام في الشرق الأوسط، وأحد أوجه هذا التناقض في اقتناعات أوباما ومواقفه قد يبرز في بعض الشخصيات التي ضمها

إلى فريق مستشاريه فيما يتعلق بالسياسات الخارجية، فمثلا نجد في قائمة مستشاريه في حملته الانتخابية فيما يتعلق بالشرق الأوسط أسماء تتناقض مواقفها ورؤاها حول الصراع العربي- الإسرائيلي، فهناك أصحاب الرؤية المعتدلة الذين يطالبون بسياسات أمريكية أكثر توازنا، ولا يتحرّجون من انتقاد إسرائيل في بعض الأحيان، مثل زبنغيو بريجينسكي مستشار الأمن القومي للرئيس السابق جيمي كارتر، وروبرت مالي المساعد السابق للرئيس الأسبق بيل كلينتون، فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي، وسمانثا باور الأستاذة في جامعة هارفارد، وسوزان رايس التي خدمت في مجلس الأمن القومي الأميركي في إدارة بيل كلينتون، وهناك المؤيدون لإسرائيل على طول الخط، أمثال دينس روس، المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط تحت إدارة كلينتون، ودينيس مكدونغه الذي كان مستشار الشؤون الخارجية لزعيم الأغلبية الديمقراطية السابق في مجلس الشيوخ توم داشيل، ودان شبيرو أحد الذين خدموا في مجلس الأمن القومي تحت إدارة كلينتون، وكانت حملة أوباما تجادل بسبب الضغوط عليها بأن الثلاثة الأخيرين هم المستشارون الحقيقيون لأوباما في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط.

وبالعودة مرة أخرى إلى مسألة التناقض بين اقتناعات أوباما ومواقفه قبل دخوله مجلس الشيوخ الأميركي التي كانت تميل إلى الاعتدال، وبين تصريحاته ومواقفه بعد دخوله المجلس التي تميل إلى الانحياز لإسرائيل، ولانعكاس ذات التناقض في اقتناعات ومواقف فريق مستشاريه، نجد أن أوباما قد جعل من مسألة الوصول إلى "سلام دائم" هدفا رئيسا لإدارته، ولكن تحقيق مثل ذلك السلام، يتطلب تنازلات إسرائيلية، وهو الأمر الذي يدركه أوباما، كما يدرك تماما أن مثل هذه التنازلات وقيام ضغط أمريكي على إسرائيل سيغضبها، وبالتالي سيغضب حلفاءها في واشنطن، فكيف يوفق أوباما إذن بين الأمرين: التزامه بتحقيق "سلام دائم"، والانحياز لإسرائيل؟!

في خطابه الذي سبقت الإشارة إليه أمام "إيباك"، حاول أوباما "المرشح للرئاسة"، أن يفلسف الأمر على أساس أنه مصلحة إسرائيلية عليا، حيث قال: "كل الأطياف السياسية في إسرائيل تدرك أن الأمن الحقيقي يتأتى من خلال سلام دائم، ولذلك ينبغي علينا، باعتبارنا أصدقاء لإسرائيل، أن نعمل كل ما في جهدنا لمساعدة إسرائيل وجيرانها على تحقيق هذا الهدف".

وهناك تحد آخر يشكل عنوانا لفشل أوباما في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، يتمثل في الظروف والشروط والتنازلات التي يطلبها أوباما لتحقيق حله، فعلى الفلسطينيين محاربة "الإرهاب"، وعلى العرب التطبيع مع إسرائيل، وفي مقابل ذلك، ستقوم إسرائيل باتخاذ "خطوات مناسبة" ومتوافقة مع أمنها لتسهيل حركة الفلسطينيين، وتحسين الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية، والامتناع عن بناء مستوطنات جديدة فيها، وصحيح أن أوباما يشير في ذات الخطاب إلى "حاجة" الفلسطينيين إلى دولة متصلة ومتماسكة تسمح لهم بالازدهار، إلا أن أي اتفاق مع الفلسطينيين ينبغي أن يحافظ على يهودية دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها وقابلة للدفاع.

كما أعلن أوباما دعمه لحق إسرائيل في تجديد المفاوضات مع سوريا إن أرادت إسرائيل ذلك دون حق الفيتو من قبل الإدارة الأميركية، وإن كان يضيف أن إدارته ستواصل ضغوطها على سوريا لوقف تدخلاتها في لبنان وللتخلي عن دعم ما وصفه بـ"الإرهاب"، في إشارة إلى حزب الله اللبناني ومنظمات المقاومة الفلسطينية التي تتخذ من دمشق مقرا لها.

إن نجاح سياسة أوباما في معالجة القضية الفلسطينية يعتمد على عدة عوامل متداخلة: نوعية الاندفاع والانغماس الأمريكي وقوته، وتوفر ترتيبات وشروط "معقولة وممكنة " للتسوية، والظروف السياسية الداخلية للإسرائيليين والفلسطينيين والعرب والأمريكيين، والوضع الإقليمي والدولي العام.

وإن النظرة الدقيقة لهذه العوامل لا تدعو للتفاؤل بنجاح أوباما بدفع حل الدولتين إلى نقطة حقيقية إلى الأمام، رغم أن الوضع يشهد حراكا مستمرا، فقد ورث أوباما سياسة أمريكية قائمة على التدخل الشديد في المنطقة، لكن بطرق ولمقاصد ومع جهات خاطئة، ومن المؤسف أن أوباما لا زال يتابع تطبيق هذه السياسة، وإن بأشكال أكثر دبلوماسية وتهذيبا، حيث لا زال الدور الأمريكي في أحد أهم وجوهه يتركز في لعب دور المحامي عن إسرائيل والتنسيق معها على حساب نجاح أي جهود عادلة حقيقية لتسوية الأوضاع، ومن ذلك موافقة إسرائيل على إبقاء المستوطنات الكبيرة، ورفض حق العودة للفلسطينيين، والمطالبة بالاعتراف بيهودية إسرائيل، وفي المقابل، لا زالت أمريكا تحارب حركة حماس المنتخبة بأغلبية كبيرة، ولم تتعامل مع أي حكومة لها، وتمنع فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية من المصالحة والوحدة معها، ومنعت من معاقبة إسرائيل

على عدوانها الهمجي على غزة، وتساند حصار إسرائيل الشامل عليها بشكل عملي.

ومن العناوين الأخرى لفشل السياسة الأمريكية تجاه الصراع في الشرق الأوسط سقوطها المستمر في الاختبارات العملية الحقيقية؛ فأوباما لم يؤسس بعدُ عناصر نجاحه في بلوغ بعض المتوقع منه، والذي يجب أن يقوم على بعض الخطوات الابتدائية، ومنها ربط مساعدات إسرائيل بالتزامها بالمعاهدات والقانون والقرارات الدولية، بما فيها المتعلقة بالمستوطنات والجدار العازل وهوية القدس الفلسطينية والدينية والحضارية والقبول بحق العودة، والتوقف عن التدخل السلبي المؤجج للصراع بين الفلسطينيين، والتعامل واحترام خياراتهم الديمقراطية، والدعوة والضغط للإنهاء الفوري لحصار غزة، ومن ذلك أيضا قيام أوباما بلعب دور متوازن بين أطراف الصراع والمفاوضات وعدم الاصطفاف ضد الأضعف، وهذا يتطلب اتباع سياسات واضحة في تحديد العنف ومرتكبيه، وتثبيت هدنة عادلة، والعدالة في تحديد من يخترقها.

وتشكل العديد من التحديات عناوين أخرى قد تسبب فشل السياسة الأمريكية في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، حيث تشير خلاصات الجهود الأمريكية حتى الآن إلى أن أوباما في سعيه إلى الدفع بعجلة مفاوضات السلام في منطقة الشرق الأوسط إلى الأمام يواجه العديد من التحديات، وأهمها:

أولا: إن كان أوباما ينطلق من زاوية الانحياز لإسرائيل فإن ذلك لا يعني تجاوب هذه الأخيرة مع جهوده، فالحكومات الإسرائيلية المختلفة كانت تماطل دائما في الوفاء بالتزاماتهما للإدارات الأميركية السابقة.

ثانيا: عدم وجود رؤية واضحة لدى أوباما لطبيعة الحل المتوخى، فهو وإن كان يتكلم عن دولة فلسطينية متصلة ومتماسكة، ووقف بناء مستوطنات جديدة، فإنه لا يوضح طبيعة حدود هذه الدولة، ولا يشير إلى مصير المستوطنات القائمة عمليا التي تحتل قرابة ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية، إضافة إلى وضع القدس والحدود واللاجئين والمياه ... إلخ، وسيكون الجواب بالطبع أن هذه الأمور متروكة للمفاوضات بين الجانبين، غير أن تجربة ١٧ عاما من المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية أثبتت، بما لا يدع مجالا للشك، أنه لا يمكن التعويل عليها، إضافة إلى أن أوباما نفسه يشير بوضوح إلى أن أي حل مرتقب ينبغي أن يأخذ بالاعتبار أمن إسرائيل، وهو

مصطلح مطاط، فضلا عن أن الولايات المتحدة لن تسعى لفرض أي حل على إسرائيل، وهو تصريح يفرغ أي دور أميركي مرتقب من قيمته.

ثالثا: يجتر أوباما ذات أخطاء الإدارات الأميركية السابقة، فهو لا يزال يرفض إشراك القوى الفلسطينية ذات الحضور الحقيقي على الأرض في هذه المفاوضات، وخصوصا حركة حماس التي فازت بانتخابات تشريعية نزيهة بأغلبية كبيرة، حيث يطالب أوباما بشروط استباقية لقبول حماس طرفا في المفاوضات، تتمثل في الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بوصفها دولة يهودية، ونبذ (العنف) المقاومة، والاعتراف بالاتفاقيات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الأمور التي ينبغي أن تناقش في المفاوضات، لا أن تكون شروطا لإجرائها.

رابعا: يواجه أوباما حكومة إسرائيلية هي الأكثر يمينية في العقد الأخير، ويواجه أطروحات نتينياهو- ليبرمان الرافضة لفكرة حل الدولتين، وتركز بدلا من ذلك على استمرارية للمفاوضات دون أجندة حقيقية وشروط، وتركز على الأمن لإسرائيل، ودعم اقتصادي للضفة الغربية وحكم ذاتي لاحق، ومواجهة لحماس، وتحضير للعدوان على إيران، ونتنياهو بذلك لا يخرج عن سياسات الحكومات الإسرائيلية السابقة التي لم تقدم على أي "تنازلات" رئيسة لتحقيق تسوية مقبولة للأطراف وفق حل الدولتين، وفي الوقت ذاته تواجه إسرائيل أزمة تزايد الفلسطينيين داخل فلسطين وإمكانية الحفاظ على "يهودية" إسرائيل بدفاع أيديولوجي ودون أي مشروعية أو طريقة عملية، وهكذا يواجَه أوباما بحكومة إسرائيلية لا تقدم حلا ولا تريد حلا، بل تسعى لشراء الوقت لمزيد من التهويد والمستوطنات وابتلاع القدس وتهجير الفلسطينيين، وستستمر الحكومة الإسرائيلية باستراتيجية إدارة الصراع بما في ذلك إمكانية تجديد الهدنة العسكرية مع قطاع غزة وجولات مفاوضات عبثية لتخفيف الضغط الخارجي، وتضغط إسرائيل على أوباما من خلال أنصارها لإبقاء حالة المواجهة مع إيران، لإشغال أمريكا والغرب والمنطقة بذلك بعيدا عن قضية فلسطين.

مشروع أوباما لحل القضية الفلسطينية

رغم التشاؤم حول إمكانية حل الصراع العربي- الإسرائيلي، إلا أن البعض يراهنون على الجهود الأمريكية التي يقودها جورج ميتشل، حيث يرون أن أوباما

سيطرح، وربما خلال أشهر، ورقته للحل النهائي لهذا الصراع، ورغم عدم تلبية هذه الورقة للعديد من مطالب الفلسطينيين، كما ترى مصادر مطلعة، إلا أن الجانب الفلسطيني المفاوض ليس هو من يشكل العقبة الكأداء أمام طرح مثل هذه الورقة، وإنما الجانب الإسرائيلي هو الذي لا يريد تقديم أقل التنازلات، وتدور معظم المفاوضات حاليا حول ملفي الحدود والأمن، حيث سيشكل الاتفاق عليهما نقطة انطلاق للتفاوض على أجزاء أخرى من موضوعات حل الصراع العربي- الإسرائيلي.

وبحسب مصادر قريبة من الأمريكيين، فإن ورقة أوباما للحل النهائي تستند إلى أساس دولتين لشعبين، ويلتزم الإسرائيليون بتجميد الاستيطان بكل أنواعه، ويفككون بؤرا استيطانية، على أن تضم الكتل الاستيطانية الكبرى لإسرائيل في إطار تبادل للأراضي متفق عليه، وبصورة تضمن قيام الدولة الفلسطينية المتصلة جغرافيا والقابلة للحياة، ولضمان أمن إسرائيل تنتقص سيادة الدولة الفلسطينية الناشئة، فتكون دولة بلا جيش، وممنوعة من عقد اتفاقيات دفاعية، أو الدخول في تحالفات مع أطراف أخرى لا ترضى عنها إسرائيل، وتعلن الورقة القدس عاصمة للدولتين، تقسم على قاعدة الأحياء العربية للفلسطينيين واليهودية لإسرائيل (مع التوسع في الأخيرة)، ومع ترتيب خاص للإماكن المقدسة (دولية أو رعايات خارجية)، ولا تسمح الورقة بعودة اللاجئين إلى داخل الخط الأخضر، وإنما إلى الدولة الفلسطينية الناشئة، والتوطين في مكان الإقامة أو في دولة ثالثة هو الخيار الرئيس، مع فرص الحصول على تعويضات للدول المضيفة واللاجئين الأفراد (وثيقة جنيف وورقة كلينتون)، وإنشاء صندوق دولي للتعويضات بتمويل أجنبي- خليجي، وتطلب الورقة من الدول العربية التوسع في تطبيع علاقاتها مع تل أبيب، وصولا إلى التطبيع الكامل عند البدايات الحقيقية في تنفيذ بنود الحل النهائي.

وبحسب المصادر المقربة، ستعمل أمريكا، وبدعم الرباعية الدولية، على ضمان وحسن تنفيذ وتسويق الحل النهائي واحتواء حدة المعارضة له، ومن أجل ذلك ستنشر أمريكا وحلف الناتو قوات في مناطق فلسطينية مدعمة بقوات عربية أو صديقة لمساعدة السلطة على القيام بدورها في تفكيك المليشيات وبناء سلطة واحدة وسلاح واحد، وحل مشكلة "الإقليم المتمرد" في غزة، سواء بدمج حماس أو بإسقاطها.

إذا ما برزت "ورقة أوباما للحل النهائي" إلى الوجود فإنها ستحمل الكثير من الثقوب

التي يصعب على المفاوض الفلسطيني، أو العربي، سدها أو إغلاقها، الأمر الذي سيضع الفلسطينيين والعرب المنخرطين في حل التسوية أمام حلين: إما الأخذ بالورقة كما هي، خصوصا إذا ما رفضتها حكومة نتنياهو، ومن باب "سد الذرائع" وعملا بمقتضيات "استراتيجية إحراج إسرائيل"، أو رفضها والمقامرة بكل ما ترتب على هذا "الحراك النشط" لعرب الاعتدال، وإضاعة ما يعتقد أنه آخر فرصة للسلام في الشرق الأوسط.

ومشكلة "مأزق الخيارات" هذا، أنه قد ينتهي بقبول عرب الاعتدال التنازل عمّا هو حق لنا، ليصبح حقاً مُعترفاً به ومُتنازلاً عنه للآخر، دون أن تكون هناك ضمانة من أي نوع بأن إسرائيل ستقدم على الانسحاب عن الأراضي المحتلة، أو سيسمح بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، فيكون إنجاز العرب الجديد بعد رحلة المعاناة والتنازلات المؤلمة أنهم نجحوا في إحراج إسرائيل، لكنها فازت بالتنازلات العربية الجديدة المجانية.

موقف الولايات المتحدة من محاولات سلام فياض

يرى بعض المحللين أن أمريكا، وقبلها أوروبا، وأمام التعنت الإسرائيلي المستمر، قد تسكت عن محاولات سلام فياض، أو قد تشجعها للتأسيس لدولة فلسطينية كأمر واقع، ولا يعني ذلك أن إسرائيل أو بعض أجزائها سيقاومون ذلك، فقد يكون في ذلك مخرجا لهم من تقديم تنازلات بصورة اتفاقيات والتزام رسمي، وفي نفس الوقت سيسمح لهم هذا بالتخلي عن أي مسؤولية تجاه الفلسطينيين بحجة أنهم استقلوا، وإبقاء كافة أنواع السيطرة والهيمنة على الأراضي الفلسطينية، ففي صيف عام ٢٠٠٩ أعلن فياض عن خطة لتقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية خلال عامين عن طريق تطوير قوات أمن معتمدة ذاتيا وبنى تحتية متكاملة، ولا تتعرض الخطة إلى غزة وكيفية التواصل معها، ولا تعرض أي ترتيبات سياسية مع فتح أو حماس، ولا ينص مشروع فياض على إعلان استقلال لدولة فلسطين في تاريخ محدد، ولعدم توفر قاعدة سياسية لفياض بين الفلسطينيين فإن رصيده السياسي في مكافحة الفساد والدعم الغربي ليسا كافيين لقيادة الفلسطينيين وراء مشروعه، ويخشى الكثيرون من أن مشروع فياض سيكون عونا لخطط نتنياهو القائمة على "السلام الاقتصادي" في الضفة الغربية الذي يعطي الفلسطينيين مزيدا من السلطات الذاتية دون صلاحيات، أو حقوق سيادة وسيطرة على مكونات "الدولة" الفلسطينية.

موقف الولايات المتحدة من حركة حماس

يتابع العديد من صناع القرار الأمريكي ما يصدر بين الحين والآخر من تصريحات لقيادات عليا من حماس، أو ما يستشفونه منها من خلال مشاركتها في حوارات مصالحة، أو مفاوضات تبادل أسرى، أو من خلال لقاءات حماس مع المسؤولين العرب والأتراك والأوروبيين، ويدرس هؤلاء، وبأشكال مختلفة أكاديمية وميدانية واستخبارية، أداء حماس الميداني والسياسي، ومنهجها الأيديولوجي والسياسي في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي، والأدوار التي تلعبها كأمر واقع، أو يمكن أن تلعبها إذا ما فُتح لها المجال.

ويرى بعض المحللين وصناع القرار الأمريكي أن حماس أكدت بأكثر من طريقة أنها "لن تكون عقبة" أمام جهود التسوية أو السلام، بل إنها تريد أن تكون "جزءا من الحل" القائم على إعادة أراضي الـ ١٩٦٧، وفك المستوطنات، وتنفيذ حق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعرض حماس مقابل ذلك هدنة لمدة ١٠ سنوات أو ما يُتفق عليه، مع التأكيد أن حماس لن توقع اتفاقية سلام دائم أو اعتراف بإسرائيل.

وأعلنت حماس مرارا أن ميثاقها التأسيسي قديم، وأنه برز للوجود في ظروفه الخاصة به، ولا يجوز التعامل مع حماس على أساسه، وتضيف أنها ستتعاون مع جهود السلام شريطة وقف الاستيطان ورفع الحصار عن غزة.

ويرى بعض الأمريكيين أن مواقف حماس الهادئة التوفيقية، ورغم أنها لا تلبي مطالب الرباعية الدولية، إلا أنها تتضمن اعترافا ضمنيا بوجود إسرائيل كأمر واقع، ويرى هؤلاء أن حماس قد تكون "نضجت"، وأنها قد تكون في طريقها إلى الاعتراف الرسمي بإسرائيل لاحقا وبعد زمن قد يطول وقد يقصر.

لكن آخرين من الأمريكيين يعتقدون أن أسلوب حماس الجديد ناتج عن حساباتها للظهور بمظهر القيادة المسؤولة لعدة منافع لها في ضوء البيئة القائمة المتمثلة بمجيء أوباما وجهوده لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، وبالعنف والحصار الشديد الذي تعانيه من إسرائيل في غزة، وبمجموعة من التغيرات السياسية في المنطقة المؤثرة على حلفائها: سوريا وحزب الله وإيران، وعليه يرى غير المؤمنين بنوايا حماس أن الحركة لم تغير مضامين مواقفها الأصيلة، وإنما هي تناور لإعطاء صورة الاعتدال عنها، ويبرهنون ذلك بسعي حماس الدائم لزيادة قوتها العسكرية، ولصعود "المتشددين" فيها إلى مواقع نفوذ في مجلس

الشورى لديها، ويرون أن اعترافا ضمنيا هو ليس باعتراف، وأن هدنة مؤقتة إنما هي حاجة لحماس لتقوية نفسها ونفوذها انتظارا لانقلاب إسلامي فلسطيني على إسرائيل.

مستقبل الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية

يرى العديد من المحللين والمسؤولين الأمريكيين أن الخيار الأكثر احتمالية للحدوث على مسار حل الصراع العربي- الإسرائيلي هو عدم حدوث حل، أي استمرار "الوضع القائم"، مع سعي كل طرف من أطراف الصراع، والمؤثرين فيه، لتعزيز مواقعه وإضعاف أعدائه وخصومه، والتأثر والتأثير في البيئات المحلية والإقليمية والدولية بما يخدم رؤيته لمصالحه ومصالح قضاياه التي يدافع عنها، فهم يرون أن فكرة حل الدولتين لم تتبلور رغم مرور كثير من الوقت والجهد في محاولات تحقيقيها، وأن حلولا مفروضة، مثل دولة أمر الواقع أو إعلان استقلال أو منح استقلال من هيئة الأمم، هي حلول لا تملك مقومات النجاح المطلوبة، وأن سيطرة حماس على غزة وعدم القدرة على دحرها أو التفاهم معها لا يسمح بتطبيق أي اتفاقيات، وعدم القدرة على الإتفاق على القضايا "العملية" الشائكة المتمثلة بالحدود والقدس يؤخر التوصل إلى حل، وأن حلول الدولة الواحدة والخيار الأردني والأحادية الإسرائيلية، كلها حلول يعتورها الكثير من المشاكل والإعاقات.

ويبدو أن حل استمرار الأمر الواقع هو ما تفضله العقلية الإسرائيلية الساعية إلى فرض مزيد من الوقائع على الأرض وعدم تقديم أي تنازلات، مع الحرص على التفوق العسكري والأمني الإسرائيلي.

ويرى البعض أن عدم معالجة الوضع في غزة أو التعامل معه دليل على رغبة إسرائيل والسلطة وأمريكا على استمرار هذا الوضع القائم، ويرى آخرون أن استمرار ذلك يعني خلق حل دولة واحدة على أرض الواقع وليس بالاتفاق الرسمي، وهذا على المستوى البعيد يعني الغلبة للأكثرية العربية داخل فلسطين التاريخية، وتداخل العرب واليهود لدرجة لا يمكن فصلهم إلى دولتين، وإلى فصل شبه دائم بين الضفة وغزة، أي إلى ثلاثة كيانات داخل كيان إسرائيلي كبير، وكثيرون يرون في ذلك تبسيطا للأمور، وأن مثل هكذا سيناريوهات تحتاج إلى عقود كي تحدث!

بناء على ما تقدم، تبدو الصورة قاتمة جدا لإمكانية أن تقوم أمريكا بإطلاق تسوية حقيقية مستمرة أكثر عدالة للشعب الفلسطيني في المدى القصير والمتوسط، وما لم يكن

موقف عربي وفلسطيني قوي وفعال مدعوم إقليميا فإنه لا تفاؤل بحل عادل للصراع العربي- الإسرائيلي، وعليه فإن المتوقع في المدى القصير والمتوسط أن تبقى الأطراف المختلفة تسير وفق ما اختارته من أسلوب، مع الرهان على تغير الظروف لصالح كل طرف، ومنها:

١- استمرار إسرائيل في التعنت والابتزاز وفرض الأمر الواقع.
٢- بقاء أمريكا مترددة الخطاب، داعمة أبداً لإسرائيل، وتحاول دائماً إدارة الأزمات والصراع.
٣- بقاء النظام العربي مُنقسماً، وغير ذي إرادة معتمدا على الموقف الأمريكي.
٤- متابعة فتح والسلطة للمضي وراء سراب المفاوضات والتسوية.
٥- استمرار حماس في جهودها، وانتهاجها حالة المقاومة، متحالفة في ذلك مع القوى المعارضة لإسرائيل وأمريكا، ومسنودة بالبعد الشعبي العربي والإسلامي، ومشكلة بذلك بصيص الأمل ووقود إرادة ورؤية فلسطينية وعربية للمقاومة والتحرير، وأن يشكل ذلك رفضاً وضغطاً شعبياً عربياً وإسلامياً على مصالح أمريكا والغرب والأنظمة العربية، ومن ثم الضغط على إسرائيل لإعادة جزء من حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في المدى المتوسط.

يبدو أن السعي الأمريكي لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، وفق مبدأ حل الدولتين، يرتطم بتحديات كثيرة، أهمها الصلف الإسرائيلي، وترى الإدارة الأمريكية أن الوقت يمر سريعا دون أي بوادر حل، وأن ذلك قد يؤذي أمنها الشامل ومصالحها الإقليمية والعالمية، وترى الإدارة تشتيتا شديدا في الحلول المطروحة، وعقبات كأداء في بيئات المنطقة وأدوار اللاعبين فيها، وما لم تحسم الإدارة الأمريكية أمرها وتضغط على إسرائيل بكل فاعلية فإن مزيدا من التدهور سيحدث، ولكن لضغط إسرائيل حسابات سياسية وغير سياسية في داخل أمريكا ولدى صناع قرارها.

فهل تنتصر أمريكا لنفسها؟ وهل "تنقذ إسرائيل من نفسها" قبل مزيد من القلاقل في الشرق الأوسط؟ وهي الأحداث التي لن تسير بحال لصالح أمريكا أو حتى إسرائيل، كما أثبتت تطورات العقد الفائت.

ملفات العدد

- ملف خاص: الشرق الأوسط بين الحرب والسلام
- ملف السودان: تحولات استراتيجية في السودان

احتمالات اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٧-٢٠١٠*

استمرار الحديث عن اندلاع الحرب في إحدى الجبهات الثلاث المتوترة في المنطقة مسألة قائمة على مدار الساعة باعتبار توالي الأحداث المرتبطة بالتصريحات السياسية والتحركات العسكرية وتدفق أنظمة تسليح هنا وهناك فضلاً عن بعض من الاشتباكات والتحرشات الميدانية التي تتصاعد وتيرتها أحياناً على خطوط التماس بين أطراف متهيئة تفتقد فيما بينها أدنى قدر من الثقة وترتكز إلى ترتيبات تهدئة واهية.

وعند الحديث عن الحرب في حد ذاتها فضلاً عن التنبؤ باحتمالاتها هي مسألة بالغة التعقيد باعتبار تداخل أطراف عديدة فيها، مباشرة وغير مباشرة، إقليمية كانت أو دولية، وإذا ما أضفنا إليها ما تتصف به الأطراف الإقليمية في مواقف كثيرة من غياب العقلانية والمنطق في إدارة الأزمات، والذهاب بها إلى مشارف الصراع المسلح، في وقت تفتقد فيه مستويات الجاهزية التي تؤهلها للدخول فيه، فإن الأمر يتطب منا الحرص والتعامل مع السياق العام لمسار الأحداث والابتعاد عن انحرافاتها الآنية في لحظة ما، والتي بقدر تصاعدها المثير يتوالى خمودها الغامض كذلك بسرعة.

رغم الإقرار بالتداخل الكبير في حالات التوتر الثلاث التي سنتناولها، وهي إيران وأزمة برنامجها النووي، ثم إسرائيل وأزمة التحالف السوري اللبناني في الشمال، وانتهاء بإسرائيل أيضا وأزمة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فإن الأمر يتطلب تحليلا لكل من أوضاع هذه الخيارات الثلاث بشكل شبه مستقل يأخذ بالاعتبار ارتباط بعض أطراف كل جبهة بمصالح أطراف جبهات أخرى، وربما باستراتيجياتها أيضا، على أن يكون البدء بإيران بأزمة برنامجها النووي.

إيران وأزمة البرنامج النووي

الأطراف الثلاثة الفاعلة في هذه الجبهة المتوترة والمرشحة لتوظيف القوة العسكرية في وقت ما من تطور الأزمة هي إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، بينما تبقى الأطراف الأخرى المتداولة في الأزمة كعرب الخليج، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الصين وروسيا

* **أ. صفوت الزيات**/ عميد ركن متقاعد- مصر.

وتركيا والبرازيل، في دائرة المبادرات الدبلوماسية والمشكلات الاقتصادية بدرجة أو بأخرى، وتالياً سنعرض لتوجهات كل من هذه الأطراف الثلاثة.

إيـران

رغم الموقف الإيراني الرسمي الذي يتمسك بأن إيران تطور قدرة نووية لأغراض سلمية فقط، وفي إطار يتطابق مع نصوص معاهدة منع الانتشار النووي NPT، وتحت إشراف مراقبين موجودين في منشآتها النووية المعلن عنها، يتابعون أنشطتها النووية ويرصدون معدلات التراكم في مخزونات اليورانيوم منخفض التخصيب، وإعداد أجهزة الطرد المركزية العاملة وغير العاملة في محطات التخصيب، إلا أن سعي إيران لحيازة قدرة تصنيع سلاح نووي يمثل مصلحة قومية لا يقدرها النظام في إيران فقط، ولكن غالبية الشعب الإيراني نفسه تقدرها.

ويبدو أن إيران تتقن ما يسمى بسياسة الغموض البناء Constructive Ambiguity الذي يعني إقناع خصوم إيران بقدرتها على إنتاج سلاح نووي خلال فترة زمنية قصيرة فور اتخاذ قرار سياسي بذلك، وتعتمد هذه القدرة على ثلاث ركائز، **الأولى** حيازة الكم الكافي من اليورانيوم منخفض التخصيب الذي يوفر القدر المطلوب من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع سلاح نووي عند اتخاذ قرار بذلك، وتشير التقديرات الاستخباراتية وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تأمين إيران لهذه الركيزة حاليا، وبما يكفي لصنع سلاحين نوويين، **والركيزة الثانية** هي امتلاك القدرة التكنولوجية على إنتاج آلية تفجير نووي، ووضعها في الرأس الحربية لصاروخ أو قنبلة محمولة جوا، وتشير العديد من الدراسات والتقارير إلى امتلاك إيران لهذه المعرفة التكنولوجية بصورة عميقة، **وثالث الركائز** هي حيازة وسائل إطلاق هذه الرؤوس الحربية إلى أهدافها المحدودة في أراضي الخصوم.

ومن المؤكد أن إيران قد طورت في السنوات الأخيرة منظومة صواريخ بالستية متنوعة، كان آخرها صاروخ (سجيل٢) ذا المرحلتين ويعمل بالوقود الصلب، الأمر الذي يوفر مستويات عالية من البقائية والوصول إلى مديات أبعد من سلسلة صواريخ (شهاب٣) التي تعمل بالوقود السائل، وهو الأمر الذي دفع عددا من الخبراء إلى الإقرار بأن إيران قد حققت اختراقات تكنولوجية في مجال الصواريخ الباليستية تفوقت بها على

كوريا الشمالية التي رعت وأشرفت وساهمت في تأسيس البنية الأساسية لهذه التكنولوجيا في إيران.

ولأن موضوع تفاصيل القدرات الإيرانية في مجال السلاح النووي يتطلب دراسة خارج سياق هدف هذه الورقة، فيكفي، اختصارا، الإشارة إلى أن أكثر التقديرات مصداقية عن نافذة الوقت المستغرق من قبل إيران لتطوير سلاح نووي من لحظة اتخاذها قراراً سياسياً بذلك تتراوح ما بين (١٠-٢٦) شهراً وفقا لظروف ومحددات معينة، ويبدو أن هذه النافذة الزمنية تمثل واحدة من الاعتبارات الأساسية التي تتيح هامش مناورة للأطراف الأخرى، خاصة الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة

لا يبدو البرنامج النووي الإيراني أولوية في سلسلة المعضلات الاستراتيجية التي تواجهها الولايات المتحدة حالياً في منطقة الشرق الأوسط بمفهومه الواسع رغم ما يظهر إعلاميا، ومن ثم فإن المشكلة مع إيران ترتبط بالدرجة الأولى من موقفها من هذه المعضلات الاستراتيجية الأمريكية، وعلى نحو خاص الوضع في العراق مع اقتراب لحظة مغادرة القوات الأمريكية المقاتلة لهذا البلد في نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٠، واستحقاقات دفع فواتير الأخطاء الأمريكية لغزو العراق في ربيع عام ٢٠٠٣، وكذلك الوضع المتدهور للعسكرية الأمريكية في أفغانستان بعد تسع سنوات من غزو هذه البلاد، وفي كل من هذين البلدين يبدو الدور الإيراني فاعلاً ومؤثراً ومطلوباً وهو الأمر الذي ينعكس بالضرورة على أسلوب إدارة أزمة الملف النووي الإيراني من قبل الإدارة الأمريكية.

ويبدو أن الطرف الأمريكي أمام ثلاثة خيارات للتعامل مع المسألة النووية الإيرانية يمارس أولها، ويتدبر ثانيها، ويستبعد ثالثها.

الخيار الأول: العمل الدبلوماسي الممزوج بفرض سلسلة متتالية من العقوبات، أو ما يعرف بسياسة العصا والجزرة، وهو الخيار الذي تمارسه الولايات المتحدة من خلال مفاوضات (P5+1) أو من خلال إنفاذ قرارات عقوبات دولية، وتهدف الولايات المتحدة في كل هذا إلى الوصول إلى نتيجة تتراوح ما بين توقف إيران النهائي عن تخصيب اليورانيوم، أو السماح لها بالتخصيب وفق اشتراطات معينة تحد تماما من قدرتها على تطوير سلاح نووي، مثل نقل اليورانيوم المخصب لديها إلى دولة ثالثة

تتولى تحويله إلى قضبان وقود يصعب معها عودته إلى حالته المخصبة، وكذلك نقل الوقود المستنفد بكامله إلى خارج إيران، مع تكثيف الإشراف الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة المنشآت النووية داخل إيران.

ويبدو سعي الإدارة الأمريكية منذ بدء مفاوضات (P5+1) في تشرين أول/ أكتوبر الماضي في نقل الجزء الأكبر من مخزون اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب إلى الخارج لمعادلته بكم أصغر من اليورانيوم عالي التخصيب (٢٠٪) لتلبية احتياجات مفاعل أبحاث طهران وإنتاج النظائر المشعة، وهو ما تسعى له الولايات المتحدة من أجل إيجاد فترة زمنية خلال التفاوض تكون فيها إيران دون مخزون اليورانيوم منخفض التخصيب الكافي لعملية تطوير سلاح نووي، وهو الأمر الذي رفضته إيران باعتبار رغبتها في الحفاظ على ركائز القدرة على تطوير هذا السلاح عندما تقرر ذلك سياسيا، وهذا ما سعت إليه طهران بالفعل عندما توصلت إلى اتفاق ثلاثي في ١٧ أيار/ مايو الماضي مع كل من تركيا والبرازيل حول نقل جزء من مخزون اليورانيوم منخفض التخصيب (١٢٠٠كغ من إجمالي ٢١٠٠كغ) إلى تركيا لمبادلته باليورانيوم المطلوب لمفاعل طهران، الأمر الذي رفضته واشنطن وسارعت في اليوم التالي بتقديم مسودة قرار عقوبات جديدة ضد إيران إلى مجلس الأمن يحظى بموافقة أعضائه الخمسة الدائمين، وهو القرار الذي نجحت واشنطن في استصداره من المجلس برقم ١٩٢٩ في ٩ حزيران/ يونيو من العام الحالي ليمثل الجولة الرابعة في سلسلة قرارات عقوبات على إيران.

ورغم هذه الذورة في حدة التطورات في هذا الخيار، وما قد يستجد في إطاره، فإن الولايات المتحدة ما زالت تقدر أن أولوياتها في مواجهة معضلات الوضع القائم في أفغانستان والعراق من جانب، والنافذة الزمنية التي ما زالت متاحة أمام بلوغ البرنامج النووي الإيراني مراحله الخطرة من جانب آخر، يتيح لها الاستمرار في ممارسة هذا الخيار، والتوصل إلى نتيجة ما تضمن سلمية هذا البرنامج بصورة تطمئن دول الجوار الإقليمي لإيران، وأهمها إسرائيل.

الخيار الثاني: وهو القبول بإيران قوة نووية، مع إمكانية احتوائها وردعها، كما فعلت الولايات المتحدة تماما مع الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، والوصول في النهاية

إلى ذات النتيجة في تفكيك الترسانة النووية وإن أمكن أيضا تفكيك القوة الإيرانية ذاتها، ويبدو هذا الخيار مطروحا بقوة في الدوائر السياسية والعسكرية المعنية بمسائل الأمن القومي في واشنطن، حيث توجد وجهتا نظر متعارضتان، الأولى وهي المؤيدة لمسألة احتواء وردع إيران عبر توفير مظلة دفاعية إقليمية تحيط بها، إضافة إلى أنشطة متعددة تعمل على تقليص نفوذها واختراقها، وتتأسس وجهة النظر هذه على نجاح هذه السياسة إبان فترة الحرب الباردة ضد خصم مثل الاتحاد السوفييتي الذي كان بكل المقاييس يتجاوز إيران بعشرات المرات قدرة وتنظيما، ثم إن توفير الولايات المتحدة لمظلة دفاعية إقليمية سيمنح لها عوائد استراتيجية هائلة تبدأ من تصاعد النفوذ الأمريكي في المنطقة على حساب قوى دولية كبرى أخرى، ومروراً بنمو صادرات السلاح الأمريكية إلى دول المنطقة، وانتهاء بتدفق الدعم المالي لحرب الولايات المتحدة ضد ما أسمته "الإرهاب" من قبل الدول النفطية الثرية، وتقليل عبء التكلفة وما تعانيه الخزانة الأمريكية حاليا جراء هذه الحرب.

أما وجهة النظر المعارضة لمسألة الاحتواء والردع، والتي تدعو بالضرورة إلى حل عسكري مباشر ضد إيران، تؤسس رؤيتها على أن نجاح تجربة الحرب الباردة لا يعني بالضرورة نجاحها في مواجهة إيران التي يقودها متعصبون دينيون قد يرون في السلاح النووي وسيلة استخدام مبكرة وليست ملاذا أخيرا، وأن قبول إيران نووية سيدفع بالضرورة دولا أخرى في الشرق الأوسط لحيازة سلاح نووي، فضلا عن احتمال تمرير هذا السلاح إلى منظمات تأمل في حيازته والتهديد به.

ما زال الجدال عموما دائرا في العاصمة الأمريكية حول هذا الخيار، وإن كانت كفة وجهة النظر الثانية، في عدم السماح بحيازة إيران لقدرات نووية هي الأرجح حتى الآن، وهذا ما يقودنا للخيار الثالث وهو العمل العسكري المباشر ضد إيران.

الخيار الثالث: العمل العسكري المباشر لإزالة البرنامج النووي الإيراني، وسيعتمد في الأساس على حملة حرب مكثفة تستهدف المنشآت النووية الإيرانية، ويبدو هذا الخيار من منظور القدرات العسكرية المتاحة لقوة عظمى كالولايات المتحدة خيارا جذابا وواعدا على السواء.

إلا أن ثلاثة محددات رئيسة تحد كثيرا من ممارسة هذا الخيار على الأقل في الظروف الراهنة، وهي:

أولا: التورط الحالي للعسكرية الأمريكية في العراق وأفغانستان، والإجهاد البالغ الذي تعانيه العسكرية الأمريكية بفعل انتشارها الخارجي، والعمليات القتالية وغير القتالية المستمرة دون توقف، لما يقرب من عقد كامل، وتبدو نتائجها في كل الأحوال مخيبة لما وعدت به عند بدئها، ومن ثم، فإن إضافة تورط جديد في جبهة جديدة يبدو موضوعا يفتقد الحد الأدنى من العقلانية الاستراتيجية

ثانيا: معرفة مدى فاعلية القصف الجوي لمنشآت النووية الإيرانية ونتائجها الجانبية الخطيرة، حيث تبرز على نحو خاص اعتبارات عدة، كعدم المعرفة الشاملة بكافة عناصر تلك المنشآت وأماكن وجودها، فضلا عن مستويات الخسائر البشرية المعرفية، وإذا ما أضفنا لكل ذلك وجود وقود نووي ببعض هذه المنشآت واحتمالات إطلاق معدات إشعاعية إلى الجو ذات تأثيرات كارثية على البشر والبيئة المحيطة معا، وهي في مجملها أدوار لا ترجح عدم الفاعلية في إزالة البرنامج فقط، ولكنها تضيف أبعادا إنسانية يصعب احتواؤها من المجتمع الدولي كافة.

ثالثا: طبيعة الرد الإيراني على هذا العمل العسكري الذي يتراوح- حسب التقديرات الأمريكية- في عمليات عسكرية غير متماثلة تستهدف الملاحة في مضيق هرمز، وفتح جبهة جديدة ضد إسرائيل في الشمال عبر سوريا وحزب الله، فضلا عن تنفيذ عمليات عبر الجماعات المؤيدة لها في العراق وأفغانستان، ما يعني مزيدا من عدم الاستقرار، وإجبار الولايات المتحدة على إبقاء قواتها في العراق، وتشتيت قوامها في أفغانستان، وهو آخر الأمور التي ترغبها الولايات المتحدة وسط حالة التخبط التي تعانيها في هذين البلدين.

إسرائيل

تدرك إسرائيل أن إيران نووية تعني لها تهديدا وجوديا يعرض بقاءها كدولة في حد ذاته للخطر، وأنه سيشكل مظلة نووية في الشرق الأوسط تردع إسرائيل عن تهديها لسوريا وحزب الله ولحركات مقاومة فلسطينية أخرى، فضلا عن أنه سيدفع بسباق تسلح نووي في محيطها الإقليمي لدول مثل تركيا والسعودية، الأمر الذي سينهي عصر احتكار إسرائيل للسلاح النووي الإقليمي الذي طالما تمتعت به.

كما تدرك إسرائيل ذات المصاعب التي تقدرها الولايات المتحدة عند شن عمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، إن لم تكن أكثر في الحالة الإسرائيلية، باعتبار أن المسافة بين إسرائيل وإيران، وصعوبات الممرات الجوية إلى الأهداف داخل إيران (والتي زاد منها نتائج هجوم إسرائيل على قافلة أسطول الحرية في ٣١ أيار/مايو الماضي، وإغلاق تركيا لمجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الإسرائيلية)، فضلا عن تواضع القدرات العسكرية الإسرائيلية مقارنة بالولايات المتحدة التي تبدو رافضة بشدة لأي دور إسرائيلي في مسألة البرنامج النووي الإيراني، قد تدفع إلى مزيد من المعضلات في العراق وأفغانستان ومياه الخليج باعتبار رد الفعل الإيراني.

لذا تبدو إسرائيل في وضع الانتظار أمام أربعة احتمالات قد ينتهي إليها وضع البرنامج النووي الإيراني:

الاحتمال الأول: توصل الولايات المتحدة إلى اتفاق ما مع إيران يضمن بصورة مؤكدة عدم حيازة الأخيرة لسلاح نووي، وهو الأمر الذي سيرضي إسرائيل ويزيل شكوكها حول هذه المسألة.

الاحتمال الثاني: فشل الولايات المتحدة في الوصول لمثل هذا الاتفاق ولجوؤها إلى خيار عسكري يقوض البرنامج النووي لإيران، وهو الأمر الذي ترغب فيه إسرائيل وتدفع إليه بإلحاح.

الاحتمال الثالث: توصل الولايات المتحدة إلى صفقة ناعمة مع إيران تترك لها البقاء على ركائزها الثلاث في حيازة قدرات نووية دون السلاح النووي، مع إمكانية التحول نحو هذا السلاح خلال فترة زمنية قصيرة من اتخاذها قرارا سياسيا بذلك، وهو الأمر الذي سيثير شعورا بالإحباط لدى الإسرائيليين، وسيعملون جاهدين على عدم استمرار مثل هذه الصفقة

الاحتمال الرابع: فشل الولايات المتحدة في التوصل لصيغة اتفاق ما مع إيران، ورغبتها في الوقت نفسه بالقيام بعمل عسكري مباشر ضد إيران، وهو الأمر الذي سيدفع إسرائيل إلى القيام بعمل عسكري مباشر ضد المنشآت النووية الإيرانية.

خلاصة الأمر في أزمة البرنامج النووي الإيراني، كأحد مصادر اندلاع حرب في المنطقة، أن نافذة من الوقت ما زالت متاحة لممارسة الولايات المتحدة خيارها الأول

المفضل في العمل الدبلوماسي المصحوب بالعقوبات المشددة على إيران، وهي ذات النافذة التي ستحاول فيها الولايات المتحدة الوصول إلى تهدئة ما للأوضاع الصعبة التي قد تواجهها في كل من أفغانستان والعراق كأولوية استراتيجية لديها الآن، بينما ستبقى إسرائيل في موقف الترقب المضطرب أن تقرر القيام بعمل عسكري ما ضد إيران.

الجبهة السورية اللبنانية- الإسرائيلية

الأطراف الثلاثة الفاعلة في هذه الجبهة دائمة التوتر والمرشحة لتوظيف القوة العسكرية في سياق تطور الأزمات هي إسرائيل وسوريا وحزب الله في لبنان، وقد أضيفت إليها إيران باعتبار عمق ارتباطها العقدي مع حزب الله، وارتباطها التحالفي مع سوريا، فضلا عن إسهاماتها الرئيسة في الدعم العسكري لكل منهما، وهو الأمر الذي يضيف أزمة البرنامج النووي الإيراني بقوة إلى قائمة أزمات هذه الجبهة، والتي تتركز بصورة رئيسة في الاحتلال الإسرائيلي للجولان السورية منذ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وفي سلاح حزب الله اللبناني منذ أيار/ مايو عام ٢٠٠٠ في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان والتي بلغت ذروتها في حرب لبنان الثانية في صيف عام ٢٠٠٨.

سوريا

سعت سوريا منذ عقود إلى إعادة بناء أنظمتها الدفاعية، سواء بأنظمة المدفعية الصاروخية أو الصواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى، وعلى ذلك ساهمت إعادة البناء العسكري السوري في خلق قوة ردع دفاعي قادرة على إيقاع خسائر ضخمة بعناصر الجيش الإسرائيلي، في أبعادها الثلاثة: الأرضية والبحرية والجوية، عبر خليط متكامل من الأنظمة الصاروخية المضادة عالية المرونة والحركة ودقة الإصابة، إضافة إلى منظومة صاروخية (أرض- أرض) قصيرة ومتوسطة المدى تغطي مناطق الشمال الإسرائيلي وصولا إلى الوسط، وتتكامل معها منظومة صواريخ بالستية بعيدة المدى تغطي كافة الأراضي الإسرائيلية من طراز سكود- سي/ دي (Scud – C/D)، وتبدو ثقة السوريين في هذا البناء العسكري الجديد واضحة في حديث وزير خارجيتها في ٣ شباط/ فبراير الماضي ردا على تهديدات إسرائيلية بقصف أهداف استراتيجية وعسكرية سورية، إثر تداول معلومات حول نقل الأخيرة صواريخ متوسطة المدى إلى حزب الله داخل لبنان، حيث ذكر باقتضاب: "أنتم تعرفون أن هذه الحرب هذه المرة ستأتي إلى مدنكم".

حزب الله

نجح من خلال انضباطه التكتيكي الميداني الشديد في أعقاب حرب لبنان عام ٢٠٠٦ بالحفاظ على قدراته العسكرية التي تأكدت إبان هذه الحرب، وعمل على تنميتها كما ونوعا بصورة متسارعة شديدة الحذر والسرية، ومن ثم هيّأ الحزب وضعا للردع المتبادل مع الطرف الإسرائيلي على الحدود الجنوبية اللبنانية، وبرز واضحا إبان عملية "الرصاص المصبوب" ضد قطاع غزة في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في الوقت الذي ساهمت فيه تطورات سياسية داخلية في لبنان في إضعاف التيار المطالب بنزع سلاح الحزب، وهكذا لم يحقق الحزب بقاء عاليا فقط في السنوات الأربعة التي تلت حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، بل أضاف إليها قدرة ردع دفاعي موثوق به، يدرك الطرف الإسرائيلي مدى تكلفته إذا أعاد تكرار تجربة هجومه في تلك الحرب.

ويمكن القول: إن حزب الله اعتمد ثلاثة مسارات ساهمت في بلوغ هذه القدرة العالية على البقائية والردع معا، وهي:

المسار الأول: دعم التحالف مع كل من إيران وسوريا كعمق استراتيجي يضمن للحزب الاحتفاظ بقدراته العسكرية والعمل على تطويرها، إضافة إلى تأمين فتح جبهات جديدة في مواجهة عدوان محتمل للطرف الإسرائيلي على أي من هذه الأطراف الثلاثة المتحالفة، الأمر الذي يدفع إلى تشتيت الجهد الإسرائيلي العسكري وتخفيف حدة التكلفة التي قد تقع على لبنان الدولة وعلى الحزب.

المسار الثاني: تطوير القدرات العسكرية للحزب تأسيسا على دروس الحرب التي خاضها الحزب ضد إسرائيل عام ٢٠٠٦، والتي تركزت في خمسة مجالات أساسية، هي الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى القادرة على الوصول إلى أهداف تتعدى منطقة (غوش دان) داخل إسرائيل، وصواريخ كروز المضادة للسفن التي تبين مدى التطور الحادث فيها من خلال ما أشار إليه خطاب الأمين العام للحزب حسن نصر الله في ٢٥ أيار/ مايو الماضي في الذكرى العاشرة للانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بإعلانه استهداف السفن العسكرية والمدنية والتجارية المتجهة إلى إسرائيل في حال نشوب حرب قادمة، والمقذوفات المضادة للمدرعات التي برزت كفاءة الكوادر العسكرية في استخدامها إبان الحرب

الأخيرة، إضافة إلى تطوير نظام دفاع جوي يعتمد على الصواريخ الفردية، فضلا عن تشكيل قوة كومانودز خاصة للقتال في المناطق الحضرية والعمل خلف الخطوط، وتشير عديد من التقارير الإسرائيلية عن احتمال استخدام هذه القوة للتقدم في عمق الشمال الإسرائيلي، وكذلك العمل على الجبهة السورية لقطع خطوط إمداد الفرق الإسرائيلية التي قد تتقدم نحو العاصمة السورية.

المسار الثالث: اعتماد خطاب سياسي معتدل في مواجهة التصعيد الإسرائيلي على خلفية تدفق أنظمة التسليح المتطورة وتعاظم القدرات العسكرية للحزب، بما لا يوفر مبررات يعتمد عليها الطرف الإسرائيلي في شن عدوان يهدف إلى إحباط تحضيرات الحزب للتهيؤ لجولة عسكرية قادمة، ففي خطاب الأمين العام للحزب في الاحتفال بالذكرى العاشرة للانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في ٢٥ أيار/ مايو الماضي، ذكر أن "حزب الله سيبقى في الموقع الدفاعي وليس الهجومي ... من يتكلم يوميا عن الحرب ويقول إن الحرب ستأتي نتيجة وجود سلاح المقاومة أجيبه بأن هذا الكلام لا فائدة له، فحضور المقاومة الاستراتيجي تجاوز بعيدا كل هذه الخطابات والحسابات، والعدو اليوم خائف، وسيبقى خائفا وسنبقيه خائفا".

إن الوضع القائم في هذه الجبهة يشير إلى حالة من الردع المتبادل بين سوريا وحزب الله من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى، ويبدو أن تطور الوضع إلى اندلاع صراع مسلح في هذه الجبهة سيرتبط بتطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني، حيث إن قرارا إسرائيليا منفردا بالذهاب إلى عمل عسكري ضد هذا البرنامج سيرتبط بتصعيد عسكري في هذه الجبهة من جانب الإسرائيليين لإزالة التهديدات القائمة على الشمال الإسرائيلي فور الانتهاء مباشرة من مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية وفقا لما تم طرحه في السابق، وهذا الأمر الذي يعني وجود نافذة زمنية ما زالت ممتددة تتراوح من عام إلى عامين.

إسرائيل وقطاع غزة

الطرفان الفاعلان في هذه الجبهة يعتمدان التهدئة الحذرة في أعقاب العملية الدموية التي شنتها إسرائيل ضد القطاع في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ورغم ما تردده إسرائيل من نجاحها في فرض معادلة الردع على حركات المقاومة الفلسطينية بالقطاع فإن عودة الإطلاقات الصاروخية بين الحين والآخر، فضلا عن التسريبات الإسرائيلية بإعادة

حركتي حماس والجهاد الإسلامية تأهيل ترسانتهما من السلاح بصورة غير مسبوقة من ناحيتي الكم والكيف معا (آخرها تحذير رئيس جهاز الأمن الداخلي يوفال ديسكن في ١٥ حزيران/ يونيو الماضي أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن من وصول مخزون الصواريخ في القطاع إلى ٥٠٠٠ صاروخ، عديد منها يصل مداه إلى أكثر من ٤٠كم) يشير إلى شكوك واسعة، حتى داخل إسرائيل ذاتها، حول مفهوم الردع الذي تدّعي تحقيقه.

كما جاءت واقعة الهجوم الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية في ٣١ أيار/ مايو الماضي بنتائج، وإن لم تكن حاسمة، في تعزيز شرعية حماس الدولية، أو في فك الحصار الكلي المفروض على القطاع بفعل الأدوار الإسرائيلية والمصرية والأمريكية معا لاحتواء تداعيات الفشل الإسرائيلي في عملية "رياح السماء"، والإبقاء على الوضع القائم قبلها، وصولا لإنهاء سيطرة حماس على القطاع، إلا أن مؤشرات عدة، كإجراءات تخفيف الحصار والسماح بإدخال مواد جديدة سبق حظرها، إضافة إلى مظاهر التململ الأمريكي من الممارسات الإسرائيلية غير المسؤولة التي لم تعد تحتمل لانعكاس نتائجها على أوضاع أمريكية غير مرضية في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، وصل إلى حد إصدار مراكز بحثية في الولايات المتحدة لعدد من الدراسات التي تتناول إسرائيل باعتبارها عبئا استراتيجيا أصبح مكلفا على عاتق الولايات المتحدة.

قرع طبول الحرب في المنطقة ٢٠٠٧- ٢٠١٠*

مصطلح قرع طبول الحرب يعني كل ما يصاحب بدء الصراع الدولي المسلح من تصريحات وإجراءات يقصد بها التعبئة والإعداد والاستعداد للصراع، وكذا المصاحبة للصراع بهدف أن تحقيق الأهداف، ومن دراسة ما سبق ومحاولة تطبيقه على الأوضاع في منطقة العالم العربي نجد أن الحرب بهذا المفهوم تدور في غالبية أجزائه وأساسا في فلسطين، إضافة إلى لبنان وسوريا والعراق والجزائر والمغرب والسودان والصومال واليمن.

من يقرع الطبول في الوطن العربي وحوله

لتحديد من الذي يقرع طبول الحرب في منطقة الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي، ووفقا لتعدد ميادين القتال، يصبح طبيعيا قيام أكثر من مصدر بقرع الطبول، ولا بد من التفريق بين من يقرع طبول الاحتلال والسيطرة والهيمنة، ومن يقرع طبول المقاومة في مواجهة الاحتلال والسيطرة والهيمنة، وشتان بين القارعين.

هناك جانبان يُعدان المصادر الرئيسة لقرع طبول الحرب في الوطن العربي، باعتبار أنهما لا يقرعان الطبول فقط، وإنما يمارسان الصراع المسلح في المنطقة فعلا، إضافة إلى إصدار تصريحات واتخاذ إجراءات مصاحبة للحرب، وهذان المصدران هما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقد يكون من الصعب أحيانا التفرقة بينهما، لكنني أرى أن الولايات المتحدة هي الأصل، وأن إسرائيل تابع يتمتع بدرجة من الاستقلالية لا تتعارض مع تبعيته، وغالبا ما تترافق طبول كل جانب مع طبول الطرف الآخر.

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، في حربها في العراق، بشن الهجمات على المقاومة الوطنية العراقية تحت مسميات كثيرة، منها "محاربة الإرهاب"، ودعم عمليات قوات الأمن العراقية، ومقاتلة ومطاردة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، ويشارك الولايات المتحدة في قرع الطبول في العراق عناصر تعاونت مع القوات الأمريكية في احتلال العراق، وكذلك قامت مروحيات للولايات المتحدة الأمريكية بالهجوم على قرية البوكمال السورية.

ومن جهة أخرى تدق أمريكا طبول الحرب ضد إيران بذريعة أن النشاط النووي

---

* **أ. طلعت مسلم**، لواء متقاعد وخبير استراتيجي- مصر

الإيراني يهدف إلى امتلاك أسلحة نووية، وتعتبر الولايات المتحدة أن كل الخيارات مفتوحة في هذا المجال، والخيارات هنا لا تشمل أساليب ووسائل الصراع المسلح التقليدي فقط، وإنما استخدام أسلحة التدمير الشامل أيضا، بما فيها الأسلحة النووية.

وقد سبق للولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ أن أطلقت طبول الحرب كثيرا، وخاصة أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، حينما حاولت تعطيل صدور قرار من مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النيران.

كذلك دقت الولايات المتحدة طبول الحرب بصورة ضمنية حينما عبرت عن قلقها من احتمال تزويد سوريا بصواريخ طويلة المدى، ورددت ادعاءات إسرائيل بوجود منشأة نووية سورية قامت إسرائيل بقصفها، وأيدت ما أعلنته إسرائيل عن مهاجمة قافلة داخل السودان زعمت أنها كانت تحمل أسلحة إلى حماس في قطاع غزة.

وفي السودان نفسها كررت الولايات المتحدة الأمريكية الادعاءات حول قيام السودان بأعمال التطهير العرقي.

وتكرر الولايات المتحدة مزاعم إسرائيل بنقل أسلحة إلى حزب الله على نحو يوحي بأن من حق إسرائيل والولايات المتحدة أن تحدد تسليح الأطراف الأخرى التي تقاوم العدوان ومحاولات فرض السيطرة الإسرائيلية عليها، وتعتبر الولايات المتحدة حزب الله منظمة إرهابية في الوقت الذي تشن فيه حربا ضد "الإرهاب" بما يشتمل على تهديد ضمني بشن صراع مسلح ضده وضد لبنان، وفي الوقت نفسه الذي تغض فيه الولايات المتحدة الطرف عن انتهاك إسرائيل للمجال الجوي اللبناني بطائراتها بشكل يومي، بل وتؤيد الجرائم الإسرائيلية باعتبار أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها وتحقق أمنها.

هكذا، استمرت الولايات المتحدة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ بقرع طبول الحرب، سواء كانت طبولا مصاحبة للحرب، وهذا في أغلب الأحوال، أو طبولا للتعبئة لحرب ضد إيران خصوصا، وصرح الرئيس الأمريكي بأنه لا يوجد تهديد لأمن إسرائيل أخطر وأشد من التهديد الإيراني.

إن العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية قوية بحيث يصعب التفرقة بين طبول الجانبين، ويبدو الجانب الإسرائيلي أعلى صوتا، وإن كان الأمريكي أكبر حجما وأكثر تنوعا.

أما بالنسبة لإسرائيل فقد استمرت في مهاجمة وقصف قطاع غزة بجميع الوسائل وأنواع الطائرات (النفاثة والمروحية ودون طيار) بحجج مختلفة، مثل مهاجمة من يطلقون الصواريخ أو يصنعونها، وقصف الأنفاق، وكذا مهاجمة القطاع بحجة القبض على مطلوبين، وفرض الحصار البحري على القطاع، كما شنت الحرب على القطاع في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، وكان وزير الحرب الإسرائيلي قد أكد ذلك بأن عملية قطاع غزة ستأتي، وفي نفس الوقت استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الاعتداء على الفلسطينيين في الضفة الغربية دون الاعتبار لعلاقاتها مع السلطة الفلسطينية.

من جانب آخر انتهكت إسرائيل المجال الجوي اللبناني بصفة مستمرة ويومية دون الاعتبار لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، وهاجمت قافلة في أراضي السودان بحجة أنها في طريقها إلى حماس لتهريب أسلحة، واعتدت على سوريا بحجة أنها تقيم منشأة نووية سرية، وأطلقت تصريحات تهدد فيها بإسقاط النظام السوري والوصول إلى دمشق في أي حرب مقبلة، ودعت الرئيس السوري إلى التنازل عن الجولان، وعبرت عن رفضها الانسحاب من هضبة الجولان السورية ، وصرح صدر إسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي يمكنه أن يصل إلى دمشق.

واستمرت إسرائيل خلال الفترة في الدعوة إلى مهاجمة إيران بحجة منعها من امتلاك سلاح نووي، وتعتبر إسرائيل المحرض الرئيس لقرع طبول الحرب ضد إيران، كما أشارت التقارير الإسرائيلية إلى أن إسرائيل ستبذل أقصى ما في وسعها بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لمنع إيران من الحصول على القنبلة النووية، وأن نتنياهو يستعد للحرب.

وقد هاجمت إسرائيل أهدافا مصرية داخل الحدود لقربها من الحدود، وتسببت في إصابات ومقتل أفراد بنيران إسرائيلية.

وأخيرا أصرت إسرائيل على إحكام الحصار على قطاع غزة، وهاجمت أسطول الحرية الذي حاول اختراق الحصار على غزة بحرا يوم ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠، وهكذا فإن طبول الحرب الإسرائيلية هي في غالبيتها مصاحبة للحرب وليست مجرد التعبئة لها.

من الطبيعي، إذن، أن تثير طبول الحرب الأمريكية والإسرائيلية تصريحات مضادة من الجانب العربي يمكن اعتبارها قرعا مضادا لطبول حرب، مثل تصريحات ممثلي المقاومة العراقية ضد الوجود العسكري الأجنبي وحول أعمال المقاومة، وتصريحات حزب الله وممثليه، وتهديدات سورية بنقل الحرب إلى المدن الإسرائيلية، وكذا عبر المتحدثون باسم

حماس وحركة الجهاد الإسلامي باستعدادهم للدفاع عن الشعب والأرض الفلسطينية.

وفي أمكان أبعد نسبيا عن الصراع العربي- الإسرائيلي تقرع طبول الحرب في السودان، وأساسا في دارفور، وتقرع الطبول في السودان من أجزاء من الشعب السوداني الذين يعتقدون أن لهم حقوقا مهضومة، ومن الواضح أن هذه الأجزاء متعددة، وكل منها يطمح إلى تحقيق مطالب هي في طبيعتها انفصالية، وهي لا تكاد تحقق، والواضح أن ممثلي هذه القطاعات إنما يدفعون من قبل قوى أجنبية تعيش خارج السودان في بلاد أجنبية في الغالب، وفي بعض البلاد العربية أحيانا، وبعيدا عن معسكرات اللاجئين.

كما تقرع طبول الحرب في اليمن من جماعة الحوثيين أساسا، وتشير السلطات اليمنية إلى تدخل إيراني وراء الصراع المسلح، لكن إيران تنفي هذه الادعاءات، وهناك احتمال لتدخل أطراف خفية في الصراع في اليمن، قد تكون إسرائيلية وقد تكون أمريكية، بينما تدخلت القوات السعودية في الصراع في اليمن حيث تقوم بقصف مناطق تقيم بها عناصر الحوثيين المتمردة، بذريعة وجودها داخل أراضي السعودية.

وفي المغرب تقرع طبول الحرب من عناصر البوليساريو بحجة المطالبة بحق تقرير المصير، حيث يدور صراع محكوم ومكتوم أحيانا بين السلطات الغربية وهؤلاء المتمردين، للحفاظ على وحدة أراضي المملكة المغربية وضم منطقة البوليساريو إلى حدود المملكة نهائيا، بينما تصارع قوات البوليساريو لفصل المنطقة عن المغرب، وتلعب العناصر الجزائرية دورا غير واضح بالنسبة لقوات البوليساريو.

وفي الصومال تقرع عناصر صومالية طبول الحرب هناك للسيطرة على الحكم، وكانت المحاكم الإسلامية تقود فرقة قرع الطبول، إلا أن هذه العناصر انشقت في داخلها.

قرع طبول الحرب ومصالح الأطراف

يظهر من قرع طبول الحرب أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مكاسب ومصالح، وأن قرع طبول الحرب يجري غالبا لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما هناك مصالح أعمق لقرع طبول الحرب لأطراف لا تبدو على المسرح، كما أن هناك أطرافا ثانوية مستفيدة من الحرب.

تعمل طبول الحرب التي تقرعها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على

تحقيق مصالح المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، فاستمرار التهديد بالحرب يدفع بدول المنطقة إلى سباق تسلح، خاصة أن تأثير التهديدات بالحرب لا يقتصر عادة على العناصر التي يوجه إليها التهديد، وينتقل الشعور بالتهديد إلى باقي دول المنطقة، مما جعل المنطقة من أكثر مناطق العالم شراء للسلاح، خاصة أن أكبر نسبة من المشتريات العسكرية للدول العربية وإسرائيل تأتي من الولايات المتحدة.

ومما لا شك فيه أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل مستفيد من استمرار حالة التوتر والتهديد والانقسام داخل الأطراف العربية، ومن صالح الولايات المتحدة أن تشعر دول عربية بحاجتها إلى المساعدة، ويبدو ذلك بصورة أوضح بالنسبة لترويج الخطر الناجم من احتمال امتلاك إيران للأسلحة النووية، خاصة لدى دول الخليج العربي، وتشكيل تجمع الدول المعتدلة المعروف بـ (٦+٢)، ويجري الترويج للخطر الإيراني في اليمن، والبحث عن أدلة على تورط إيران في ذلك.

أما استمرار قرع طبول الحرب في العراق فيجري لصالح إسرائيل، لأن العراق كان قد شكل قبل حرب الخليج عام ١٩٩١ خطرا على إسرائيل، وهدف الهجوم الأمريكي على العراق بالدرجة الأولى إلى تأمين إسرائيل من الخطر العراقي، إضافة إلى مصالح الولايات المتحدة بضمان استمرار السيطرة على تدفق النفط.

وتستفيد الولايات المتحدة وإسرائيل من الصراع في السودان، سواء الصراع السياسي والدبلوماسي في جنوب السودان، أو الحرب الدائرة التي تقرع طبولها فعلا في دارفور، حيث يشكل ذلك ضعفا للسودان أكبر الدول الأفريقية مساحة، ويوفر ظروفا مناسبة للاختراق والقدرة على التأثير على القرار السوداني، بل والقرار المصري أيضا، وتستفيد فرنسا بصفة خاصة من الصراع في دارفور حيث يقيم بعض قادة الفصائل المقاتلة في دارفور، كما تستفيد تشاد من استمرار الصراع وطبوله في دارفور.

وتستفيد الولايات المتحدة وإسرائيل أيضا من طبول الحرب التي تقرع بصفة دورية بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء المغربية، حيث يشكل الاتحاد المغاربي والتعاون العربي في غرب البحر المتوسط قوة تُنافس النفوذ الأمريكي والإسرائيلي.

وهناك أطراف ثانوية تستفيد من قرع طبول الحرب عموما، فإيران تستفيد من الوضع في العراق مثلا، حيث يؤدي قرع الطبول إلى الشعور بأن الشيعة في العراق أكثر أمانا، وأكراد

العراق يستفيدون منه عن طريق دعم الانفصال الفعلي لكردستان العراق، بينما يتمتعون بنفوذ كبير لدى باقي لعراق، والكويت تستفيد من انشغال العراق بحربه الداخلية.

أما في السودان، فهناك أطراف ثانوية تستفيد من طبول الحرب، منها فرنسا التي تؤوي وتدعم كثيرين من قارعي الطبول، وتشاد التي تؤوي الغالبية العظمى من مهاجري دارفور، كما تستفيد أطراف عربية من الحرب منها، فالجماهيرية الليبية تستقبل قادة الانفصاليين، وتلعب دورا من أجل إيقاف الحرب، وتلعب قطر دورا مهما في محاولات الصلح بين الحكومة السودانية وفصائل التمرد، كما توجد قيادات سودانية وفيهم قادة فصائل التمرد في مصر.

وتستفيد كل من فرنسا وإسبانيا من الصراع في المغرب حول الصحراء المغربية، حيث تمكنها من التأثير على القرار المغربي والجزائري، ويضعف من قدرة المغرب على المطالبة بسبتة ومليلة والمطالب المغربية الأخرى، كما تستفيدان من الخلاف الناجم بين كل من المغرب والجزائر حول نفس الحرب.

ومن الواضح في مكان آخر أن إيران تستفيد من طبول الحرب في اليمن، ولو بالتعاطف معها من بعض العناصر المعارضة للسلطات القائمة في اليمن، في حين تستفيد المملكة العربية السعودية من الصراع بمشاركتها وحاجة القيادة اليمنية إلى المساعدات التي تقدمها.

أهداف قرع طبول الحرب

تعلن الأطراف التي تقرع الطبول عادة عن أهدافها الحقيقية من ذلك، فقد أعلنت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ أن أهدافها من الحرب في العراق القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية ومكافحة الإرهاب، وهي أهداف ثبت كذبها، وبالتالي فإن طبول الحرب في العراق بعد عام ٢٠٠٧ تهدف إلى تأمين سيطرة الولايات المتحدة على نفط العراق والسيطرة على إمداداته لها ولحلفائها، وتأمين حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل، وذلك باستمرار وجود قوات أمريكية في العراق وبقاء حكومة موالية لها، والقدرة على تهديد أي نظام يعرض مصالحها للخطر.

أما الهدف من قرع طبول الحرب ضد إيران فالهدف واضح رغم الإعلان عن هدف آخر بمنع انتشار الأسلحة النووية بامتلاك إيران لسلاح نووي، ومنع إيران من تهديد إسرائيل، إلا أن الهدف الحقيقي هو تأمين سيطرة الولايات المتحدة مباشرة، أو عن طريق إسرائيل، على

المنطقة دون منازع بانفرادها بامتلاك التكنولوجيا النووية، وبث المخاوف لدى الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتسعى إلى الحصول على حماية أمريكية وربما إسرائيلية من الخطر الإيراني ونشر الدرع الصاروخي الأمريكي في الخليج.

غير أن قرع طبول الحرب على إيران لا يتوقف عند إيران؛ إذ يمتد لقرع الطبول ضد كل من سوريا وحزب الله في لبنان، وكذا ضد حماس وخاصة في قطاع غزة، وهو يستهدف بالدرجة الأولى القضاء على مقاومة المشروع الأمريكي للمنطقة بإخضاع باقي العناصر المقاومة.

ويهدف قرع الطبول في السودان إلى تقسيمه، لتسهل السيطرة عليه من خلال السيطرة على قيادات الطوائف، وحرمان المنطقة من احتمال قيام دولة كبرى تمتلك كثيرا من الإمكانات التي يمكن أن تمد العرب بعمق كبير وقوي في المستقبل، إضافة إلى استمرار التأثير على القرار المصري نتيجة لحساسية أمن مصر بالنسبة للسودان وللمياه القادمة من خلاله.

جدية الحرب في ضوء التجربة العملية

تشير التجربة إلى أن قرع طبول الحرب لا يتوقف عند ذلك بهدف التعبئة أو حتى إرسال إشارات بهدف الردع، لكن طبول التعبئة تحولت في أغلب الأحوال إلى الطبول المصاحبة للقتال.

يجرى هذا في فلسطين بشكل شبه يومي منذ بدء الصراع العربي- الإسرائيلي، وبصورة رئيسة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتحول إلى قتال حقيقي في العراق عام ٢٠٠٣، وفي لبنان عام ٢٠٠٦، وأخيرا في غزة عام ٢٠٠٨.

ويلاحظ أن تهديد الولايات المتحدة بغزو العراق كان جديا وتحقق، وقامت إسرائيل بقرع طبول الحرب ضد غزة وأعلنت ذلك على لسان وزيرة خارجيتها في ذلك الوقت وتحققت، أما بالنسبة لقرع طبول الحرب أعوام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ ضد إيران فلا شك في جديتها، رغم أن الظروف غير مناسبة لشنها باعتبار أن القوات الأمريكية متورطة في صراعين: في العراق وفي أفغانستان، وأنه ليس مناسبا أن تحاول إسرائيل شنها ضد إيران معتمدة على إمكاناتها ودون تنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا مفر من أن تتحمل العبء الأكبر في رد الفعل الإيراني.

ومن هنا، فإن السؤال لا يدور حول جدية قرع الطبول وجدية الحرب، وإنما على توقيتها حيث تظل الأطراف القائمة بقرعها حاليا ضد إيران تنتظر توفر ظروف مناسبة لشنها.

طبول الحرب وسيلة سياسية لابتزاز الحكومات

من المعترف به أن قرع طبول الحرب يستخدم وسيلة لابتزاز الحكومات والدول تحت مسميات أخرى، أهمها سياسات "الردع" و"الإجبار"، وتعد الأولى وسيلة لتجنب الحرب أساسا والحفاظ على الوضع القائم، أي إنها تبتز الحكومة لمنعها من القيام بعمل ما، وهي وسيلة يحقق صاحبها هدفه دون الدخول في حرب بابتزاز الطرف الآخر، وهكذا يصبح قرع الطبول وسيلة لابتزاز الحكومات للخضوع للمطالب، وينطبق ذلك على سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

لا يتوقف الابتزاز عند الولايات المتحدة وإسرائيل بالنسبة لإيران؛ إذ إن كثيرا من حركات التمرد في الدول العربية تبتز الحكومات العربية عن طريق قرع طبول الحرب من خلال نوع من التنسيق مع أي من الولايات المتحدة أو إسرائيل أو أي دولة غربية كبرى، وهذا واضح مع حركات التمرد في السودان، وبدرجة أقل في اليمن ومناطق أخرى.

احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١٠/٢٠١١*

تشهد منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة حراكا سياسيا يشير في بعض الأحيان إلى اندلاع حرب بين إسرائيل من جهة، وبين ما يُسمى "محور الممانعة" على الجبهات الأربع (إيران، سوريا، لبنان، غزة).

وتشير التقديرات السياسية إلى أن الوضع الراهن في المنطقة آخذ بالتأزم، وأن أشكال التصعيد على كافة المستويات آخذة هي الأخرى بالتفاقم بين أطراف الصراع، نتيجة لفشل مشروع التسوية الذي يعيش لحظات حرجة، وتواجهه العقبات والتحديات الصعبة.

وقد رُصدت بعض مظاهر التوتر بين الأطراف المتصارعة، مما يدلل على احتمالية نشوب حرب في المنطقة للخروج من المأزق الذي تعيشه، وتنهي فيه حالة الجدل الدائم بين المشاريع التي تسعى لفرض نفوذها على منطقة الشرق الأوسط، بوصفها منطقة تضم كثيرا من المقومات التي تؤثر في رسم السياسات العالمية.

ومن هذه المظاهر التي يمكن أن يشار إليها للدلالة على مدى صحة الرأي المرجح لوقوع مثل هذه الحرب، سياسة توطيد التحالفات الدولية والإقليمية في المنطقة بين الأطراف المتصارعة، والتصريحات السياسية على مستوى القيادة في إسرائيل، والردود الإيرانية والسورية، وحالة الاستنفار العسكري بين الفينة والأخرى على الجبهات المتناحرة، نتيجة لهذا التراشق الإعلامي وسياسة الاصطفاف والمحاور، والمناورات العسكرية في كل من إيران وإسرائيل.

وفي الطرف الآخر، تبرز آراء ترجّح عدم وقوع مثل هذه الحروب في الفترة المنظورة على الأقل، لما يحمله ذلك من إرهاق لسياسات الدول، اقتصاديا وعسكريا، بل ولعدم توافر المناخ المناسب في المجتمعات داخل الجبهات بسبب استنزافها في حروب سابقة، ولأن هذه الفترة تمثل مرحلة زمنية لإعادة البناء الداخلي وتجميع القوى، وتجييش الطاقات لدى كل من الجبهات والمحاور المتشكلة.

ونتيجة لهذه المعطيات المعقدة في رسم المعادلة القائمة، ودراسة الوضع الحالي، عقد

* . إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن

مركز دراسات الشرق الأوسط-الأردن ندوة علمية بعنوان **"احتمالات اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١٠/ ٢٠١١"** تحاول استشراف الموقف في المنطقة عن كثب، واستقراء المعطيات التي تُجلي احتمالية نشوب مثل هذه الحروب في المنطقة أو لا.

وعُقدت الندوة يوم السبت الموافق ٢٩/ ٥/ ٢٠١٠، في فندق لاند مارك- عمّان، وتخللتها ثلاث جلسات، حفلت بالثراء الموضوعي والتحليلي، وقُدمت خلالها تسع أوراق بحثية، من باحثين مختصين من داخل الأردن وخارجه.

وسعت الندوة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. قراءة البيئة الحاكمة لتحركات الأطراف تجاه الحرب.
٢. دراسة إمكانات الأطراف في شن الحرب، وتحديد اتجاهات المواجهة حال حدوثها.
٣. تقديم التوصيات الاستراتيجية لصانع القرار العربي والإسلامي المعني حول الاستعدادات للتعامل مع الحرب حال وقوعها، سياسيا وإعلاميا وأمنيا وعسكريا واقتصاديا.

أولا: البيئة الحاكمة لتحركات الأطراف تجاه الحرب

ناقش هذا المحور البيئات الحاكمة لكل الأطراف ذات العلاقة: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، والكيان الصهيوني، وما يسمى دول الاعتدال العربي، ومحور الممانعة، وحركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، إضافة إلى تركيا وإيران.

وفي قراءة للبيئة الدولية تبين أن العوامل المؤثرة في طبيعة الموقف لدى الدول المذكورة آنفاً لا تساعد في اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط مطلقا، لأن البيئة الدولية المتشكلة تدرك مدى القضايا المؤثرة والمشاكل الكونية كالانهيارات الاقتصادية والبطالة والكساد، وزيادة صعوبة الحرب على ما يسمى "الإرهاب والقاعدة"، والاستهداف العالمي، وصراع المشاريع على منطقة الشرق الأوسط، وغيرها من العوامل الأخرى.

وتوصلت الندوة من خلال التحليل لطبيعة البيئة الحاكمة لتحركات الدول العظمى تجاه الحرب القادمة في المنطقة والوقوف على إمكانية اندلاع حرب، إلى ضآلة وقوعها في المدى المنظور، وذلك لتعارض نتائجها مع ما تتوخاه الدول العظمى من عواقب، ولكن السياسات أحيانا قد تملي نوعاً من الحروب التي يطلق عليها "حروب اللاحل" التي لا تنظر إلى النتائج المقدرة، بل يمكن أن تكون حروباً لتعقيد الأوضاع نتيجة غياب المشاريع

المعاكسة وضبابيتها، أو عدم قدرة هذه المشاريع على التقدم في تحقيق مصالحها.

وأشارت الندوة على وجه الخصوص إلى صعوبة أن تكون الولايات المتحدة هي صاحبة القرار البادئ في مثل هكذا حرب؛ لأن المأزق الأمريكي الذي تعيشه في مستنقعات العراق وأفغانستان كفيل بإعادة حسابات قرار خوض الحرب من عدمه، ولغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة في دوائر صنع القرار الأمريكي.

أما الكيان الصهيوني الذي بدت الأمور لديه أقل تعقيداً من غيره في قرار خوضه حرباً رغم وعورة الموقف لديه، فقد تبين أنه قد يكون الطرف البادئ في الحرب ليجر المنطقة إلى فوهة من نار تجعل منها منطقة ذات صفيح ساخن قابل للاشتعال في أي وقت ما.

وفيما يتعلق بسوريا فقد تلعب المعطيات السياسية والعسكرية والاقتصادية دوراً في قرار الحرب لديها؛ لأنّها مرتبطة أكثر بالعمق والحالة العربية، ما يجعلها أشد احتفاظاً بلقب "الممانعة"، وأكثر تحاشياً لخوض معركة قد لا تكون نتائجها في الحسبان.

أما إيران فستبقى محافظة على وتيرة النفَس الممانع أيضاً، في مواجهة السياسات الأمريكية والإسرائيلية، مفضلة عدم الخوض ابتداء في هذه المعركة، لئلا تظهر في المجتمع الدولي على أنها طرف شرير، فتحقق سعي إسرائيل في غرس الصورة العدائية عن إيران في أروقة المحافل الدولية.

وعن واقع حركات المقاومة في فلسطين ولبنان فقد رأت الندوة صعوبة الوضع الذي تعيشه المقاومة نتيجة عدم وجود غطاء شرعي عربي يجعلها بعيدة عن قرار البدء بمثل هذه الحرب، إضافة إلى عوامل لوجستية تمنعها من البدء بها؛ إذ إن الظروف الداخلية تلعب دورها في صياغة مثل هذه القرارات الصعبة لدى حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، في حين أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما اضطرت إلى حرب ما.

ورأت الندوة أن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن أي ضربة عسكرية إسرائيلية لما يطلق عليه "محور الممانعة" سيجعل المقاومة أو أي طرف من أطراف الممانعة يقف مكتوف الأيدي تجاه هذا التصعيد الإسرائيلي.

وفي مجمل القراءات للبيئة الحاكمة لأطراف الصراع، رأت الندوة صعوبة الواقع الراهن لخوض أي حرب من قبل تلك الأطراف نتيجة للعوامل المؤثرة في صياغة قرار

الحرب، ونظراً لطبيعة العوامل الحاكمة لكل الأطراف المعنية بالصراع، إلا في حال لجوء الكيان الصهيوني لخيار الحرب خروجاً من المأزق الذي يعيشه.

ثانيا: إمكانات واحتمالات اندلاع الحرب

لتحديد هذه الإمكانات والاحتمالات درست الندوة نتائج المواجهات العسكرية الأخيرة في لبنان وفلسطين، والوقوف عند انعكاساتها على احتمالات وفرص اندلاع مواجهات جديدة، فقد أثبتت استراتيجية الحروب الاستباقية عقمها، وفشلت المواجهات الأمريكية والإسرائيلية في تحقيق أهدافها المعلنة رغم عمليات الخداع والتضليل في تلفيق مبررات العدوان، وفي الوقت ذاته نجحت استراتيجيات حركات المقاومة في استنزاف الخصم، وفي جرّه إلى مواجهات طويلة لا يقوى على احتمالها، وفي تكبيده خسائر بشرية واقتصادية فادحة، الأمر الذي كان له انعكاسات مهمة على حماسة الأمريكان والإسرائيليين لخوض مغامرات عسكرية جديدة.

وبينت الندوة أن نتائج المواجهات العسكرية الأخيرة أكدت جاهزية حركات المقاومة لخوض مواجهة جديدة، وأظهرت اهتزاز ثقة المجتمع الإسرائيلي بقدرة الجيش على تحقيق انتصارات سريعة على حماية الجبهة الداخلية، إلا أن الضرر الكبير الذي ألحقته المواجهات الأخيرة بقوة الردع الإسرائيلية يشكل عاملا مشجعا لدى إسرائيل على استعادة قدرة الردع المهدورة، وأن تنامي القدرات العسكرية لحركات المقاومة ولدول الممانعة، الذي ترى فيه إسرائيل والولايات المتحدة تهديدا وخطرا مرشحا للتصاعد إن لم يتم التعامل معه سريعا، يشكل عامل ضغط من شأنه أن يعزز احتمالات المواجهة.

ولتحديد إمكانيات اندلاع الحرب بشكل أدق قدمت الندوة تصورا عن القدرات العسكرية لدى كل طرف من أطراف الصراع، إضافة إلى القدرة الاقتصادية والتكنولوجية، ومدى القدرة السياسية على تحمل تبعات الحرب، حيث تؤثر تلك الخيارات في تحديد نشوب الحرب أو عدمه.

وأشارت الندوة إلى أهمية دراسة المعطيات التي تساعد على فهم أي معادلة عسكرية، وأهمها القوى العسكرية والاقتصادية والسياسية، والجبهة الداخلية، والبيئة الإقليمية والداخلية والدولية، والعامل الجغرافي، وتوقيت الحرب، وعامل السرية والمفاجأة، وشرعية الأنظمة وإرادتها السياسية، وقدرة العدو وردود فعله.

وتناولت الندوة سيناريوهات الحرب بشقيها: نشوبها أو عدمه، وردود الفعل لدى أطراف الصراع، إضافة إلى تداعيات هذه الحرب حال قيامها، والمسارات الإقليمية والدوليّة التي ستفضي إليها مثل هذه الحرب، والنتاجات المترتبة عليها.

وتعددت السيناريوهات بتعدد العلاقات بين الأطراف من خلال عدة افتراضات، الأول: أمريكا في مواجهة إيران، سواء كان السيناريو هو استبعاد الحرب، وهو السيناريو الأكثر احتمالا لوجود أوراق قوية بيد إيران، وأمريكا تدرك ذلك، وقد تكون هنالك صفقات سرية بين الطرفين، وليس من باب نظرية التآمر وإنما تغليب المصالح، أو كان السيناريو هو شن الحرب من خلال اللجوء للمنطق أحيانا، ومن خلال توقع الأسوأ، حيث يمكن أن تشن أمريكا الحرب على إيران، وستكون الحرب على شكلين: ضربات جوية وصاروخية مكثفة ومركزة، تستهدف مواقع مهمة وحساسة، أو حصار بحري وجوي لفترة طويلة يهدف إلى تدمير وإنهاء المشروع النووي الإيراني، وتدمير قدرة إيران على تنفيذ عمليات تعرضية "صواريخ، سلاح جو، دفاعات جوية"، وتحطيم الروح المعنوية للشعب الإيراني ومن ثم إسقاط النظام.

أما الافتراض الثاني فهو: إسرائيل في مواجهة سوريا أو حزب الله أو كليهما، والموقف الإسرائيلي يستدعي اللجوء لهذا الافتراض بسبب التهديد المباشر الذي يمثله حزب الله لكافة المواقع داخل الكيان الإسرائيلي، ولإعادة الهيبة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ولقطع ذراع التحالف الإيراني- السوري في وجه إسرائيل، والسيناريوهات المتوقعة هي: الأول: إسرائيل تشن الحرب على لبنان من خلال ضربة جوية وصاروخية لكافة الأهداف التي يمثلها حزب الله، وتدمير المطارات والموانئ، ومراكز القيادة للجيش اللبناني وقوات الجيش اللبناني وتدمير البنى التحتية، ثم اجتياح لبنان واحتلاله بقوات برية كبيرة، بهدف تدمير قوات حزب الله وتحويله إلى حزب سياسي أو طرده خارج لبنان وقتل أو أسر قياداته، والضغط على لبنان للتخلي نهائياً عن خيار المقاومة ونبذها، وسحب السلاح من يد مقاتلي حزب الله وكافة التنظيمات الفلسطينية الموجودة على الأرض اللبنانية، والسيناريو الثاني: تدخل إيران وسوريا لمساندة حزب الله، وفي هذه الحالة لن تجري إسرائيل تعديلات رئيسة على السيناريو الأول.

أما ردود الفعل الإيرانية والسورية فيتوقع أن تستطيع إيران امتصاص الضربة

الأمريكية أو الإسرائيلية، وسيكون ردها شاملا لكافة المواقع الأمريكية في الخليج، إضافة إلى الدول الخليجية، ومن المتوقع أن يكون رد الفعل السوري بضربة سورية أولى "ضربة التدخل" ضد إسرائيل وبتأثير قوي جداً، وتأثيرها بالدرجة الأولى سيكون على المطارات الإسرائيلية ومراكز القيادة العسكرية والسياسية، وهذا سيخفف ردة الفعل الإسرائيلية وسيساعد سوريا على تطوير عملياتها.

أما عن تداعيات الحرب فقد أوضحت الندوة أنها مرتبطة بالسيناريوهات والأطراف التي ستشارك فيها، وعمق ومستوى هذه الحرب، والنتائج العسكرية التي ستتمخض عنها، إلا أنه وبشكل عام يمكن توقع التداعيات من خلال افتراض النتائج العامة لهذه الحرب، سواء كان بفشل الحرب على إيران وسوريا، أو نجاحها.

ثالثا: التوصيات الاستراتيجية لصانع القرار العربي والإسلامي المعني

رأت الندوة أهمية الوقوف عند الاستراتيجيات الحربية لدى الأطراف المعنيّة بالصراع، لأنّ فيها إثباتاً لفشل وعقم الحروب الاستباقية، وإثباتاً كذلك لنجاحات حركات المقاومة في استنزاف العدو.

وناقشت الندوة القدرة على احتواء إمكانات اندلاع الحرب ومواجهة احتمالاتها في حال الفشل، لتخلص إلى أن المدى البعيد، وربما القصير، يقتضي نشوب حرب في المنطقة، إذ إنها أصبحت ضرورة، نتيجة لتعدد المشاريع المختلفة التي يسعى كل منها لبسط نفوذه في المنطقة.

وأشارت الندوة إلى التركيز على التعبئة لفهم متطلبات المرحلة القادمة، واستشراف المستقبل بتفكير قادر على النهوض بمشروع إسلامي- عربي واعد.

وخلصت الندوة إلى توصيات لصانع القرار العربي والإسلامي، لاستشراف المستقبل والقدرة على التعامل مع مفرداته، جاء فيها:

١. توقف المشاركون عند أصوات قرع طبول الحرب، وقدموا لها تحليلات متكاملة، شملت الدوافع والأهداف والقدرة والبيئة الحاكمة للقرار، وتبين للمشاركين جميع الصعوبات التي تعتري إمكانية حدوث حرب شاملة من قبل إسرائيل على أي من الجبهات الأربع المرشحة (إيران، سوريا، لبنان، وغزة)، الأمر الذي يعزز تشجيع الصمود على الجبهات الأربع، مع الاستعداد لأي حرب على أي جبهة قد تقع.

٢. رجح أكثر الباحثين والمشاركين عدم وقوع حرب شاملة، فيما لم يستبعدوا استمراراً لحرب جزئية أو متقطعة وخاصة على جبهة غزة.

٣. أكدت الندوة استمرار الخطر الاستراتيجي الذي يهدد أمن المنطقة ومصالحها ومستقبلها، وأكدت أن إسرائيل هي مصدر الخطر الرئيس على الأمن القومي والقطري للأمة العربية والإسلامية.

٤. حذرت الندوة من نشوب حرب لتغيير بنية المنطقة وتركيبها لتكون مهيأة لتطبيق الاستراتيجية والمشاريع الأمريكية والصهيونية، وأكدت أن ذلك لا يتوقف على قوى المقاومة ودول الممانعة بل يطال مكونات الأمة كلها، حكومات وقوى وشعوباً.

٥. حذرت الندوة الدول العربية من التورط في أي حرب مع إيران نيابة عن الولايات المتحدة وإسرائيل، ودعت إلى السعي لنزع فتيل أي مواجهة محتملة بين إيران والعرب، لأن الخاسر الأكبر فيها هو الشعوب العربية والشعب الإيراني، ولا تخدم إلا مصالح الأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي.

٦. رحبت الندوة بتنامي الدور التركي الصديق للعرب، سواء فيما يتعلق ببناء توازن في علاقات الجوار العربي بمختلف دوله، أو فيما يتعلق بتوسيع التحالفات العربية لمواجهة الخطر الصهيوني.

٧. توقفت الندوة عند قدرات وسياسات قوى الممانعة الدفاعية بطبيعتها، ودعتها إلى التفكير ببناء قدرات وقوة هجومية، في حال قامت إسرائيل بأي عدوان على أي جبهة، وذلك بهدف تحقيق الحماية للأمة أو الردع للقوة الإسرائيلية الغاشمة.

٨. دعا المشاركون الأطراف المعنية بالمواجهة لأي عدوان أو حرب على الجبهات الأربع، أي بناء استراتيجية دفاعية منسقة تضعف قدرة إسرائيل على التسبب بأي هزيمة على أي جبهة، مؤكدين على ضرورة أخذ متطلبات الأمن القومي العربي بالحسبان.

٩. أوصى المشاركون الدول العربية جميعاً بتقديم الدعم السياسي والإعلامي والاقتصادي والعسكري والأمني اللازم لأطراف الجبهات الأربع (إيران، سوريا، لبنان، غزة) بما يحقق الصمود وإفشال العدوان، بما في ذلك رفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

١٠. دعا المشاركون إلى تحصين جبهات المواجهة بما يحقق القدرة على امتصاص الضربة الأولى في حال وقع العدوان، وتوفير الفرصة لأخذ زمام المبادرة بعدها لإفشال العدوان وهزيمة الكيان الصهيوني.

١١. دعت الندوة الدول العربية إلى التقوي بحركات المقاومة، والقوى الشعبية الفاعلة فيها، وطالبت بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنية الداخلية في البلاد العربية، والقيام بمصالحات داخلية واسعة، لمصلحة تقوية الجبهة الداخلية والاستعداد لمواجهة التحدي والخطر الصهيوني المتواصل.

١٢. أوصى المشاركون في الندوة مركز دراسات الشرق الأوسط بتشكيل فريق لإعداد تقدير للموقف، وفق الأسس العلمية، ليكون وثيقة علمية يستند لها صانع القرار العربي والإيراني والتركي على حد سواء، وذلك بهدف حماية الأمن القومي والقُطري للأمة، ودحر الأطماع والأخطار الصهيونية.

التسوية السياسية، التحديات والآفاق*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن يوم الأحد ٠٤/ ٠٤/ ٢٠١٠ في مقره في عمّان حلقة نقاشية بعنوان **"التسوية السياسية، التحديات والآفاق"** بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين والإعلاميين والسياسيين**، وأدارها الأستاذ جواد الحمد مدير المركز.

جاءت فكرة هذه الحلقة مع استمرار مسلسل الوعود الأمريكية والصهيونية والدولية بقرب التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، وفي ظل العجز العربي عموما والفلسطيني خصوصا عن الوصول إلى تحقيق مكاسب حقيقية للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، والارتهان لطريق التسوية السياسية وعملية السلام الموعود، وجاءت الحلقة لتتناول جوانب التسوية السياسية بواقعية وعلمية، ولتستشرف مستقبلها وآفاقها، ولتضع عينها على التحديات التي تواجهها، ولتحلل المعطيات القائمة واتجاهات حراكها خلال هذا العام.

وقد سعت الحلقة إلى توصيف علمي واقعي لمسيرة التسوية السياسية بعد انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ومعركة غزة وفشل الحوار الفلسطيني الداخلي، ورصد النتائج العملية للتسوية، وكذلك تحديد أهم الفرص والتحديات والسيناريوهات التي تواجه عملية التسوية فيما يتعلق بتحقيق الحقوق الفلسطينية.

افتتح الحمد الحلقة بوصف مسيرة عملية التسوية السياسية بأنها مسيرة مشبعة بالأزمات والعقبات، وسببها عادة هو الجانب الإسرائيلي، ويكتنفها الغموض عبر سنواتها في العقدين الماضيين، خاصة من الجانب الإسرائيلي والراعين الدوليين: الولايات المتحدة الأمريكية والرباعية الدولية لعملية السلام، بالإضافة إلى الفشل الذريع الذي يرافق المبادرات المطروحة، المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢، وفكرة الدولتين لشعبين غير المحددة جغرافيا عام ٢٠٠٣، وخارطة الطريق عام ٢٠٠٤، ومحاولات أنابوليس، والجولات المتعددة للمفاوضات عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وانتهاء بجمود العملية عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

---

* إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن

** **المشاركون** (هجائيا): د. أحمد الخلايلة/ أ. جواد الحمد/ د. سعد السعد/ د. صبري سميرة/ م. علي حتر/ أ. فرج شلهوب/ أ. موسى الحديد/ أ. موفق محادين/ أ. نصوح المجالي/ د. نظام بركات/ أ. نواف الزرو.

وأكد الحمد أن محاولات إحياء العملية مستمرة وخاصة من الجانب الأمريكي، إلا أن هناك عقبات كبيرة تحول دون التوصل إلى تسوية تلبي حاجات الأطراف، أبرزها التعنت الإسرائيلي الذي يقوده اليوم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وكذلك استمرار إسرائيل بإجراءاتها على الأرض من احتلال وبناء جدار وتوسيع استيطان وفرض حصار، مستفيدة من الخلل في الموقف العربي والفلسطيني الذي يستند الى خيار واحد ووحيد هو التسوية، فيما هو يواجه خيار المقاومة ويعمل على إجهاضه بنفسه.

في المحور الأول من الحلقة بعنوان **"مأزق عملية السلام، العقبات والتحديات وإشكاليات أطرافها"** أشار المشاركون إلى أن التسوية السياسية هي محاولة لإدارة الصراع وليست حلا له، وأن ثمة مآزق تعيشها عملية السلام، وتشكل تحديا كبيرا لها يصل بها إلى حد الموت، وعلى رأسها ترك القضايا الجوهرية التي تشكل أساس الصراع على طاولة التفاوض، والهيمنة الأمريكية- ومعها الغرب- على عملية التسوية، واستبعاد الخيارات الأخرى، واستمرار خيار إسرائيل العسكري وتناميه، واستبعاد الشرعية الدولية لتكون مرجعية التسوية والمفاوضات والقرارات، فضلا عن التعنت الإسرائيلي المتواصل مقابل الضعف العربي المستمر.

وأكد المشاركون على أن إسرائيل- الطرف الأقوى في عملية التسوية- تنتهج طريقا يعتمد على التفاوض من أجل التفاوض لتحقيق استراتيجية كسب الوقت التي استطاعت أن تجنيها عبر عقود طويلة من الصراع، في مقابل عجز الطرف الأضعف- العرب والفلسطينيين- عن فتح خيارات أخرى تحقق لهم إنجازا في التسوية مع إسرائيل، ناهيك عن تفاقم ظاهرة الانكفاء القطري بين الدول العربية، وعدم انطلاق مواقفها من منطلقات قومية أو وطنية، واعترافها- والجانب الفلسطيني -بإسرائيل متنازلة عن ورقة مهمة كان يمكن أن تشكل أداة ضغط قوية على إسرائيل، خصوصا أن العرب يمتلكون إمكانات تؤهلهم للعب دور قوي في حسم الصراع، لكن تشتتها وعدم توظيفها يجعلانها بلا قيمة.

وأكد المشاركون أن من مآزق علمية التسوية التصلب الإسرائيلي الموحد في مواجهة التشرذم العربي والفلسطيني الذي خسر شوكته وقوته، في غياب الوحدة والاستقلال والإعداد لمواجهة المشروع الصهيوني.

ورأوا أن القضية الفلسطينية تعيش مأزق ارتهان العرب لخيار التسوية فقد، وأن

خيار الحرب ليس مطروحا عندهم، حيث إن إسرائيل قد صادرته من أيديهم، وأن العرب كذلك لا يمتلكون قرارا سياسيا لأن الولايات المتحدة قد صاردت القرار السياسي العربي، واكتمل الأمر في الجانب العربي عندما صادرت الأنظمة العربية دور الشارع العربي في الصراع مع إسرائيل.

وناقش المشاركون **"الحراك السياسي في المنطقة وإمكانات انطلاق عملية التسوية"** في المحور الثاني، وأكدوا أن تيارين في الجانب العربي الفلسطيني يقودان الحراك السياسي، تيار يسمي نفسه بـ"تيار الاعتدال" يعمل ضمن عملية التسوية، وتيار المقاومة والممانعة الذي يناهض سياسات الولايات المتحدة ووجود إسرائيل، ولم يتمكن أي من هذين التيارين بعد من فرض أجندته على الواقع ليلحق به الآخر، ولا زال السباق جاريا بينهما.

وفي ظل غياب الدور العربي الفلسطيني الفاعل رأى المشاركون أن **الدور** الامريكي والإسرائيلي سيبقى محركا سياسيا قويا في المنطقة، ورغم عدم نجاحهما في فرض كل شروط التسوية على الواقع إلا أنهما ما زالا يمتلكان قواعد التأثير وأخذ زمام المبادرة تجاه ما يريدانه نسبيا.

ورأى المشاركون أن إمكانات انطلاق عملية التسوية خلال الفترة القريبة القادمة ضعيفة رغم الحراك السياسي الملحوظ في محاولة لإنعاش التسوية من جانب الولايات المتحدة والرباعية الدولية وبعض العرب.

ونبه المشاركون إلى أن الحال يبقى لإسرائيل لتنفيذ استراتيجيتها المعتمدة على السيطرة المطلقة على الواقع باستخدام أسلوب التفاوض من أجل التفاوض، وإبقاء التنسيق الأمني على أوجه مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لضمان بقائها دون أدنى مقاومة، حتى لو كانت سلمية، ولذا رأى المشاركون أن الدول العربية والفلسطينين مطالبون جميعا بحراك سياسي يستند إلى رؤية استراتيجية موحدة تجاه إدارة الصراع مع إسرائيل وحسمه، وعدم الارتهان إلى خيار السلام أو التسوية فقط، بل لا بد من استجماع القوة المسلحة الحربية والمقاومة الشعبية وحشد الإمكانات العسكرية والمالية والاقتصادية والسياسية والإعلامية والقانونية لمواجهة إسرائيل وهزيمتها، لأن هزيمتها هي السبيل الوحيد لتعديل ميزان القوى وتغيير قواعد اللعبة المفروضة أمريكيا.

وفي ختام الحلقة أكد جواد الحمد/ مدير الحلقة على أن الحراك السياسي الحالي

يهدف إلى تصفية القضية عبر التسوية، ومما يدلل على ذلك أن تقدير الموقف لدى العدو الإسرائيلي يتم عبر الكواليس، وبمساعدة أطراف عربية وفلسطينية، وعبر تبادل المعلومات الأمنية على أوسع نطاق وأعلى درجة، وأن العدو الإسرائيلي يعمل على الساحة العربية ويدرك أبعادها وحدودها وإمكاناتها.

وهناك جهود مشتركة إسرائيلية وعربية ودولية تعمل ببرنامج مشترك وإدارة مشتركة، تهدف إلى إضعاف المقاومة حتى تستسلم أو تندمج في ذلك البرنامج، أو أن تُصَفّى إن أمكن ذلك، ناهيك عن عمليات التغريب الثقافي والفكري والاجتماعي التي تمارسها بعض الأنظمة العربية مدعومة من الغرب ضد الجيل الصاعد من شبابنا، بهدف إبعاده عن القضية الفلسطينية وعن الصراع العربي- الإسرائيلي، وتوجيهه صوب الثقافة الغربية والأمريكية لبناء جيل جديد يكون تابعا لغيره دون هوية.

ونبه الحمد إلى خطورة نظرية فك الارتباط عن القضية الفلسطينية وتطبيقها، حيث تم ذلك بدءا بمصر ثم الأردن، وهي نظرية تشكل أداة استراتيجية لتصفية القضية الفلسطينية، وبالتالي فإن أي فك ارتباط بين الهمِّ العربي والإسلامي من جهة وبين القضية الفلسطينية من جهة أخرى هو محاولة للقضاء عليها، ومن ثم القضاء على الهوية العربية الإسلامية بعده، نظرا لطبيعة المشروع الصهيوني واستراتيجيته التوسعية.

وأكد الحمد أن أوراق الحلقة ومناقشاتها بينت أن خيار المقاومة وتبنيها ومساندتها يشكل الحلقة الأقوى في تحقيق المصالح العليا للقضية الفلسطينية، وأنهى الحمد الحلقة بذكر مقومات الحراك السياسي لإحداث تغيير على الساحة الإقليمية في المستقبل القريب، وأهمها:

أولا: الحراك السياسي الشعبي، وعلى رأسه التياران الإسلامي والقومي اللذان يمتلكان عناصر القوة في تحريك الشارع.

ثانيا: تصعيد المقاومة ضد الاحتلال، ودعمها وتبنيها.

ثالثا: احتمالات المغامرات الإسرائيلية التي قد تحدث حراكا سياسيا، كما حدث في مغامرتها في لبنان عام ٢٠٠٦م، وفي غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

رابعا: إمكانية تحرك تيار الممانعة العربي لمنع تيار التسوية من تصفية القضية، وهو الذي فشل في تحقيق أي مصالح للشعب الفلسطيني أو للعرب.

ملف السودان

تحولات استراتيجية في السودان

الانتخابات السودانية
المعطيات والتوقعات اللاحقة*

جرت الانتخابات السودانية في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، واستمرت على مدى ٥ أيام في أول انتخابات تعددية (رئاسية وولائية، وتشريعية) منذ ٢٤ عاما، وحددت ٨ أوراق انتخابية في كل أرجاء السودان، عدا الجنوب الذي حددت له ١٢ ورقة انتخابية، وحدد قانون الانتخاب نسبة ٢٥٪ من المقاعد للنساء و١٥٪ للأحزاب.

وكان قد تم تشكيل (المفوضية القومية للانتخابات) الهيئة المشرفة على الانتخابات في السودان بالتراضي بين شريكي الحكم الرئيسيين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية.

وأشارت المفوضية إلى أنه من المتوقع أن يشارك في العملية الانتخابية أكثر من ١٦ مليون ناخب سوداني، يفترض توجههم إلى مراكز الاقتراع البالغ عددها ١٣ ألف مركز في جميع أنحاء البلاد للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

خاض الانتخابات ١٢ مرشحا لرئاسة الجمهورية، ومرشحان لرئاسة حكومة الجنوب، و١٣٨٥٠ مرشحا للمناصب التنفيذية والتشريعية.

وكانت الانتخابات قد جرت في كل أنحاء السودان بمرتبتيها: التنفيذية (الرئاسية والولائية) والتشريعية، ورغم أنها جرت بعد ٢٤ عاما من آخر انتخابات عامة تجري في السودان إلا أنها تعتبر الانتخابات العامة السادسة التي تجري فيه منذ استقلاله عام ١٩٥٥، لكنها الأولى التي تجري من حيث تعدد مراتبها ومن حيث منح الأحزاب السياسية والمرأة نسبة فيها.

وحددت المفوضية ٣ أيام لإجرائها في كل أرجاء السودان، أيام ١١ و١٢ و١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، وفي اليوم الثالث جرى تمديدها ليومين آخرين بحيث امتدت إلى يوم الخامس عشر من الشهر ذاته، وأُعلن اليوم الأخير للانتخابات يوم عطلة رسمية لإتاحة الفرصة أمام أوسع مشاركة انتخابية لمن لم تتح لهم المشاركة.

وكان من المتوقع أن تعلن النتائج يوم ٢٢ نيسان/ أبريل، لكن ذلك لم يكن ممكنا؛

* **أ. محمد الجيوسي**/ صحفي وكاتب- الأردن.

حيث كانت هناك ٩٠ مليون قسيمة اقتراع تنتظر عملية الفرز.

وكانت الانتخابات، التي أسهم الاتحاد الأوروبي في تمويل تكاليفها وشارك في الإعداد لها على مدى شهور، وفق أحدث الأساليب الضامنة لنزاهتها، واستقدمت صناديق اقتراع لا يمكن التلاعب فيها، وجرت طباعة الأوراق الانتخابية في مطابع متعددة في الخارج والداخل لعدم توفر مطابع كافية من جهة، ولتجنب التلاعب في حال طبعت في مطبعة واحدة، ولكثرة الأوراق (٨ في الشمال و١٢ في الجنوب)، ونظراً لارتفاع نسبة الأمية، فقد اعتُمد رمز معين لكل مرشح أو قائمة انتخابية، بحيث يكون من السهل على الناخب الأمي حفظ الرمز دون ضغط أو تضليل من أحد، ومع ذلك حدثت أخطاء طباعية في الأوراق الانتخابية أو في توزيعها في بعض المراكز، أو سقوط بعض الأسماء، وربما توفرها في قوائم أخرى.

وقد شهد اليوم الأول من الانتخابات بعض "الأخطاء الفنية" التي رصدتها لجان المراقبة الوطنية والدولية، وسادت حالة من الارتباك خلال الساعات الأولى لعملية التصويت في عدد من مراكز الاقتراع، خاصة في جنوب السودان؛ حيث لم يجد عدد من الناخبين أسماءهم في الكشوف الانتخابية، بينما شكا آخرون من صعوبة التصويت في الانتخابات الرئاسية، التي يتنافس فيها ١٢ مرشحاً، مع عدم توافر صور شخصية للمرشحين، خاصة في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وتقرر تأجيل الانتخابات في المراكز التي لم يتم فيها تصويب الأخطاء اللوجستية فيها في حينه.

وقد أقرت المفوضية القومية للانتخابات بوجود تلك الأخطاء، وأكدت سرعة العمل على تداركها، فيما اعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، أن مثل هذه الأخطاء تعتبر متوقعة في بلد لم يشهد إجراء انتخابات منذ ما يقرب من ٢٤ عاما.

ومع ذلك فقد كانت الانتخابات على قدر عال من الصعوبة، سواء بتنظيمها أو بشرح تفاصيلها، حيث بُذلت جهود ضخمة عبر وسائل الإعلام.

وواصلت مراكز الاقتراع الخاصة بالانتخابات الرئاسية السودانية في الخارج استقبال الناخبين السودانيين للإدلاء بأصواتهم لكل من سجل اسمه، ونفى عدد من المسؤولين الشعبيين بمنطقة حلايب وجود مراكز اقتراع للانتخابات السودانية في مثلث حلايب وشلاتين، مؤكدين أن مواطني المثلث مصريون، وأنه لا علاقة لهم بالانتخابات السودانية.

وحيث لم يكن جميع من يحق لهم الانتخاب يحملون وثائق رسمية بأسمائهم فقد كان في المراكز الانتخابية ما يشبه (الهيئة الاختيارية)، من أهالي الحي عرفت باسم (العريفين) للتعريف بالناخبين الذين لا يملكون وثائق رسمية، ووجدت في المراكز الانتخابية لجان رقابية من ممثلي المرشحين والقوائم الحزبية.

وكان من حق العسكريين والقوى الأمنية الانتخاب إذا تصادف وجودهم في ذات المناطق التي يخدمون فيها أيام الانتخاب.

وفيما يتعلق بسير الإجراءات الأمنية لضمان عدم حدوث مشاكل أمنية فإنه لم يلاحظ أي تحرك غير طبيعي، باستثناء الحراسات المعتادة أمام المؤسسات الرسمية والعامة والفنادق، ولم تحدث صدامات خطيرة أثناء الانتخابات، باستثناء بعض الحوادث المؤسفة التي وقعت في الجنوب في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية، وتم طرد بعض ممثلي المؤتمر الوطني وآخرين.

وكانت قد توقفت الحملات الدعائية الإعلامية الانتخابية والمؤتمرات والندوات الصحفية للمرشحين قبل أيام من موعد الانتخابات.

ورغم تعهد الحكومة السودانية، والرئيس البشير شخصياً، ومسؤولي حزب المؤتمر الوطني، بإجراء انتخابات نزيهة وحرة، إلا أن أحزاب المعارضة شككت فيها مسبقاً، وأعربت عن مخاوفها من وقوع عمليات تزوير لصالح البشير، خاصة بعد انسحاب بعض مرشحي الرئاسة.

وكانت أحزاب مشاركة قد أبدت انتقادات بسبب أخطاء فنية حدثت في اليوم الأول، فيما أعربت السلطات عن ارتياحها لنسبة الإقبال ولتراجع المشاكل اللوجستية.

وعلى الرغم من انسحاب بعض الأحزاب السودانية من خوض الانتخابات، إلا أن ٢٠ حزبا تقريبا تنافست فيما بينها على خوضها، غير أن هذا الانسحاب- بحسب الدكتور عبد الله أحمد عبد الله، نائب رئيس المفوضية القومية للانتخابات بالسودان- لا قيمة قانونية له، ولا يؤثر على مجمل العملية الانتخابية، لأنه طرح وقدم بعد انتهاء الوقت المحدد للانسحاب وفق القانون.

موقف المعارضة المتذبذب

دعت أحزاب المعارضة السودانية إلى تأجيل الانتخابات السودانية إلى شهر تشرين

ثاني ٢٠١٠، أي إلى موعد يسبق استفتاء الجنوب بشهرين تقريباً، وبررت هذا المطلب بأنه سيمكن من التصدي للأزمات التي تعيشها البلاد، ودعت إلى تكوين هيئة محايدة يناط بها مراجعة أداء مفوضية الانتخابات التي اتهموها بعدم النزاهة، في وقت يحتاج الاستفتاء إلى تحضيرات كافية، ولا يمنح سكان الجنوب فرصة مناسبة لتلمس محاسن التحولات الديمقراطية في السودان، وبالتالي التصويت لصالح الوحدة.

علماً أن إجراء الانتخابات العامة كان مقرراً في شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩، لكن الصادق المهدي وآخرين قالوا إنه وقت غير مناسب لإجراء الانتخابات؛ حيث قد تحول الأمطار دون إقبال الناخبين عليها، ما دعا إلى تأجيلها إلى شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعتدل نسبيا قياسا ببقية شهور السنة في السودان، ما يؤشر على أن مطالب التأجيل محل شبهة.

وأكد نافع علي نافع مساعد الرئيس السوداني عدم تأجيل الانتخابات السودانية عن موعدها، خاصة أن التحضير لها مكلف ويحتاج إلى وقت، وقد أنفق عدد كبير من المرشحين أموالا واستعدوا لها، ما يجعل التأجيل غير ممكن.

واعتبر زعيم حزب الأمة السوداني الصادق المهدي في اجتماع حضره عدد من مرشحي الرئاسة أن تأجيل الانتخابات هو لضمان النزاهة والتصدي للمشاكل، "خاصة أن الخلافات بشأنها لا تزال قائمة في الجنوب وفي دارفور"، وفي وقت سابق كشف المهدي عن إمكانية اتفاق أحزاب المعارضة على مرشح واحد في الانتخابات المرتقبة في مواجهة الرئيس الحالي عمر البشير، وقال المهدي للجزيرة إنه لا يستبعد اتفاق قوى المعارضة على مرشح رئاسي واحد، لكنه أشار إلى أن ذلك الأمر لم يحسم حتى الآن.

وكانت قد توالت اجتماعات أحزاب المعارضة بغياب المؤتمر الشعبي (الترابي- أحد أقوى المعارضين)، وتباينت مواقف الحركة الشعبية، حيث كانت تضع رِجلاً في المعارضة وأخرى خارجها، فيما بدت مترددة ومتذبذبة في مواقفها؛ فلا هي حزمت أمرها بالمشاركة، ولا انسحبت في الوقت المحدد، فبقيت رسميا مشاركة في الانتخابات دون استعداد كاف، ولم يكن بمقدور أحزاب تقليدية، كحزب الصادق المهدي، الانسحاب من السباق موضوعياً، بسبب ترشح أسماء من خارجه تحت مظلته، حيث أنفق هؤلاء أموالا طائلة، وربما اقترضوا للإنفاق على حملاتهم الانتخابية.

وبقيت الأحزاب المعارضة مترددة في اتخاذ موقف حاسم حيال إجراء الانتخابات في موعدها، حتى فقدت القدرة على الفعل، ما يعني أيضاً وجود تباينات مهمة في مواقفها.

الرقابة على الانتخابات، ملاحظات واستنتاجات

كان الحضور العربي والأجنبي الرقابي والإعلامي لافتاً، وسُمحت حرية التحرك للجميع، سواء من خلال ترتيبات رسمية سودانية أو بغيرها، كما تركت حرية الاختلاط بالناخبين في المراكز والتقاط الصور وتوجيه الأسئلة لرسميين وحزبيين موالين ومعارضين ولأشخاص عاديين بسطاء في المراكز الانتخابية التي زاروها أو في الشارع كيفما شاؤوا، وسهّل المسؤولون للصحفيين حضور مؤتمرات صحفية للجهات المراقبة للانتخابات على اختلاف أنواعها، وإجراء اللقاءات الصحفية مع من يشاؤون بمن فيهم الصادق المهدي والترابي.

وكانت تصريحات المعارضة قبل الانتخابات وأثناءها متاحة من خلال مختلف وسائل الإعلام التي كانت بطبيعتها تبحث غالباً عن المثير من التصريحات التي هي كذلك، وتلعب دوراً في التأجيج ضد النظام السياسي السوداني.

وزاد من إشكالية النظام أن مواقف الحركة الشعبية، الشريك في الحكم، بدت متباينة إلى حد التنافر، حتى بين مكوناتها، سواء بشكلها الكلي، أو بشكلها الجزئي.

وكانت تصريحات المبعوث الأمريكي بشأن الانتخابات إلى السودان مختلفة تماماً عن تصريحات مسؤولين أمريكيين في البيت الأبيض؛ ففي حين أعلن المبعوث الأمريكي إلى السودان سكوت غريشن أن الولايات المتحدة تؤيد إجراء الانتخابات السودانية في موعدها، وتتحدث عنها بإيجابية، كانت تصريحات الناطقين في البيت الأبيض مختلفة.

ويبدو أن أطرافاً في المعارضة تاهت بين هذه التصريحات وتلك، فأمعنت من جهة في مواقفها المتشددة من إجراء الانتخابات في موعدها، ولم تتخذ ما يكفي للاستعداد لها، ومن جهة أخرى لم تقدر المعارضة، وسط هذا التشتت، على رسم مقاطعة حقيقية فاعلة في الوقت المناسب، وزاد من ذلك تباين الاجتهادات بين أطرافها واختلاف المصالح، واختلاف أحجامها سياسياً، وزيادة درجة الاختلاف مع النظام.

وبحسب الناطق الرسمي باسم تحالف المعارضة فاروق أبو عيسى في حديثه للجزيرة نت فإن اتجاه مقاطعة الانتخابات هو الأقرب للتحقق "بعدما فشلت مسببات الأحزاب

ومرشحو رئاسة الجمهورية في إقناع المؤتمر الوطني الحاكم بالعدول عن موقفه الرافض للتأجيل".

وقال الأمين العام للحركة الشعبية باقان أموم: "إذا قاطعت الأحزاب السياسية في الشمال الانتخابات دفاعا عن الانتخابات الحرة والنزيهة في مناطقها فستنضم الحركة إليها"، وادعى أموم أن البشير يهدد أهل جنوب السودان بعرقلة حقهم في إجراء الاستفتاء المقرر بداية ٢٠١١، مما يشكل "موقفا بالغ الخطورة".

لكن إعلان أموم هذا سرعان ما اعتبر موقفا لا يعبر عن رأي الحركة الشعبية الملتزمة على الأقل، ولاعتبارات موضوعية، بإجراء الانتخابات الشاملة، بما في ذلك في الجنوب، وإلا فإن استكمال تنفيذ بنود اتفاقية نيفاشا (الاستفتاء على الوحدة أو الانفصال) يصبح غير ذي معنى.

وكان هناك رأي يقول إن المطالبين بالتأجيل في الجنوب هم أولئك الراغبون بتكريس الوحدة، فيما يعد المتعجلون في الحركة الشعبية بإجراء الانتخابات في موعدها راغبين باستعجال الانفصال، وليس عشقاً للديمقراطية والانتخابات.

فيما رأى البشير في كلمة له أمام حشد بالخرطوم أنه لا يحق لأي فئة أن تعطل حقوق الشعب السوداني، وتعهد بأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة.

وكان البشير، وحزبه المؤتمر الوطني والمتحالفون معه، يرون أن إجراء الانتخابات في موعدها، في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، يتيح فرصة معقولة لتلمس السودانيين الجنوبيين حسنات الوحدة، خاصة بعد المؤتمر الاقتصادي الاستثماري الذي عقدته جامعة الدول العربية هناك، وأن إجراءها في موعدها دليل عافية واستقرار عام في السودان، وهو ما لم تشأ المعارضة بيعه للنظام السوداني بحال، وإن فشلت في استثمار معارضتها.

ولعبت وسائل إعلام عربية، من خلال الاتصال بقوى سياسية سودانية تاريخية، دوراً تحريضياً ضد النظام السوداني قبل الانتخابات وبعدها، خاصة تلك الوسائل التي تنتمي لأحزاب يسارية عربية.

انفصال الجنوب، مصاعب موضوعية

من المقرر أن يجري مطلع العام القادم ٢٠١١ استفتاء لتقرير المصير باستمرار

الوحدة أو الانفصال وقيام دولة مستقلة في جنوب السودان، وكان هذا القرار إثر اتفاق نيفاشا عام ٢٠٠٥ الذي أنهى الحرب في الجنوب، ووضعه في مرحلة انتقالية.

وتواجه عملية الانفصال في جنوب السودان عدة مصاعب سودانية إقليمية ودولية، وليست الطريق معبدة تماماً للانفصال، فهناك ترسيم لحدود المنطقة الجغرافية التي سيشملها استفتاء الجنوب والتعداد السكاني، حيث تقع الثروة النفطية في مناطق التماس، ويتطلّب تنظيم الاستفتاء ترسيم حدود المنطقة الجغرافية التي ستطبّق عليها نتائجه، حيث التداخل القبليّ والإثني والديني، وأكثر مناطق النزاع خطورة هي منطقة أبيي، علماً أن مسيحيي الجنوب يشكلون أقلية عددية، ومثلهم القبائل العربية، حيث يشكل كل منهما نسبة ١٧,٥٪ من السكان، فيما يشكل الوثنيون الأكثرية حسب احصاءات مجلس الكنائس العالمي عام ١٩٨١!

وهناك نحو ١,٥ مليون جنوبي يعيشون في الشمال، بالعمالة والخدمات والدراسة والتجارة، وسيصبح وضعهم صعباً في حال قررت الأكثرية الجنوبية الانفصال، فيما هم في وضعهم الراهن يشكلون مصدر دخل للجنوب، ويصنعون فرص عمل توفر قيمة مضافة للجنوب، ويتلقى العديد منهم العلم في الشمال الأكثر تقدماً.

وهناك معضلة الإطلال على البحر، فالجنوب في معظمة لا يمتلك منفذا بحريا له بغير وحدته مع الشمال، وهو بهذا الأمر يحتج إلى ميناء يستورد من خلاله سلعه ويصدر منه منتجاته ونفطه، وحتى لو تحقق البديل عبر كينياً مثلا، فإن الحاجة ملحة لمليارات الدولارات ووقتا كافيا لمد خط أنابيب، ولن يكون المنفذ الجديد أو أنابيب النفط الجديدة مأمونة بالمطلق أو بديلاً أفضل، وسيكون للشمال نصيب في نقل الأفراد والبضائع والنفط ومرورها عبره، فيما لن يكون الشمال في حاجة غالباً لشبكة الطرق الجنوبية.

وإذا كان الانفصال هو خيار الجنوب، فلا بد أنه أمام أحد خيارين: إما تقاسم الثروة والديون المترتبة على السودان جميعا وفق صيغة تقاسم الثروة والسلطة، وإما اعتماد الصيغة التي اتبعها الاتحاد السوفييتي عند حله؛ حيث ورثت روسيا الحقوق والواجبات السابقة على الحل، وتلك مسألة قد تكون نقطة خلافية أو محل تفاهم، علماً أن ديون السودان تبلغ ٢٠ مليار دولار، في حين تبلغ احتياطاته ٧ مليارات دولار فقط.

وفي حين أن الشمال لن يكون غالباً بحاجة إلى بنى الجنوب التحتية فإن الجنوب

سيكون بحاجة ماسة لبنى الشمال المتقدمة قياسا به، وللنفاذ منها إلى مصر وغيرها وبالعكس، لغايات الانتقال والتجارة والسياحة، وهو الأمر الذي يحتاج إلى ترتيبات تستغرق وقتاً وتفاهمات، ولن يكون التوصل إليها يسيراً بعد الانفصال، وفي كل الأحوال لن يكون الشمال هو المتضرر.

ومثلما هو حال الجنوب مع السودان، سيكون حال أجزاء جغرافية وديمغرافية في الجنوب مع الجنوب، بحكم ما هو عليه من تعددية؛ فالأقلية المسيحية المتنفذة في الجنوب ستغري المكونات الأخرى على المطالبة بحقوق أخرى يصعب تلبيتها، إذ كلما ضاقت الأوطان اتسعت التناقضات، ما قد يفجر حرباً أهلية جنوبية- جنوبية هذه المرة، واستعادة الحرب الشمالية الجنوبية لاحقاً، باعتبار أن هناك قبائل عربية ومسلمين ضمن مكونات الجنوب.

وفي حال لم تتمكن السودان ومصر الوصول إلى حل مرض يلبي مصالحهما المائية مع دول المنبع، فقد يدخل الجنوب طرفاً في نزاع المياه مع كل منهما، ما يزيد من تعقيدات الصراع الإقليمي.

إن تجاهل الحركة الشعبية للأوضاع في دارفور، وهو الأمر الذي اتضح في مفاوضات أبوجا عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، لضمان الفوز بانفصال الجنوب، يجعل من وضع الحركة الشعبية وضعاً هشاً تجاه المعارضة في السودان، وضاعف من ذلك موقفُها المخادع مع المعارضة الشمالية عشية الانتخابات، ما يوجد داخل النظام وخارجه حركات متمردة مسلحة أو سياسية لاحقاً، تأخذ موقفا غير صديق منها في حال تم الانفصال، لاعتبارات الخذلان من جهة، ولاعتبارات وطنية سودانية أيضاً.

بل وستجد الحركة الشعبية ذاتها في موقف داخلي صعب؛ فليس هناك إجماع على الانفصال، وثمة انشقاق عنها حدث قبل فترة، وهناك تذمرات واسعة تتصل بمصير الأموال التي حصلت عليها قيادتها من حصة الجنوب جراء اتفاقية نيفاشا في اقتسام الثروة والسلطة، وستخسر الحركة حصتها من السلطة في سودان موحد، وتنحصر في جنوب معزول، وإذا كان استياء شعب الجنوب ينصب على السلطة المركزية جراء ما هو عليه حاله فإن هذا الحال سيكون مختلفاً بعد الانفصال.

لقد خسرت المعارضة السودانية في الانتخابات جراء عدم تفهمها لمتغيرات التكتيك

الغربي الجديد تجاه السودان، وإعطاء التيار المتنفذ في الحركة الشعبية الأولوية للانفصال على الوحدة، وترددها بالتالي في حسم المشاركة والإعداد الكافي لها، وفي رفضها الدخول في شراكة الحد الأدنى مع المؤتمر الوطني وشركائه، ولذا فمن المتوقع دخول هذه الأحزاب في مرحلة جديدة من التقييم والتحالفات والحسابات والمراجعات قد تفرز تقاليد عمل سياسي جديدة، لا يتوقع أن يكون العنف من بينها، ولا التقاسمات على طريقة الحركة الشعبية للثروة والسلطة، ذلك أنها أحزاب وطنية قومية ممتدة على كل الأرض السودانية، كما يرجح أن تفرز دماء وقيادات جديدة.

أما حركة العدل والمساواة (الدارفورية) فقد خسرت الرهان منذ أن تصالحت تشاد والسودان، وهي مصالحة تعكس رغبة فرنسية -غربية -أمريكية في عدم تأجيج النزاعات والصراعات وفتح جبهات خاسرة جديدة تؤلب الشعوب عليها وتبدد المصالح، أكثر من كونها سودانية -تشادية فقط، كما خسرت الحركة الرهان عندما لم تغتنم فرصة اتفاق الدوحة قبل الانتخابات في الدخول في صفقة متكاملة مع الخرطوم، وخسرته أكثر عندما اشترطت استبعاد جماعات أخرى في دارفور واصفة إياها بالهامشية، ما ألب عليها وزاد من نفوذ الحكومة هناك، وأخيراً عندما حاولت اللعب على الطرف الراعي للمصالحة، دون أن تدرك أن مصر لن تبيع الخرطوم، وخاصة في الظرف الراهن الذي يبرز فيه استهدافهما (مصر والسودان) مائياً.

أما وقد اشتد عضد النظام في ظل نتائج الانتخابات والمعطيات الأخرى، فلن يكون بمقدور حركة العدل والمساواة إلا التواري تدريجياً، حيث ستجف مصادر قوتها بالتدريج.

ولا بد أن انفصال الجنوب سيغري أكثريات وأقليات عديدة في دول الجوار بالتمرد وتكريس مدارس انفصالية مغامرة، دون النظر إلى المصالح الوطنية الحقيقية لها.

أما موقف الولايات المتحدة في حال تحقق انفصال الجنوب، فسيتعلق بالنتائج، ولن تتخذ واشنطن موقفاً أخلاقياً أو مثالياً أو مبدئيا من الجنوب أو سواه؛ فغايتها الأولى في الانفصال وإضعاف السودان والأمة العربية يكون قد تحقق، أما ما يلي ذلك من مواقف وسياسات فيتصل بما سيجد من اعتبارات، لكن واشنطن ستحول بكل جهد مستطاع دون امتداد ذهنية الانفصال والاستقلال أو التورط في صراعات يتورط الجنوب فيها.

وتتحرك الحكومة السودانية لإيجاد صيغة للوحدة تحافظ على وحدة السودان، وتأتي

زيارة نائب الرئيس السوداني على عثمان طة للجنوب للتباحث في صيغة وحدة كونفدرالية بين الشمال والجنوب تصب في هذا الاتجاه، ويأتي هذا الطرح صيغة بديلة للاتفاقية المنصوص عليها في اتفاق السلام الموقع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية عام ٢٠٠٥، وإن المشاريع التي تسعى الحكومة للقيام بها في الجنوب لتحسين حالة الناس الاقتصادية والاجتماعية لتهيئة الرأي العام في الجنوب تأتي من أهمية وحدة السودان ومخاطر الانفصال في ظل الصعوبات التي تواجة الجنوب في حالة الانفصال.

استفتاء جنوب السودان ٢٠١١
الوحدة أو الانفصال!*

مقدمة

يستشرف السودان في كانون ثاني/ يناير ٢٠١١ إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان، وهو أحد البنود الرئيسة في اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في نيفاشا في كينيا عام ٢٠٠٥، حيث تم التوافق بين أهل السودان على منح الجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بالتصويت، إما ببقاء جنوب السودان ضمن السودان الموحد، أو بانفصاله عن السودان وإقامة دولة مستقلة خاصة به، وقد توافق الطرفان الشريكان في اتفاقية السلام الشامل على العمل من أجل إقناع المواطن الجنوبي بالتصويت الطوعي لصالح خيار الوحدة، وهذا ما يعمل من أجله معظم الساسة وأصحاب الفكر والرأي وقادة المجتمع المدني وعامة المواطنين في السودان.

ونبين فيما يلي أهم المسوغات التي يتبناها من يدعون لخيار الانفصال، ونتعرف عليهم وعلى الجهات التي تقف وراءهم، والقطاعات الشعبية التي قد تساندهم.

وبالمقابل، نوضح دواعي الحفاظ على الوحدة الوطنية بين شمال السودان وجنوبه، والأسباب التي تدعو أبناء السودان عامة، وأبناء الجنوب خاصة، للتمسك بخيار الوحدة، ونتعرف على الجهات التي تتبنى خيار الوحدة ، وحجم التأييد الشعبي الذي قد تجده من أبناء جنوب السودان.

ونستعرض أهم المهام والأدوار المطلوب إنجازها من مختلف الشركاء في العملية السلمية في السودان، لاستكمال هذا الاستحقاق الدستوري، بتنظيم الاستفتاء وضمان حريته ونزاهتة.

أولاً: خيار الانفصال

- **دواعي خيار الانفصال ومحفزاته**

- بدأت المساعي لتفتيت السودان وفصل جنوبه عن شماله مع مجيء البعثات الكنسية التبشيرية إلى أفريقيا، وكانت بمثابة وحدات الاستطلاع التي مهدت للاستعمار

* . **أ. محمد عثمان**/ السفير السوداني في الأردن.

الأوروبي لأفريقيا، وقد تبنى الاستعمار البريطاني في السودان ١٨٩٨-١٩٥٦ مشروع فصل الجنوب عن الشمال من خلال تبني سياسة المناطق المقفولة، حيث أغلق جنوب السودان تماما أمام المواطنين من شمال السودان، وتم فصله بحدود مصطنعة، وبتثبيت علامات حدودية خرسانية عليها، على غرار ما يحدث بين الدول.

- ظل مشروع فصل جنوب السودان هدفا تبنته ودعمته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ تأسيس الكيان الغاصب في فلسطين، وكانت إسرائيل على الدوام داعما رئيسا لحركات التمرد في جنوب السودان.
- بسبب اشتعال نار التمرد المسلح، وتطاول أمد الحرب لأكثر من ثلاثة عقود، تولدت مرارات ومظالم تدعم أطروحات النخب التي تدعو للانفصال، وقد أضرت فترات الاقتتال هذه بنسيج الوحدة الوطنية بين شمال السودان وجنوبه، وتم استثمار ذلك بدهاء كبير من جانب الداعين لفصل جنوب السودان.
- كان قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان الراحل جون قرنق وحدوياً في توجهه، وظلت كل الأدبيات المنشورة للحركة تدعو للوحدة، وتأسيس "السودان الجديد" الذي يمثل باختصار شديد التوجه العلماني المنتمي لأفريقيا، إلا أنه لا يعطي أي أفضلية للتفاعل مع المحيط العربي الإسلامي، وخلال الانتخابات الأخيرة فاجأت الحركة الشعبية المراقبين بقرار سحب مرشحها للرئاسة، ومعظم مرشحيها في مختلف المستويات الانتخابية في شمال السودان، وقد مثل هذا الموقف من الحركة الشعبية، وبحسب رأي كثير من المراقبين، اعترافاً بفشل مشروع السودان الجديد، وانتكاسة لخطها ومواقفها الوحدوية المعلنة، وتقدماً لصالح بعض العناصر غير الوحدوية داخل الحركة على حساب التيار العام الذي يفترض أن يكون داعما للوحدة.
- تحققت لإقليم جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية مكتسبات سياسية دستورية، تمثلت بتمكين الجنوبيين، ممثلي الحركة الشعبية، من حكم الجنوب كله، والمشاركة في حكم الشمال بنسبة ٣٠٪، وقد اغتر التيار الانفصالي داخل الحركة الشعبية بذلك، وصار يراهن على إمكانية الذهاب إلي نهاية اللعبة وفصل الجنوب عن الشمال.
- تحققت للمتنفذين في الجنوب، من الساسة والعسكريين وموظفي الخدمة العامة، مكاسب وامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية لا تتوافر لرفقائهم في أنحاء أخرى

من السودان الموحد، ويكفي الإشارة إلى أن مرتبات الجنوب الشهرية تزيد عن مثيلها في الشمال بثلاثة أضعاف، ما ساعد على استشراء الفساد وتسرب مئات الملايين من الدولارات خلال الفترة الانتقالية إلى أيديهم وحساباتهم الخارجية، ولأن الفطام صعب لمثل هؤلاء فقد انخرطوا في سلك العاملين لفصل الجنوب.

- **عناصر الإغراء والدعم المتوافر لخيار الانفصال**

- لم يعد سرا أن الدول والجهات المعادية للسودان، وتعمل علانية لفصل جنوب السودان، هي إسرائيل وإحدى دول جوار جنوب السودان، وعدد من المنظمات الصهيونية والمعادية ذات الارتباطات والمصالح المباشرة بمشروع الانفصال، وتقدم هذه المجموعة الدعم الرئيس للمشروع، ويشمل الدعم المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتتمثل دوافع هذه المجموعة بالطمع في ثروات الجنوب، وشغل السودان عن مشاريع نهضته الوطنية واستغلال موارده، وصرفه عن قضايا محيطه العربي والإسلامي، وتُغالي هذه المجموعة في دعم مشروع الانفصال إلى درجة قد تمتد لوسائل غير مشروعة لتزييف إرادة المواطنين في الاستفتاء، أو للخروج على قانون الاستفتاء ورفض النتائج إذا جاءت لصالح الوحدة.
- تندرج الدول الراعية لاتفاقية السلام الشامل، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وبعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS، وبقية الدول التي تدعم تنفيذ اتفاقية السلام، والعديد من المنظمات الطوعية العاملة في الجنوب، تندرج ضمن مجموعة الدول والجهات الأجنبية التي تقدم دعماً كبيراً ومقدراً لبناء مؤسسات الحكم ومؤسسات المجتمع المدني في جنوب السودان، وهي تلتزم إلى حد معقول بالحيدة والاستقلالية والمهنية، ومع ذلك فإن تأثير الجهات المعادية والراغبة في فصل الجنوب ونفوذها يظل هو الأطغى والأقدر على تحوير الدعم الذي تقدمه هذه المجموعة لصالح دعم خيار الانفصال.
- توجد مؤسسات للإدارة الحكومية (وزارات ومؤسسات خدمية وغيرها)، من بين عناصر الإغراء التي يستند عليها دعاة الانفصال، علاوة على وجود مستشارين أجانب، ووعود مبذولة من الدول الأجنبية بالمساعدة في إدارة دولة الانفصال في جنوب السودان.
- يحرص دعاة الانفصال على إذكاء مشاعر الجهوية لدى الجنوبيين بدعاوى مختلفة،

من بينها الادعاء بأن الشمال حريص على الوحدة بسبب الطمع في نفط الجنوب وثرواته، وأن نصف عائدات نفط الجنوب التي تذهب إلي الحكومة الاتحادية في الشمال حالياً، كفيلة بحل مشكلة الموارد المالية لدولة الجنوب الوليدة.

- **شعارات الانفصاليين وذرائعهم**

- يدعي المؤيدون لفصل الجنوب أن لدى المواطنين الشماليين أيضا نزعة انفصالية بحجة بروز حزب (منبر السلام العادل) في شمال السودان، ومناداته بتبني خيار فصل الجنوب، وانتقاداته المريرة للحركة الشعبية وللقيادات الجنوبية عامة، بينما يؤكد الواقع أن هذا الحزب معزول، إذ لم يفز أي مرشح باسمه في الانتخابات الأخيرة.
- يتذرع بعض المنادين بالانفصال بأنهم يحسون بالغربة الثقافية في العاصمة الخرطوم بسبب المظاهر الإسلامية والقوانين التي تحظر عليهم التداول العلني للخمور، وممارسة بعض العادات والتقاليد السائدة في مناطقهم في جنوب السودان.
- يتبنى دعاة الانفصال القول الشائع بين العامة بأن نصيب الجنوب من ثروته النفطية الآن هو ٥٠٪، وسيرتفع بعد الانفصال ليصبح ١٠٠٪.
- يدعي دعاة الانفصال أن العالم، وخاصة الغرب، مهيأ لقيام دولة مستقلة في الجنوب، وسيقدم للدولة الوليدة من الدعم ما يمكنها من النجاح في الاستقلال، ويبرهنون بأن دولاً أقل إمكانات وموارد مثل أرتريا نجحت في مشروعها في الاستقلال.

- **ضعف دعاوى الانفصاليين**

- إن تفشي الفساد والمحسوبية بين العناصر المتصدرة لهذا المشروع خيّب رجاء المواطنين في القيادات التي تولت إدارة الجنوب خلال الفترة الانتقالية، وفي بعض قيادات الحركة الشعبية البارزة، إذ لم يشعر المواطن في جنوب السودان بأي أثر إيجابي للموارد الكبيرة التي وصلت لحكومة الجنوب خلال الفترة الانتقالية وبلغت ١١ مليار دولار.
- عدم الجدية في تأسيس المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية خلال الفترة الانتقالية، ما جعل الكثيرين يعبرون عن عدم تفاؤلهم بإمكانية صلاح الأحوال في حال إقرار الانفصال تحت قيادة هذه القيادات ذاتها.
- دخول الجيش الشعبي طرفاً في كثير من النزاعات، وقد أوقع كثيرا من المظالم على مجموعات عرقية وقبلية مختلفة بسبب عدم التقيد بدوره المهني كجيش محترف وإبقائه

في الثكنات خلال الفترة الانتقالية، ولهذا فقد خرجت هذه المجموعات من دائرة الولاء إلى دائرة العداء للحركة الشعبية، ومن الراجح ألا تقف مع خيار الانفصال إذا ما تبنته الحركة الشعبية.

- يثير خصوم الحركة الشعبية السياسيون دعاوى كثيرة ومسببة بحدوث تزوير واسع في الجنوب لصالح الحركة الشعبية في الانتخابات الأخيرة، وقد شكل المتضررون من نتائج الانتخابات تحالفا واسعا من الرافضين لأطروحات الحركة الشعبية، ومساعيها للانفراد بحكم الجنوب، وهذا ما يخرج خيار الانفصال من دائرة الإجماع عليه إلى دائرة الخلاف حوله، على أنه خيار تتبناه نخبة المستأثرين بالسلطة في الجنوب.

- **القوى المساندة لمشروع الانفصال**

على ما تقدم يرجح أن تندرج معظم القوى المتنفذة في جنوب السودان في صفوف الداعمين للانفصال بسبب المكاسب الشخصية التي تتحقق لهم.

وبسبب ازدياد نفوذ الجيش الشعبي لتحرير السودان وتغوله على كل مهام أجهزة الدولة الأخرى، مثل قيامه بعمل الشرطة وقوات الجمارك وأعمال التأمين، ومهام الأجهزة العدلية والقضائية، يرى بعض المراقبين أن الجيش الشعبي سيعمل لتحقيق الانفصال للحفاظ على هذا النفوذ.

وتدعم كل العناصر المرتبطة بالمصالح والقوى الأجنبية والمتأثرين بهم مشروع الانفصال، وهم الأعلى صوتاً في المناداة بالانفصال، مثل القائمين على أمر مكاتب الحركة الشعبية الخارجية في الدول الغربية وغيرها.

- **حظوظ النجاح والفشل لمشروع الانفصال**

بحسب تقديرات جهات محايدة فإن ٧٠٪ ممن يحق لهم الاقتراع قد حسموا قرارهم، ويتوقع أن يصوت ٤٠٪ منهم لصالح الوحدة، و٣٠٪ لصالح الانفصال.

وتستهدف الحملات التعبوية خلال الأشهر المتبقية حتى موعد الاستفتاء كسب الـ٣٠٪ المتبقين من الناخبين لصالح هذا الخيار أو ذاك، وبحسب المراقبين فإن الحملة المناهضة للوحدة والداعية لفصل الجنوب تبدو ضعيفة، وتفتقر إلى المنطق وتستغل العاطفة، وتستند بالأساس على الدعم والتحريض الخارجي.

ويلاحظ أن معظم المنابر التي تنادي بالانفصال صراحة خارج السودان؛ حيث لم

يكن يُسمع التعبير الصريح عن الرغبة في الانفصال طوال الفترة الانتقالية إلا من ممثلي الحركة الشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما يضطرون للتعبير عما يدور في اجتماعاتهم مع الدوائر الأمريكية التي تدعم مخطط فصل الجنوب.

وتقتصر حملة الداعين للانفصال على التصريحات التي تخاطب العاطفة، وتلبي رغبات خارجية، ولا تعبر بالضرورة عن إرادة وطنية.

إن تناقض الحركة الشعبية كل أدبياتها ومنطلقاتها التي تأسست عليها عندما يتحدث بعض قادتها عن الانفصال كخيار مقدم على الوحدة، ويعوزهم المنطق لإقناع مئات الألوف من مواطنيهم النازحين من الجنوب للإقامة في الشمال بأفضلية خيار الانفصال.

يشهد العالم، وفي مقدمته الولايات المتحدة، على عجز حكومة الجنوب عن إدارة وتصريف شؤون دولة مستقلة، من خلال اطلاعهم على تجربة الفترة الانتقالية، ومع ذلك يغرون بعض القيادات الجنوبية بأنهم يرتبون لإرسال مستشارين لكل الوزارات للمساعدة في الإدارة والتنظيم بعد الاستفتاء، ويرسلون إشارات التطمين بالدعم الأمريكي العسكري والاستخباري وغير ذلك من الإشارات الخاطئة والمضللة، لأن إرسال الجيوش والمستشارين لا يؤمن النجاح لدولة لا تملك مقوماته، في وقت تتجه فيه أفريقيا للتوحد، ويتجه كل العالم لإنشاء الكيانات الكبيرة والتعامل معها.

ثانيا: مشروع الوحدة الطوعية

- **جذور وعناصر القوة والإقناع في مشروع الوحدة**

- مواجهة الاستعمار البريطاني وسياساته في جنوب السودان بالرفض والمقاومة من قبل العديد من السلاطين، واضطر البريطانيون لإخضاعهم بقوة السلاح.
- مشاركة القبائل الجنوبية في الثورة المهدية، ما يُعدّ دليلاً على التواصل الطبيعي والتلقائي بين السودانيين والقناعة بالانتماء للوطن الواحد، وقد تكرر ذلك في ثورة اللواء الأبيض ضد المستعمر في عام ١٩٢٤، وفي الإجماع الوطني على خيار الاستقلال، وإعلانه من داخل البرلمان السوداني عام ١٩٥٥.
- التعايش والتمازج العفوي والمثالي بين القبائل والأعراق المختلفة في المناطق الحدودية بين شمال السودان وجنوبه، مثل ما هو حادث في منطقة أبيي.
- نزوح مئات الألوف من أبناء جنوب السودان شمالاً للاستقرار وكسب العيش،

واندماجهم التلقائي مع المجموعات السكانية في مختلف المدن والأرياف السودانية، وبالمقابل توجد في الجنوب أعداد مقدرة من المواطنين ذوي الأصول المشتركة من مختلف القبائل والأجناس الشمالية والجنوبية.

- انتشار اللغة العربية التي سادت كلغة محليّاً للتخاطب بين مختلف القبائل والمجموعات الإثنية في جنوب السودان، ويقابل ذلك فشل مساعي المستعمر لفرض اللغة الإنجليزية في الشارع في جنوب السودان.
- انتشار الإسلام في الجنوب وتميزه على المسيحية من حيث عدد المنتمين لكل ديانة، وتغلغله أكثر في المجتمعات المحلية، وانتشاره بين السلاطين والزعماء التقليديين، بينما انحصر انتشار المسيحية بين النخب التي أُدخلت إلى المدارس الكنسية.
- عدم مشاركة الأكثرية من سكان الجنوب في دعم حركات التمرد، وهناك مجموعات مقدرة كانت مناوئة لمواقف المتمردين، ولعل الشاهد على ذلك نزوح الجنوبيين بأعداد كبيرة نحو الشمال في أوقات نشاط التمرد في الجنوب بدل اللجوء إلى دول الجوار حيث تتوافر المساعدات المغرية عبر المنظمات والجهات الداعمة للتمرد.
- من شأن الوحدة بين الشمال والجنوب أن تقلل كثيراً من حدة وفظاعة النزاعات بين الإثنيات والقبائل الجنوبية، والدموية في كثير من الحالات، بسبب القبول النسبي من الأطراف المتنازعة بالعنصر الشمالي جهة محايدة للفصل والتحكيم، ويذكر أن مناطق إنتاج النفط في الجنوب تقع داخل مناطق قبيلة (النوير)، وهذا ما يفسر بقاءها تحت حماية القوات المشتركة- ومعظمها من شمال السودان- بسبب رفض (النوير) لدخول الجيش الشعبي الذي يمثل أبناء قبيلة (الدينكا) غالبية أفراده، بسبب العداء التقليدي بين القبيلتين.
- فشل حكومة الجنوب خلال الفترة الانتقالية في بناء جهاز حكومي حقيقي، وفي تمكين مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة دورها، ومن توفير أبسط مظاهر المساواة والعدالة ورعاية حقوق الإنسان في الجنوب، وفشلت في تقديم الحد الأدنى من الخدمات التي يحتاجها المواطنون، وهذا ما جعل القناعة لدى العامة تتحول عن إمكانية انفصال الجنوب وجدواه، إلى القناعة بأنه من الأفضل الإبقاء على الجنوب جزءاً من السودان الموحد.

- تفشى الفساد والمحسوبية وعدم توفير الأمن والعدالة، وانعدام الخدمات، ما أطاح بآمال الكثيرين من أبناء الجنوب، فما عادوا مناصرين لدعوة معظم القيادات المتنفذة التي تتبنى خيار الانفصال.
- زيادة حدة الخلافات داخل الحركة الشعبية في فترة الانتخابات الأخيرة وبعد انشقاق المئات من كوادر الحركة الشعبية وخوضهم الانتخابات ضد مرشحي الحركة، وتطور النزاع حول صدقية نتائج الانتخابات التي أعلنت إلى حد الاقتتال في أكثر من منطقة في الجنوب، ويترتب على هذه النزاعات ضعف في صفوف الجبهة الداعية لفصل الجنوب، وقوة تضاف لصالح القوى الداعية للوحدة.

- **نقاط الضعف والتخذيل في حملة الترويج لمشروع الوحدة**

- ظهور تيار يدعو لفصل الجنوب بين الشماليين أنفسهم تحت مسمى (منبر السلام العادل)، وصدور صحيفة يومية تتحدث باسمه من منطلق الدفاع عن حقوق الشماليين، والانتصار للجهوية الضيقة.
- التسامح إزاء عدم الالتزام من جانب الحركة الشعبية بتنفيذ بعض بنود اتفاقية السلام، وخاصة ما يتعلق بوضع الجيش الشعبي وتجاوزاته، ما جعل من الجيش الشعبي قوة طاغية يجري استغلالها لفرض وإملاء كثير من المواقف والممارسات الانفصالية.
- الضعف النسبي في حجم المشاريع التنموية والخدمية التي نفذتها الحكومة الاتحادية في مناطق الجنوب المختلفة، ما أضاع فرصة ثمينة للإسهام في جعل الوحدة جاذبة.
- تغاضي الجهات التي تحرس اتفاقية السلام عن التجاوزات الخطيرة التي ارتكبتها الحركة الشعبية خلال الانتخابات الأخيرة، وتأثيرها على نتائج الانتخابات في العديد من الولايات في الجنوب، الأمر الذي قد يغرى الداعين للانفصال بمعاودة الكرة واللجوء لأسلوب الغش والتزوير في الاستفتاء.

- **القوى المؤيدة والمساندة لمشروع الوحدة**

- كثير من المجموعات القبلية الجنوبية التي ارتبطت بالشمال بروابط الدين واللغة والمساكنة والمصاهرة.
- نسبة غير قليلة خيبت تجربةُ حكومة الجنوب خلال الفترة الانتقالية رجاءهم، فازداد دعمهم لمشروع الوحدة.

- معظم الخصوم التقليديين لقبيلة (الدينكا)، والرافضين لهيمنتها المطلقة على جنوب السودان، والمتضررين من سياسات حكومة الجنوب وممارسات الجيش الشعبي.
- بعض العناصر الوحدوية داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذين يتوقع أن يكون لهم دور مؤثر خلال المرحلة المقبلة من منطلق كون الحركة حزبا وحدويا استقطب كل الجموع التي ساندته بسبب أطروحاته الوحدوية.
- مجموعة التجار ورجال الأعمال الجنوبيين الذين تضرروا خلال الفترة الانتقالية، من كثرة الأجانب وسيطرتهم على معظم مصادر الثروة والنفوذ في جنوب السودان.
- الجهات التي استفادت من المشاريع التنموية والخدمية التي تنفذها الحكومة الاتحادية والمؤسسات التابعة لها.

وبحسب تقديرات أعدتها جهات مهنية متخصصة فإن هذه القوى، وغيرها من المجموعات التي تساند مشروع الوحدة، تمثل نسبة تقدر بـ ٤٠٪ من جملة من يحق لهم التصويت في الاستفتاء، ولا يستبعد أن تتبنى الحركة الشعبية رسمياً خيار الوحدة وتحث المواطنين الجنوبيين للتصويت، مما سيمثل مفاجأة سارة وانتصاراً داوياً لخيار الوحدة.

- **حظوظ النجاح والفشل لمشروع الوحدة**

إن الحملة التي ابتدرتها القوى الداعية لوحدة السودان تبدو قوية وعالية النبرة، وتم الحشد لها بصورة منظمة، وتتوافر لها إمكانات ضخمة من الدولة ومختلف الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومن العديد من المنظمات الإقليمية والدول الصديقة، وعلى ذلك فإن حظوظ خيار الوحدة في الفوز بمساندة وتأييد المواطنين الجنوبيين في الاستفتاء ستكون هي الأوفر.

وقد أعلنت الحكومة الاتحادية المنتخبة، على لسان الرئيس البشير وكبار معاونيه، أن برنامج الحكومة الرئيس هو العمل لإنجاح خيار الوحدة في الاستفتاء المرتقب في كانون ثاني/ يناير ٢٠١١، وتم رصد ميزانيات كبيرة لاستكمال مشاريع كبيرة تخدمه.

ويقود المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب مبادرة، تبنتها مجموعة من الزعماء السياسيين ورجال الفكر والمجتمع من الشمال والجنوب، لدعم خيار الوحدة ومخاطبة المواطنين الجنوبيين وقادتهم، وإبرام المواثيق معهم للحفاظ على وحدة السودان.

وإضافة إلى ذلك فقد تشكلت مجموعة ثانية تضم أهل الثقافة والرياضة والفن

تهدف لتنظيم مهرجانات في مختلف مناطق الجنوب للتبشير بالوحدة والدعاية لها.

وأعدت الأجهزة الإعلامية المختلفة، ممثلة في القنوات الفضائية والإذاعات والصحافة، برامج ودورات لدعم خيار الوحدة، والتبصير بمساوئ الانفصال ومخاطره.

كما أعلن الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والعديد من الدول الصديقة عن دعمهم لوحدة السودان، ويتوقع أن يكون لها إسهام كبير بمشاريع تنموية وخدمية، واتصالات سياسية وحوارات تخدم مشروع الوحدة الوطنية في السودان.

- **قراءة مستقبلية**

إن قراءة محايدة ومبرأة من التمنيات والهوى، تشير إلى أن الاستفتاء سيتم في ميعاده وبصورة حرة ونزيهة، وإن غالبية أبناء جنوب السودان سيصوتون لصالح الوحدة، حتى ولو وقفت الحركة الشعبية موقفاً مسانداً لرغبات بعض الأطراف الخارجية الداعية للانفصال.

ولكن الاحتمال الأرجح هو عدم وقوف الحركة الشعبية بثقلها في صف الوحدة الطوعية من منطلق عاطفي، بل من منطلق رصيدها الوحدوي، ومن منطلق القراءة الواقعية المجردة لمزايا وعيوب كل من خياري الوحدة والانفصال، حيث من المتوقع في هذه الحالة أن تتجاوز نسبة التصويت لصالح الوحدة ٨٠٪.

وسيمثل التصويت لصالح الوحدة الطوعية دفعه قوية للأمة السودانية، حيث سيعم السلام وتنطلق التنمية والاستثمار الحقيقي للموارد، ويصبح السودان مقصداً للمستثمرين، ومستودع غذاء للعالم أجمع.

وستجد أفريقيا، التي تطمح في بناء الاتحاد الأفريقي العظيم، النموذج بإرساء اللبنة الأولى لوحدة أُمَمها ماثلاً في السودان المتحد طواعية واختياراً بنظاميه المختلفين القائمين في الشمال والجنوب.

أبعاد مشكلة منابع النيل للسودان ومصر*

تعد مشكلة المياه من أكبر المشاكل التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، وقد برزت هذه المشكلة نتيجة لزيادة أعداد السكان، إضافة إلى التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض في السنوات القليلة الماضية، وعدم العدالة في التوزيع والاستهلاك، ما جعل كثيراً من الخبراء يتوقعون أن تكون الحروب القادمة حروبا على المياه.

أزمة مياه النيل

أصبح الأمن المائي القومي للسودان ومصر عرضه للشد والجذب، خاصة بعد فشل مؤتمر دول حوض النيل الذي عقد في ١٤ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠ في شرم الشيخ بمصر في التوصل إلى حل وسط بشأن الخلاف حول تقاسم مياه نهر النيل، وقد بدأت بوادر الأزمة في الظهور، عندما لجأت دول المنبع (تنزانيا ورواندا وأوغندا وإثيوبيا وكينيا والكونغو وبورندي) إلى توقيع اتفاق إطاري جديد لتوزيع مياه النيل، وبذلك تعد هذه الدول متراجعة عن اتفاقيتي عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩ اللتين نظمتا تنظيم وتقاسم مياه النيل، رغم المعارضة الشديدة التي أبدتها كل من مصر والسودان، ويعزى الخلاف إلى تضارب مصالح دول حوض النيل والتدخلات الدولية والإقليمية.

لقد تفاقمت الأزمة بعد إقدام دول المنبع على توقيع (اتفاقية عنتبي) في أوغندا، وتنص على توزيع الحصص بالتساوي بين دول حوض النيل، وتعد الاتفاقية الجديدة مناقضة للاتفاقيتين السابقتين المعترف بهما دولياً، وهي تمس الحقوق المكتسبة والتاريخية المصرية والسودانية في مياه النيل.

وترفض دول المنبع السبع الاتفاقيات التي وقعت في ظل الحقبة الاستعمارية، وتطالب بمراجعة حصص ونسب توزيع مياه النيل، وتبرر رفضها للاتفاقية بأن اتفاقية مياه النيل هي اتفاقية أبرمتها الحكومة البريطانية بصفتها الاستعمارية نيابة عن عدد من دول حوض النيل (أوغندا وتنزانيا وكينيا) في عام ١٩٢٩ مع الحكومة المصرية، وتتضمن إقراراً من دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وتعطي لمصر الحق في الاعتراض (الفيتو) في حالة قيام هذه الدول بإنشاء مشاريع مائية جديدة على النهر وروافده.

---

* **أ. منى حسن**/ مستشارة في السفارة السودانية- الأردن.

وتبع اتفاقيةَ عام ١٩٢٩ اتفاقيةٌ مصرية- سودانية عام ١٩٥٩ تعطي لمصر حق استغلال ٥٥ مليار م^3 من مياه النيل من أصل ٨٣ مليار م^3، هي جملة إيراد النيل في أسوان، وبموجب الاتفاقية يخصص للسودان ١٨ مليار م^3.

وجاءت اتفاقية عام ١٩٥٩ بمبادرة مصرية لرغبتها في زيادة إيرادات النهر بإنشاء مشاريع في أعالي النيل، وإنشاء السد العالي وعدد من الخزانات بأسوان، وأهم بنودها:

١. احتفاظ كل من مصر والسودان بحقهما المكتسب في مياه النيل، وقدره ٤٨ مليار م^3، و٤ مليار م^3 سنوياً على التوالي.

٢. موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي، وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق.

٣. قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشاريع زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، على أن يتم توزيع الإضافة المائية من تلك المشاريع والتكلفة المالية لها مناصفة بين الدولتين.

٤. إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان.

٥. تعويض السودان مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري مقابل الأضرار الناتجة عن التخزين في السد العالي.

وفي شباط/ فبراير عام ١٩٩٩ تم توقيع مبادرة حوض النيل بين دول حوض النيل العشر (مصر والسودان وأوغندا وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية وبروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا وأرتريا) بهدف دعم أواصر التعاون الإقليمي بين هذه الدول وتنظيم استغلال مياه النيل على الوجه الأمثل، وتهدف المبادرة التي وُقّعت في تنزانيا إلى الآتي:

أ) الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السوسيو جتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل.

ب) تنميه المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل.

ج) العمل على فاعلية نظم إدارة المياه بين دول حوض النيل والاستخدام الأمثل للموارد المائية.

د) العمل على استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية بين دول حوض النيل.

هـ) التأكد من فاعليه نتائج برنامج التعاون بين الدول، وانتقالها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

الوضع القانوني الذي يحكم العلاقة بين دول حوض النيل

تم تحديد الوضع القانوني الذي يحكم استغلال المياه بين دول حوض النيل في الاتفاقيات التالية:

١. بروتوكول عام ١٨٩١ الذي تم توقيعه في العهد الاستعماري بين كل من إيطاليا التي كانت تمثل إثيوبيا، وبريطانيا التي كانت تمثل السودان ومصر، وتم التعهد في هذا البروتوكول من إيطاليا بعدم إقامة أي مشاريع للري على نهر عطبرة لمنع تدفق مياه هذا الرافد إلى نهر النيل.

٢. معاهدة عام ١٩٠٢ بين بريطانيا والحبشة وإيطاليا، حيث تنص المادة (٣) منها على أن يتعهد ملك إثيوبيا لدى حكومة بريطانيا بألا يصدر تعليمات أو يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، مما يسبب اعتراض انسياب المياه فيها إلى نهر النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا ممثلة السودان.

٣. اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ التي وقعت بين مصر من جهة وبريطانيا بالإنابة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا من جهة ثانية، ونصت الاتفاقية على منع إقامة أي مشروع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيه إلا بموافقة مصر، وبصفة خاصة المنشآت ذات الصلة بالري أو توليد الكهرباء إذا كانت تؤثر في كمية المياه التي تحصل عليها مصر، كما نصت الاتفاقية على أن لمصر الحق في الرقابة على مجرى نهر النيل من المنبع إلى المصب.

٤. اتفاق عام ١٩٤٩ بين مصر وأوغندا الذي يقضي بأن تقوم مصر بإنشاء سد تخزيني في بحيرة أوين على نفقتها الخاصة عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا لرفع منسوب البحيرة وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح أوغندا، حيث كان الاتفاق يعبر عن اعتراف أوغندا بحق مصر في مياه النيل.

٥. اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ التي تم بموجبها تحديد نصيب كل من السودان

ومصر من حصة مياه النيل اعتماداً على المتوسط السنوي لتصريف النهر عند أسوان، وتم الاتفاق بين الدولتين على العمل على زيادة عائدات النهر من المياه عن طريق إقامة مشاريع مشتركة لضبط مياه النيل عن طريق الاستمرار في مسح منطقة أعالي النيل هيدرولوجياً بواسطة إنشاء لجنة مشتركة سميت باللجنة الفنية الدائمة (JTC)، كما تم الاتفاق بين الدولتين على اتخاذ تدابير موحدة في مواجهة أي مطالب من دول حوض النيل اتجاه منبع النهر، ونتيجة لهذه الاتفاقية تم الاتفاق بين الدولتين على إقامة مشروع قناة جونقلي (١) و(٢)، وإنشاء قناة تصريف عند مستنقعات بحر الغزال، وإنشاء قناة شمال غرب النيل الأبيض، إضافة لبناء سد (قمبيلا) لتخزين مياه السوباط عند فيضانه.

اتفاقية مياه النيل من وجهة نظر القانون الدولي

رغم مطالبة دول المنبع بإلغاء اتفاقية مياه النيل على أساس أنها إرث استعماري، إلا أن اتفاقيات مياه النيل الموقعة تعد اتفاقيات سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولي؛ حيث تؤكد اتفاقية فيينا عام ١٩٧٨ لقانون المعاهدات المبرمة بشأن التوارث الدولي للمعاهدات في المادة (١١) والمادة (١٢) على أن الاتفاقيات الخاصة بترسيم وتحديد الحدود الدولية أو الخاصة بالوضع الجغرافي الإقليمي تظل سارية المفعول بموجب قاعدة الوراثة، ولا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا بالاتفاق بين الدول الموقعة عليها، وهو نفس ما أكد عليه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) الموقع في أديس أبابا في أيار/ مايو عام ١٩٦٣ بألا يفتح الباب أمام تعديل الحدود والحقوق المكتسبة في الأنهار والإبقاء على الاتفاقيات القائمة، منعا لفتح باب المنازعات التي لا تنتهي حول الحدود والأنهار في القارة الأفريقية، كما أجمع رجال القانون الدولي والمحاكم الدولية على أنه لا يحق لدولة أن تقوم بتحويل مجرى نهر أو تنشئ خزانات أو سدودا دون الرجوع إلى الاتفاقيات.

توقيع اتفاقية إطارية جديدة بين دول المنبع لحوض نهر النيل دون مصر والسودان

يعد توقيع اتفاقية من هذا النوع خرقا للقانون الدولي وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا)، وإن غياب رؤية واضحة متفق عليها بين دول حوض النيل حول التوزيع الأمثل والعادل لمياه النيل بين هذه الدول شكل أزمة، وأصبح مصدر تهديد لأمن دول المنطقة واستقرارها، خاصة بعد التوقيع على الاتفاقية الإطارية بين

إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا، لتقسيم مياه نهر النيل في عنتبي الأوغندية في ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٠ بغياب مصر والسودان، تلك الاتفاقية التي يراد لها أن تلغي اتفاقيتي عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩.

الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه في دول حوض النيل

١. البعد السياسي

لا شك أن دول حوض النيل الخمس، الموقعة على الاتفاق الإطاري المذكور آنفا، تمارس نوعاً من الضغوط السياسية لإجبار دول المصب (مصر والسودان)، لتحديد موقفهما من إعادة ترتيب أوضاع حصص مياه النيل من جديد بصورة تتوافق مع مصالح هذه الدول.

ويمثل (تكتل عنتبي) أساسا لما تقوم به دول المنبع من إقامة مشاريع تؤثر على حصص كل من مصر والسودان من المشاريع البديلة التي اقترحت إقامتها للاستفادة من فقد المياه في دول المنبع من قبل مصر والسودان، ونتيجة لهذا تكونت جبهتان بين دول حوض النيل، هما السودان ومصر من جهة، ودول حوض نهر النيل المتبقية من جهة أخرى.

٢. البعد الاقتصادي

توجد أبعاد اقتصادية ترتبط بأزمة المياه في دول حوض النيل، كما يرتبط البعد الاقتصادي بقضايا أخرى، كقضية الجفاف والتصحر الذي يضرب أجزاء واسعة من دول حوض النيل، وما يرتبط بهذه القضية من خلق فجوات وأزمات غذائية على مستوى دول حوض النيل، الأمر الذي يدفع بعض متخذي القرار في هذه الدول للاستفادة من مياه النيل في شتى المجالات التي من شأنها أن تحسن الواقع الاقتصادي لها، وهذا بالطبع يقود إلى ظهور أطراف مستفيدة وأطراف متضررة من إقامة هذه المشاريع على حوض نهر النيل، وهنا يدخل البعد الاقتصادي في الإسهام في إذكاء الصراع بين دول الحوض، كما أن البعد الاقتصادي أيضاً يمكنه أن يسهم في إيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين دول حوض النيل عبر التكامل الاقتصادي بين دولها.

٣. البعد القانوني

هنالك قواعد وإجراءات قانونية تنظم اقتسام المياه بين الدول، حيث يتم بموجب اتفاقية هلسنكي الموقعة عام ١٩٦٦ واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٧٢، اقتسام المياه وفقاً

للتعداد السكاني، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب التاريخية، بيد أن القانون الدولي يعترف بالسيادة المطلقة للدول بشأن مصادر المياه التي تقع تحت إقليمها.

ووفقاً للاتفاقيات العديدة المنظمة لاستغلال مياه النيل لا يحق لأي دولة أو مجموعة دول أن تلغي أو تعدل من اتفاقية سابقة دون التوصل لاتفاق جماعي بين دول حوض النيل بشأن ذلك، ما يؤكد على أن اتفاق عنتبي بين دول حوض النيل، دون مصر والسودان، غير قانوني من وجهة نظر القانون الدولي والأحكام الأخرى التي تنظم شأن المياه، الأمر الذي يجعل من هذا الاتفاق مجرد اتفاق سياسي ليس له سند قانوني.

الدور الإسرائيلي في الصراع على مياه النيل

تكمن خطورة الخلاف الحالي بين دول المنبع ودول المصب في تصاعد التدخل الإسرائيلي في الأزمة من خلال إغراء دول المصب بمشاريع وجسور وسدود بتسهيلات كبيرة تشارك فيها شركات أمريكية، بحيث تبدو إسرائيل وكأنها إحدى دول حوض النيل المتحكمة فيه، أو بمعنى آخر الدولة رقم ١١ في منظومة حوض النيل، والغرض من ذلك هو الضغط على مصر التي تعتمد بشكل كلي في زراعتها ومشاريعها على مياه النيل، وكانت مصر قد رفضت عدة مرات فكرة مد تل أبيب بمياه النيل عبر أنابيب، رغم ما هو شائع من أن بعض البنود السرية في اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية أشارت إلى إمكانية تزويد إسرائيل بالمياه.

وتزايد الدور الإسرائيلي في أفريقيا مؤخرا، بعد الزيارة التي قام بها وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان إلى إثيوبيا وعدد من الدول الأفريقية الأخرى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، ورافقه خلالها وفد من رجال الأعمال وخبراء الزراعة والمياه.

ويشار إلى أن معظم دول حوض النيل، عدا السودان ومصر، تحصل على حاجتها من المياه من البحيرات العذبة والأنهار الموجودة في أراضيها، ولكثرة هطول الأمطار فيها، بينما يعتمد السودان على مياه النيل بنسبة ٧٧٪ ومصر بنسبة ٩٧ ٪.

كما أن لإسرائيل علاقات قوية مع كل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا، ولديها العديد من البرامج الثنائية في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وتعمل على إقناع الإثيوبيين لاستكمال المشاريع المشتركة التي كان العمل فيها قد توقف، ومن بينها إقامة أربعة سدود على ذ١ذذذ الحقيقية في الماضي والحاضر والمستقبل".

موقف السودان

أوضح السودان موقفه في اجتماع شرم الشيخ بعدم موافقته على التوقيع أو الانضمام إلى اتفاقية لا تتضمن المحافظة على الاستخدامات والحقوق الحالية لأي دولة من دول الحوض، وأن السودان يعترف بحقوق كل دول الحوض في الاستفادة من مياه النيل طبقاً لقواعد القانون الدولي.

وعبر السودان عن رغبته في استغلال ما تبقى من حصته في مياه النيل، واقترح لمواجهة مشكلة مياه النيل البحث عن حل يقوم على مبدأ الشراكة بين دول المنبع ودول المصب، من خلال إقامة مشاريع تنموية حقيقية تعود بالفائدة للجميع، وكذلك ترشيد استعمال المياه، والبحث عن مصادر بديلة، ومعالجة مشكلة التزايد السكاني، والسعي لبناء سدود كبيرة وصغيرة للحد من هدر المياه، وإقامة مشاريع مثل تحلية مياه البحر، واستغلال مياه الصرف الصحي، وتشريع أنظمة قوانين تحاسب على هدر المياه.

ووفقاً لما جاء على لسان وزير الري والموارد المائية السوداني فإن السودان سيعمل خلال المرحلة القادمة على توحيد الرؤى وتعزيز التعاون بين دول الحوض وتأمين حقوقها من المياه.

التعاون بين دول حوض النيل

يشمل التعاون بين دول حوض النيل في إطار مبادرة حوض النيل يشمل مشاريع ذات منافع مشتركة، وبناء خزانات ومشاريع الربط الكهربائي، إضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية، مثل مشاريع مكافحة التصحر والجفاف، ومساقط توليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في إثيوبيا.

ويوجد مشروع للربط الكهربائي بين دول حوض النيل الست الواقعة في شرق أفريقيا مع السودان، إضافة إلى مشاريع الأمن الغذائي عن طريق الزراعة المروية والمَطَرية، وتم إقرار كل هذا التعاون في مبادرة حوض النيل، ويجري الآن إعداد الصيغ لدراسة هذه المشاريع لتحقيق التعاون بين كافة دول الحوض.

وفي إطار مبادرة حوض النيل تم تكوين مجلس وزاري من وزراء مياه دول الحوض، وكذلك لجنة المياه التجارية، لتساعد المجلس الوزاري لبلورة هذه المشاريع لتحقيق وتعزيز

التعاون، كما تم الاتفاق على حل أي نزاع مائي بين دول الحوض بالطرق الودية دون اللجوء إلى استعمال القوة، وتساهم الصناديق الدولية والدول المانحة والغنية في تحويل هذه المشاريع لصالح شعوب دول الحوض.

وفي هذا الصدد تكونت لجنة "الإنترو" وهي لجنة فنية تتكون من إثيوبيا والسودان ومصر، ومقرها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ومهمتها بلورة هذه المشاريع المشتركة بين دول الحوض.

ولعل أهم مقررات مبادرة حوض النيل هو اتفاق جميع الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات جماعيا، بما يؤمن للجميع الحق في التوصل إلى حلول مرضية متفق عليها لكل الخلافات التي قد تنشأ بينهم، ولهذا فإن انفراد خمس من الدول الأعضاء في المبادرة بالتوقيع على الاتفاق الجديد في عنتبي في أوغندا يهدد بنسف ما تم التوافق عليها جماعيا في مبادرة حوض النيل، ويعيد التعاون بين الدول الأعضاء خطوات عديده إلى الوراء.

تقويم

رغم ما يظهر من خلاف بين دول حوض النيل، إلا أنه لو تم ترشيد استخدام مياه النيل وتوزيعها فإنها ستكفي كل دول الحوض بكل احتياجاتها المائية المشروعة، ويحقق التعاون والتكامل في توزيع المشاريع وتحقيق منافع إضافية لها، وبمثلها سيتحقق لكل من إثيوبيا ومصر وفر كبير من مشروع بناء السدود في أعالي الهضبة الإثيوبية؛ حيث سيتم توليد كميات مقدرة من الطاقة الكهربائية المائية، يتم تصديرها من إثيوبيا لكل من مصر والسودان، وقد تم بالفعل ربط شبكات الكهرباء في الدول الثلاث، كما يتيح التعاون بين هذه الدول استثمار بعض الأراضي المنبسطة في سهول واسعة لتوفير احتياجات شعوبها من الغذاء.

وعلى ما تقدم، فإن دول حوض النيل التسع، وتضاف إليها أرتريا كمراقب، ينبغي أن تعمل من جديد لتحقيق التوافق والتكامل فيما بينها لتوفير الأمن والرخاء لشعوبها، من خلال إعادة تفعيل مبادرة حوض النيل التي تضمن لكل الدول الأعضاء فيها توفير كل احتياجاتها المائية المشروعة.

المقالات والتقارير

اتجاهات تطور الأزمة المالية الدولية
المؤشرات والدلالات عام ٢٠١٠*

تقديم

شهدت الأزمة المالية الحالية تداعيات وأحداثا متتالية أقرب ما تكون إلى سلسلة العقد التي تساقطت واحدة بعد الأخرى بسبب ضعف في هيكلها؛ فقد كانت البداية في قطاع العقارات وما شابه من تراخٍ في قيود الإقراض ورغبةٍ في التخلص من المخاطر ببيع هذه العقود العقارية، أي التوريق أو بيع الدَّيْن المنهي عنه شرعا، حتى أصبحت الاقتصادات الغربية أقرب إلى الهرم الذي يقف على رأسه، حيث يمثل الرأس حجم الأصول الحقيقية، بينما القاعدة المرتكزة على هذا الرأس هي الديون المتراكمة، إنْ سقط جزء منها لسبب أو لآخر انهارت بأكملها.

ثم انتقلت الأزمة إلى المصارف التي كانت تتاجر بالعقود العقارية وبالمضاربات في أدوات استثمارية عالية المخاطر، أو المشتقات بأنواعها، فهبطت قيمة أصولها، وبما أن قيمة خصومها ثابتة، بحسب نظام الفائدة المعمول به، فقد جعلها هذا عرضة لإعلان الإفلاس.

ثم انتقلت الأزمة إلى قطاع السلع، فبدأت أسعار السلع في التراجع لأنها كانت مصطنعة بسبب المضاربات، فارتفاع أسعار النفط إلى ١٥٠ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٨ لم يكن لأسباب موضوعية، بل لأن المضاربين لم يكونوا يشترون النفط لاستخدامه وإنما لبيعه لاحقا للمصافي من غير استلامه، وعندما تراجعت أسعار السلع وأصول المصارف بدأت أسواق المال بالتراجع معها، وهكذا انخفضت كافة مؤشرات أسواق المال.

وأخيرا حلت الأزمة بكل انعكاساتها السابقة على الاقتصاد الحقيقي، حيث بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع، ومعها تزايدت معدلات البطالة، وانخفض حجم التجارة الدولية، وتراجع الاستهلاك الذي كان معتمدا على ثروة ورقية تهاوت مع انهيار أسعار الأسهم، وانتشر الشعور بعدم الثقة، وتدخلت الحكومات ببرامج إنقاذ مختلفة لإيقاف هذا الانهيار، وما زالت هذه الأزمة تلقي بظلالها على اقتصادات دول العالم، وقد

---

* **د. يوسف اليوسف**/ المشرف على موقع دار السلام.

كانت أزمة اليونان، وما تحمله من مخاطر للاقتصادات الأوروبية، حلقة أخرى في هذه الأزمة المفتوحة، لذلك فإن هدفنا في هذا التقرير المختصر هو أن نبدأ بفهم الظروف الموضوعية التي أوصلت العالم إلى الأزمة الحالية اعتقادا منا أن هذه الأزمة ما كانت لتحصل، أو بهذا الزخم على الأقل، لو أن السياسات الاقتصادية كانت تقوم على مبادئ صحيحة، أو بحسب اللورد كينز: "إن أفكار الاقتصاديين وفلاسفة السياسة، سواء في حالة خطأها أو صوابها، هي أقوى مما يتصور عادة، والحقيقة أن العالم لا يحكمه شيء غيرها"[1].

ثم ننتقل بعد ذلك لتقييم المدى الذي وصلت إليه دول العالم في عملية إنعاش اقتصاداتها، مع التركيز على دول الشرق الأوسط، خاصة العربية منها، ونختم التقرير بالحديث عن أهم مرتكزات الإصلاح للنظام الاقتصادي الحالي بفلسفته وأدواته وقيمه، كل ذلك لتجنب تكرار هذه الأزمات، ولتقليل حدتها وتكاليفها في حال حدوثها مستقبلاً.

أولا: خطورة الأفكار

قبل حصول الكساد الكبير في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي كانت السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول الصناعية تقوم على افتراضات النظرية الكلاسيكية التي يعتقد أصحابها بأن نظام السوق هو أفضل النظم لتحقيق أفضل استغلال لموارد المجتمعات، وأكثر من ذلك الاعتقاد بأن هذا النظام قادر على تصحيح أي أزمات تواجهه، فعلى سبيل المثال، عند حدوث ركودٍ اقتصادي فإن البطالة تزداد مؤقتاً، وكذلك تتراكم المنتجات لدى الشركات بسبب قلة الطلب، وهنا تبدأ آليات السوق في التصحيح، فالعمال العاطلون عن العمل يجدون أنفسهم مضطرين لتخفيض أجورهم، وأصحاب المؤسسات الذين تكدست السلع في مخازنهم، يبدؤون بتخفيض أسعار سلعهم، وكان أصحاب هذه النظرية يؤكدون أن تأخر عملية التصحيح يكون بسبب عدم مرونة الأسعار، أو بسبب الاحتكارات، أو بسبب تدخل الدولة، أو مزيج منها، ولكن الكساد

1. John Maynard Keynes , The Collected Writings of John Maynard Keynes. vii , p.383. Macmillan/Cambridge University Press for the Royal Economic Society, vol.vii, p.383. 1971-89.

الكبير الذي واجهته دول العالم أثبت أن هذه النظرية ليست بالكمال الذي يصفها به أصحابها، وأن السياسات التي بنيت عليها لم تكن صحيحة، فالكساد الكبير الذي بدأ بانهيار أسواق المال في الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة من ٣,٢٪ عام ١٩٢٩ ليصل إلى ٢٥٪ تقريباً عام ١٩٣٣، وانخفض دخل الفرد الأمريكي بحوالي ٥٢٪ خلال الفترة نفسها، وقد أدت تلك الأزمة إلى إفلاس حوالي ٢٠٪ من البنوك الأمريكية[١].

ولم يخرج الاقتصاد الأمريكي من أزمته تلك إلا بعد تدخل إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك روزفلت على مستويين مهمين انبثقا من مقترحات تقدم بها الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز: **الأول** تمثل في زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية كالطرق والصحة والتعليم وغيرها، وقد كان الهدف من هذا الإنفاق إنعاش الاقتصاد وتدوير عجلته مرة ثانية، أما **الثاني** فقد كان رزمة من التشريعات والقوانين، من بينها تأمين الودائع، ومنع المصارف من بيع الديون العقارية، وإقرار قانون "غلاس- ستيغال" الذي يفرق بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية، وإنشاء نظام الضمان الاجتماعي، وتأسيس هيئة رقابة أسواق المال، وتقوية الموقف التفاوضي للعمال، وتحسين ظروف العمل.

وكان هدف التدخل الثاني وضع صمامات أمان تمنع حدوث هذه الأزمات الكبيرة، ونتيجة لذلك بدأ الاقتصاد الأمريكي يستعيد عافيته ليصل إلى أعلى نمو له خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٣- ١٩٣٩[٢].

وقد استمرت الحكومات بالعمل في (الإطار الكينزي) ببعديه: الإنعاشي والرقابي، حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي، عندما بدأت النظرية الكلاسيكية تطل برأسها من جديد تحت مسميات "النظرية الكلاسيكية الجديدة" أو "إجماع واشنطن"، وكان من أهم نتائجها انحسار دور الدولة الرقابي والاجتماعي، وهكذا لم يبق من وصفة كينز إلا الدور الإنعاشي، وهكذا بدأت الأزمات المالية تتعاقب وتزداد وتيرة وتكاليف حتى وصلنا إلى الأزمة الحالية.

1. Paul Davidson (2009) . **The Keynes Solution.** Palgarve Macmillan: New York, pp.10-11.
2. Paul Davidson(2009) , ibid, p.15.

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن نتائج عملية الإنعاش التي قامت بها دول العالم لاقتصاداتها نتيجة للأزمة الحالية، لا بد لنا من التوقف قليلا عند أهم أبعاد الأزمة الحالية، حتى تتضح للقارئ أوجه الشبه بينها وبين الكساد الكبير، وكيف أن تراجع دور الدولة الرقابي أو الوقائي الذي اقترحه كينز كان أحد أهم أسباب هذه الأزمة، وهذا ما أكده السيد ألين جرينسبان، محافظ المصرف المركزي الأمريكي السابق، وأكثر الناس تحيزا لقوى السوق، عندما أقر، وهو يتحدث أمام أعضاء الكونغرس يوم ٢٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٨ عن الأزمة الحالية، بخطأ اعتقاده السابق بأن الرقابة على أسواق المال ليست مطلوبة[١].

هناك إجماع بين أهل الاقتصاد وصانعي القرار، خاصة في الدول الغربية، حيث كانت بدايات هذه الأزمة المالية، بأن جوهر هذه الأزمة هو زيادة السيولة بشكل مفرط وغير عقلاني، والناتج عن إقراض غير مسؤول من قبل القطاع المصرفي[٢].

ويعود الإقراض المفرط، في رأي هذه الجهات، إلى أسباب عدة، منها ما يتعلق بكليات الاقتصاد العالمي، مثل الاختلالات في موازين المدفوعات، وما نتج عنها من تراكم في احتياطيات الدول، وانخفاض سعر الفائدة، ومنها ما يتعلق بجزئيات الاقتصاد، كتشوُّه نظام الحوافز وقياس المخاطر والرقابة[٣].

وفيما يتعلق بالاختلالات في ميزان المدفوعات لا بد من التذكير بأن الفترة ما بين ١٩٩٩ ومنتصف عام ٢٠٠٧ شهدت ارتفاع العجز في الميزان التجاري الأمريكي إلى ٤,٦ تريليون دولار، وهي تعبر عن حجم المدخرات التي تدفقت من الدول النامية، خاصة الصين واليابان والدول النفطية، لتستثمر في الاقتصاد الأمريكي، وقد تعددت التفسيرات لهذا التدفق المالي إلى الولايات المتحدة ما بين وجود فائض من المدخرات في الدول النامية لا توجد مجالات استثمارية مجدية له، مرورا بالرغبة في الحفاظ على أدوات استثمارية ذات مخاطر منخفضة وسيولة عالية، والسعي من أجل تجنب الارتفاع في قيمة العملة المحلية إذا تم إنفاق هذه الفوائض محليا، وما ينتج عنه من تضخم، وانتهاء بضمان وجود احتياطات كافية لمواجهه الأزمات المالية وما يرافقها من هروب لرؤوس الأموال الأجنبية.

1. Paul Davidson (2009), ibid, pp.4-5.
2. BIS Annual Report 2008/09, pp.7-10.
3. BIS Annual Report 2008/09, p.4.

وبصرف النظر عن مبررات هذا التدفق المالي من الدول النامية إلى الولايات المتحدة، فهو قد وفر سيولة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي، ساهمت في التوسع النقدي غير المسؤول، خاصة أن أغلب الإنفاق كان استهلاكيا وليس استثماريا، يولد عوائد لخدمة هذه الديون الأمريكية.

ورافقت هذه السيولة سياسة نقدية اتصفت بانخفاض سعر الفائدة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لتجنب أي ركود اقتصادي، ولبناء الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين، وهذا المزيج من تدفق الأموال وانخفاض كلفة الاقتراض كان سببا مهما في زيادة عمليات الإقراض في السنوات التي سبقت الأزمة الحالية، وليس في الولايات المتحدة فقط، وإنما في بقية الدول الصناعية[١].

وكانت هناك أسباب تتعلق بالاقتصاد الجزئي، كما ذكرنا سابقا، فهناك بداية تشوهات في نظام الحوافز الذي يعمل النظام الاقتصادي الحالي في ظله، لأن مستهلكي الخدمات المالية يعانون من أمية اقتصادية وعدم معرفة بطبيعة عمل وأداء المؤسسات المالية التي تدير أموالهم، أو الشركات التي يقومون بشراء أسهمها، ومديرو الشركات والمساهمون فيها ليسوا عرضة للمخاطر المالية؛ حيث إنهم يحققون مكاسب وعلاوات من زيادة القروض والسيولة والمضاربات المالية، أما الخسائر فإنها تقع على المودعين ومؤسسات تأمين الودائع، أو الموازنات الحكومية التي تقوم بإنقاذ المؤسسات المالية المأزومة.

ويمتد هذا الاختلال في نظام الحوافز إلى مؤسسات تقييم الأدوات الاستثمارية ومؤسسات الرقابة، وحتى إلى وسائل الإعلام التي كانت تحقق مكاسب من الازدهار والتوسع المالي، ولكنها لا تتحمل أي مخاطر في حال حدوث الأزمات المالية، ما جعلها دائما تشجع على زيادة القروض والسيولة، حتى لو كانت غير مبررة اقتصاديا[٢].

وإضافة إلى مشكلة تشوه الحوافز، يعاني النظام المالي الحالي من استخدام أدوات استثمارية تتستر وراء النماذج الرياضية، وتفترض أن المستقبل هو تكرار للماضي، وتحمل مخاطر كبيرة، حتى إن الملياردير الأمريكي وارن بوفيت أطلق عليها عام ٢٠٠٢ اسم "أسلحة الدمار المالي الشامل"، نظرا لأنها أدوات تغلب عليها المراهنات وعدم

1.BIS Annual Report 2008/09, p.5.

2. Dean Baker (2009) . **Plunder and Blunder.** Polit Point Press , Sausaliton : CA, pp.98-104.

التيقن وتعميق المخاطر، ونتائجها تكون عادة كارثية على الاقتصاد الحقيقي[١].

وأخيرا أدت قلة موارد السلطات الرقابية، وعدم قدرة طاقاتها البشرية على متابعة التطورات السريعة في الأدوات الاستثمارية، إضافة إلى شعور السياسيين بعدم أهمية الرقابة انطلاقا من ثقتهم في نظام السوق، أدت كلها إلى ضعف أداء المؤسسات الرقابية، وتزايد حجم المعاملات المالية التي لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة في السنوات الأخيرة[٢].

وكما طالب كينز في ثلاثينيات القرن الماضي بتدخل الدولة من خلال سياسات مالية توسعية تساعد على إنعاش الاقتصاد، وبوضع السياسات الوقائية لتقليل تكرار هذه الأزمات، كرر كثير من الاقتصاديين المعاصرين المطالب ذاتها، وهم بذلك يؤكدون مرة أخرى أهمية دور القطاع العام في ترشيد أداء القطاع الخاص ورقابته؛ فهذا بول كروجمان، أستاذ الاقتصاد بجامعة برينستون الأمريكية، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٨، يكرر الوصفة الكينزية قائلا: إن على حكومات الدول أن ترفع من نفقاتها على مشاريع البنية الأساسية، وتقوم بتعويض العاطلين عن العمل، وإعادة هيكلة العقود السكنية لإبقاء العائلات في بيوتها[٣].

ويؤكد جورج سورس، أحد أبرز المتعاملين في أسواق المال، إخفاق آليات السوق بقوله: "إن معالم الأزمة المالية الحالية تشير إلى أنها ليست بسبب صدمة خارجية، كالأوبك مثلا، وإنما هي أزمة ولدّها النظام نفسه"[٤].

ثانيا: نتائج جهود الإنعاش

إن آثار الأزمة على دول العالم لم تكن متشابهة من حيث القطاعات التي أصابتها، ولا من حيث حجم هذه الآثار، لأن دول العالم تتفاوت من حيث مكونات هياكلها الاقتصادية، فقطاع الخدمات المالية يمثل حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي في بريطانيا، بينما لا تزيد هذه النسبة على ٨٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمثل تتفاوت دول العالم من حيث حجم قطاعها العقاري، أو درجة اعتمادها على المواد الأولية أو أهمية

1. Warren Buffet, Berkshire Hathaway 2002 Annual Report, p.15.
2. BIS Annual Report 2008/09, p.10
3. Paul Krugman, 'Let's get fiscal', New York Times , 17 October 2008.
4. George Soros,'The Crisis & What to do About It', New York Review of Books, 4 December 2008.

السياحة، وبما أن درجات وأشكال تأثر الدول بالأزمة الحالية متفاوتة فلا بد أن نتوقع نفس التنوع في درجات الإنعاش لهذه الاقتصادات، وقد تنوعت أدوات الإنعاش في العالم بين الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية وتأمينات الودائع، وشراء بعض أصول المصارف التجارية، وتوفير الضمانات الاجتماعية، وتسهيل الأرصدة الخارجية إن وجدت، وبيع السندات إلى شرائح المجتمع.

وبالمثل تنوعت النتائج الأولية لهذا الإنعاش على اقتصادات العالم كما تشير أحدث البيانات، فبحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فان اقتصادات العالم بدأت تتعافى من الأزمة المالية الحالية، وإنْ بدرجات متفاوتة، حيث تتفاوت توقعات الصندوق حول النمو الاقتصادي المتوقع خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ بين ١٠٪ في بعض هذه الدول والنمو السالب في دول أخرى[١].

هذا التفاوت الكبير في درجات الإنعاش المتوقع في العالم يعكس التفاوت في القنوات التي أثرت من خلالها هذه الأزمة على الدول، وتشير كذلك إلى تفاوت قدرات هذه الدول في التعامل مع آثارها، فعلى سبيل المثال بدأت الأزمة في الدول الصناعية في القطاع المالي، ثم انتقلت إلى القطاع الحقيقي، وكذلك انتشرت جغرافيا إلى بقية دول العالم، أما في كثير من الدول النامية فقد بدأت بوادر هذه الأزمة في الاقتصاد الحقيقي، ثم انتقلت إلى القطاع المالي؛ فالدول النفطية تأثرت في البداية بتراجع صادراتها النفطية وأسعارها، وبتآكل استثماراتها الخارجية في الصناديق السيادية، والدول غير النفطية، كمصر والأردن، تأثرت بتراجع تحويلات العاملين من أبنائها في الخارج، وبعض هذه الدول والمدن التجارية، كدبي مثلا، تأثرت بخروج الأموال المستثمرة فيها، وهكذا انتقلت الأزمة من القطاع الحقيقي لتؤثر بعد ذلك على القطاع المالي والمصرفي.

وتفاوتت الدول كذلك في كيفية تعاملها مع الأزمة؛ فالدول الغربية استطاعت بحكم إمكاناتها المادية وتعاونها، وتطور سياساتها المالية والنقدية، أن تحتوي الأزمة بسرعة، وأن تضع الأرضية اللازمة لإنعاش اقتصاداتها بتوفير السيولة وإعادة الثقة إلى نظامها المصرفي، وكذلك بمعالجة الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة على الطبقات الفقيرة.

1. IMF(2010) . **World Economic Outlook,** April 2010, p.43.

أما الدول النامية فلم تستطع أن تحقق نفس النتائج، نظرا لفقرها وغياب التعاون بينها، وعدم قيام المنظمات الدولية بدور فاعل في مساعدتها، الأمر الذي دفعها إلى المقايضة بين توفير الموارد اللازمة لاحتواء الأزمة وبين توجيه تلك الموارد لمشاريع تحقق النمو الاقتصادي المستقبلي[١].

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن الانتعاش في منطقة الشرق الأوسط جيد مقارنة ببقية مناطق العالم، ولكنه لا يزال متفاوتاً، واستمراريته غير مؤكده، أما محركاته فهي مزيج من الارتفاع في أسعار النفط وإيراداته، ومن برامج الإنفاق الحكومي التي بادرت بها هذه الدول منذ بداية الأزمة[٢]، فمتوسط النمو المتوقع في هذه المنطقة خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ يعادل ٤,٥٪ و٤,٨٪ على التوالي، ومن المتوقع أن يكون معدل النمو في الدول المستوردة للنفط أكبر مما هو عليه في الدول المصدرة له؛ إذ إن النمو المتوقع للمجموعة الأولى خلال العامين المذكورين هو ٤,٦٪ و٥,٢٪، بينما النمو المتوقع للمجموعة الثانية يعادل ٤,٥٪ و ٤,٦٪ على التوالي[٣].

غير أن هناك بعض مناطق الشرق الأوسط التي لا زال النمو الاقتصادي فيها دون المتوقع بسبب ضعف النظام المصرفي، أو عمق أزمة القطاع العقاري، كما هو الحال في دبي والكويت، أو لأن الصادرات وعائدات السياحة وتحويلات العاملين والمردود من التجارة مع أوروبا لا زالت منخفضة، كما هو الحال في تونس والمغرب، وحتى في داخل كل من المجموعتين المذكورتين أعلاه هناك تفاوت في معدلات النمو المتوقع خلال العامين القادمين، فعلى سبيل المثال تشير تقديرات الصندوق إلى أن قطر هي في مقدمة الدول المصدرة للنفط من حيث الإنعاش، فنموها المتوقع للعام ٢٠١٠ يصل إلى ١٨,٥٪، بسبب زيادة إنتاجها من الغاز، وبسبب زيادة نفقاتها الاستثمارية، أما السعودية والكويت فإن نموهما المتوقع عام ٢٠١٠ هو ٣,٧٥٪ و٣٪ على التوالي، ويعود هذا النمو إلى زيادة إنفاق الدولتين في مشاريع البنية الأساسية، أما الإمارات فإن النمو المتوقع فيها لن يزيد على ١,٢٥٪ للعام نفسه، بسبب التراجع المستمر لقطاع العقارات.

1. Joseph E . Stieglitz et al (2010) , The Stiglitz Report : reforming the international monetary and financial systems in the wake of the global crisis, The New Press: New York, p.2.
2. IMF(2010) , ibid, pp.60-61.
3. IMF(2010) , ibid, p.65, Table 2.7.

أما في مجموعة دول الشرق الأوسط المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن يكون نمو مصر حوالي ٥٪ عام ٢٠١٠، و٥,٢٥٪ عام ٢٠١١، نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية، أما المغرب وتونس فإن نموهما المتوقع هو ٣,٣٥٪، و٤,٥٪ عام ٢٠١٠، و٤,٥٪ و٥٪ في عام ٢٠١١ على التوالي، ذلك على افتراض استمرار تحسن كل من قطاعات السياحة والاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين في الخارج وزيادة الصادرات.

ومن المتوقع أن يكون النمو السنوي في كل من الأردن ولبنان هو ٤,١٪ و٦,٠٪ عام ٢٠١٠، و٤,٥٪ في كلا البلدين عام ٢٠١١ على التوالي، ولا شك أن النمو في هذين البلدين سيتأثر بحجم الإنفاق الحكومي، وسيتأثر كذلك بالسياحة وبتحويلات العمالة في الخارج، إضافة إلى المساعدات بأشكالها[١].

غير أن هذه التوقعات حول معدلات النمو ليست حتمية، فهي تعتمد على ما يحدث في الدول الصناعية، فإذا لم يستمر النمو الاقتصادي في تلك الدول في التحسن، فإن ذلك سينعكس سلبا على أسعار الصادرات وإيراداتها، وعلى الموازنات العامة لهذه الدول، وسينعكس كذلك سلبا على حجم السياحة، وستعتمد على حجم النفقات الحكومية، ويمكن أن تتأثر كذلك بالكيفية التي ستتم بها معالجة ديون إمارة دبي التي قد تكون لها آثار سلبية خاصة إذا تم إعادة تقييم هذه الديون[٢].

وجدير بالذكر أن قدرة حكومات منطقة الشرق الأوسط، خاصة الدول المستوردة للنفط، على الاستمرار في تنشيط الاقتصاد محدودة، لأنها ستؤدي بعد فترة إلى تراكم الدين العام الذي يؤدي بدوره إلى مشاكل متعددة، وبالتالي فإن هذه الدول واقعة بين مطرقة نفقات الإنعاش وسندان زيادة الدَّين العام، وإن كنا نرجح أنها ستعطي الأولوية للإنعاش.

لذلك التعاون الإقليمي بين دول المنطقة مهم جداً في هذه الفترة، خاصة فيما يتعلق بتدفق الفوائض النفطية إلى الدول العربية الأخرى ودول المحيط كتركيا، وذلك إما بالإنفاق على مشاريع البنية الأساسية، أو الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي، أو بتشجيع السياحة الإقليمية، وكذلك بزيادة حجم العمالة العربية والإسلامية التي تعمل في منطقة الخليج، لأن ذلك سيرفع من حجم التحويلات إلى بلدانهم الأصلية، وأنه سيمهد

1. IMF(2010), ibid, p.62.
2. IMF(2010), ibid, pp.62-63.

لقيام منطقة تجارة حرة بين الدول العربية ودول الجوار الإسلامي، وهي الحد الأدنى من صور التكامل الاقتصادي الذي قد تتبعه خطوات أخرى أكثر تطوراً.

إذن، صحيح أن كثيراً من دول العالم، بما فيها دول الشرق الأوسط، قد تراجعت عن حافة الهاوية الاقتصادية، وبدأت بتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة، وإن كان من غير زيادة في التوظيف، كما هو حال بعض الدول، غير أن تقارير منظمة العمل الدولية تشير إلى أن حوالي ٢٠٠ مليون عامل، أغلبهم من الدول النامية، سيقعون في فخ الفقر نتيجة للأزمة الحالية إذا لم يتم تدارك الأمر، وتؤكد هذه المنظمة أن البطالة قد تزداد بحوالي ٣٠ مليوناً في عام ٢٠٠٩، مقارنة بعام ٢٠٠٧، بل وقد تصل هذه الزيادة إلى ٦٠ مليوناً إذا تفاقمت الأزمة[1].

لكل هذه الأسباب، فإن الإنعاش المؤقت لاقتصادات العالم قد لا يستمر إذا لم تبن الثقة لدى جميع الأطراف المحلية والدولية من خلال برنامج إصلاحي يعالج جذور هذه الأزمة، وهذا هو الموضوع الذي سننهي به تقريرنا.

ثالثا: مرتكزات الإصلاح المالي

تشير مختلف الدلالات والمؤشرات إلى أن الاقتصاد العالمي في طريقه إلى التعافي المشوب بالحذر، خوفا من عدم تحقق بعض التوقعات، أو حصول بعض الانتكاسات، أو ظهور مزيد من الانهيارات، ولكننا نعتقد أن الاقتصاد العالمي قد تجاوز المرحلة الحرجة مؤقتا على الأقل، غير أنه من المفيد التذكير بأن ما حصل حتى الآن لا يتعدى المسكنات التي تعالج أعراض المرض، دون أن تتعرض لأسبابه الجوهرية.

لذلك فإنه يمكن تعميق الانتعاش الحالي وتأكيد استمراريته إذا بادرت دول العالم مجتمعة ومنفردة لوضع صمامات الأمان الضرورية لتجنب تكرار هذه الأزمات، ولتقليل تكاليفها عندما تحصل.

ومن هنا فإنه لا بد من التأكيد على أن القطاع المالي هو قطاع خادم للقطاع الحقيقي، فالناس لا يقومون بالمعاملات المالية لذاتها، وإنما لأنها تساعد على توفير المسكن والطعام والمواصلات، وغيرها من السلع والخدمات التي ترتقي بمستوى معيشة الإنسان.

1. Joseph E . Stieglitz et al (2010),ibid, p.2.

والمطلوب، إذاً، هو الحرص على ضبط القطاع المالي من حيث حجمه، والموارد التي يستخدمها، والكيفية التي يستخدم بها هذه الموارد، حتى يظل تابعا للقطاع الحقيقي بدل أن يكون رائدا له، بل ومسببا لأزماته، كما حصل في الأعوام الأخيرة[١].

وإن وضع هذا القطاع في حجمه الطبيعي يضعف من قدرته على التأثير السياسي الذي يعطل فاعلية السلطات الرقابية خدمة لمصالح العاملين فيه على حساب مصالح المجتمع بأكمله[٢]، ورغم أن الإصلاحات المالية المطلوبة واسعة ومتنوعة وتشمل الفكر والمؤسسات والسياسات والقيم إلا أننا سنشير في ما يلي إلى أهمها:

أولا: لا بد من فرض نوع من الرقابة على المؤسسات الكبيرة التي تجنح إداراتها جنوح للمخاطرة وسوء استغلال موارد المجتمع، لأن هذه الإدارات على قناعة بأن الحكومة ستجد نفسها ملزمة بإنقاذها إذا تعرضت للخسائر، نظرا لأن لإفلاس هذه المؤسسة الكبيرة آثارا متشعبة على بقية الاقتصاد، وهذا ما حدث على سبيل المثال في حالة أكبر مؤسسة تأمين أمريكية، وهي AIG التي كانت على حافة الإفلاس في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨، بسبب مضاربتها في أدوات استثمارية عالية المخاطر، مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى إنقاذها بمبلغ يقدر بحوالي ١٨٠ مليار دولار[٣]، وقد يكون عدم السماح لمؤسسات كهذه بالظهور من البداية أجدى، من خلال تجزئتها وتعميق المنافسة في مجال عملها ما لم تكن هناك مبررات فنية أو اقتصادية لوجودها، كالاحتكارات الطبيعية.

ثانيا: لا بد من تعديل نظام الحوافز المعمول به حاليا في ما يتعلق بمكافآت المديرين، ورسوم مؤسسات التدقيق والتقييم، ورسوم مؤسسات القروض العقارية، وبما يجعل هذه الأطراف أكثر مسؤولية ومشاركة في المخاطر الناتجة عن قيامها بأدوارها، حتى لا يتكرر ما رأيناه في الأزمة الحالية من مضاربات بأموال المودعين، وتوقيع عقود عقارية غير مبررة، واستخدام أدوات استثمارية غير مجدية، فلا يمكن أن نتوقع من جهات تقييم الأدوات الاستثمارية أن تكون محايدة وتقدم معلومات صحيحة للمستثمر إذا كانت تقبض رسومها وتروج لمنتجات المؤسسات المالية التي يفترض فيها مراقبتها وتقييم منتجاتها، كما هو حال هذه الجهات في الوقت الحاضر[٤].

1. Joseph E . Stieglitz et al (2010) ,ibid, p.57.
2. Dean Baker (2010) , **False Profits,** PoliPointPres: Sausalito ,CA., p.81.
3. Dean Baker (2010),ibid, p.144.
4. Joseph E . Stieglitz et al (2010) , ibid, pp.97-99.

ثالثا: صحيح أن الابتكارات مطلوبة في أدوات الاستثمار حتى يقوم النظام المالي بدوره بكفاءة، غير أن الابتكارات التي حصلت في أسواق المال في السنوات الأخيرة لم تساعد على تطوير هذا القطاع، ولم ترفع من كفاءة استغلاله لموارد المجتمع، ولم تساهم في حسن إدارته للمخاطر، وإنما أدت إلى عدم استقراره وتعرضه لأزمات متتالية وعالية التكاليف، وهذا هو الذي دفع (وارن بوفيت) إلى إطلاق مصطلح "أسلحة الدمار المالي الشامل" على هذه الأدوات، لذلك فإن المطلوب أن يكون للرقابة دور في التأكد من جودة هذه الأدوات وسهولتها وانخفاض مخاطرها.

رابعا: هناك ضرورة لضبط حجم المضاربات التي تؤدي إلى تكوُّن الفقاعات وانفجارها، وما يتبعها من تكاليف اقتصادية واجتماعية، وقد يكون أحد الحلول العملية هنا هو فرض ضريبة على المتاجرة في أسواق المال لتحقق إيرادات للدولة في نفس الوقت الذي تساهم فيه بتقليل المضاربات، علما أنه عُمل بهذه الضريبة سابقاً في كثير من الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حتى بدأت الرقابة تتراجع منذ أكثر من عشرين عاما.

خامسا: إن استخدام نظام الفائدة المعمول به في العالم اليوم هو من أهم أسباب عدم الاستقرار الذي يعاني منه النظام المالي، كما أنه سبب رئيس في خلل نظام الحوافز الذي تحدثنا عنه سابقا، وبالتالي فإن التوجه إلى تمويل المشاريع الصناعية والزراعية باستخدام المشاركة والمضاربة بديلا للتمويل بالدين، المعمول به حاليا، سيساعد بشكل كبير في علاج مشكلتي الحوافز وتركز المخاطر.

سادسا: لقد كانت حركة رؤوس الأموال بين دول العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي أحد عوامل عدم الاستقرار، خاصة أموال المضاربات التي تدخل الدول لفترات قصيرة وتخرج منها مخلفة أزمات كبيرة، فهذه الأموال كانت وراء أزمة العملات في شرق آسيا عام ١٩٩٧، وهي وراء أزمة الأسواق المالية الحالية، وقد كانت هناك مقترحات بعد أزمة آسيا طالبت بفرض قيود طويلة المدى على حركة رؤوس الأموال، كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية، وقد رُفضت هذه المقترحات سابقا اعتقادا من قبل البعض أن الدول تستطيع أن تعالج آثار الأزمات المالية بزيادة حجم احتياطياتها الأجنبية، وهذا ما قامت به الدول الآسيوية والنفطية فعلا خلال السنوات الأخيرة، غير أن الأزمة الحالية،

كما يشير بول كروجمان، أثبتت عدم جدوى هذه الاحتياطيات[١].

سابعا: إن الواقع الحالي للمنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية، لا يؤهلها للقيام بدور فاعل في إدارة التجارة والتنمية وحركة رؤوس الأموال العالمية؛ لأن هذه المنظمات أقرب ما تكون إلى الأذرع التي تستخدمها الدول الصناعية لتمرير مصالحها، وهذا ما تؤكده هيمنة هذه الدول على إدارة وأجندة وفلسفة وسياسات هذه المنظمات، وتصادمها مع مصالح الدول النامية؛ فالمناصب العليا في هذه المؤسسات هي حكر على ممثلي الدول الصناعية، وأجندتها توضع بما ينسجم مع مصالح هذه الدول، كما رأينا في الجولات التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية، بل إن سياساتها لا تأخذ في الاعتبار المعطيات الاقتصادية في الدول النامية، فعلى سبيل المثال تنص مواد اتفاق (بازل١) و(بازل٢) على السماح لحركة رؤوس الأموال السريعة، وأموال المضاربات من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي في الدول النامية بشكل كبير، لأن هذه الدول لا تملك أنظمة إدارة المخاطر التي تنتج عن حركة هذه الأموال[٢].

وأخيرا، إن من أخطر ما حصل للاقتصاد، كعلم اجتماعي، خلال الحقب الأخيرة، أنه تحول تدريجيا من فرع يعالج موضوع الاقتصاد السياسي، مع الاعتراف بدور القيم في تحديد غاية الإنسان، إلى علم اقتصاد بحت لا صلة له بالسياسة أو القيم، ثم إلى نماذج رياضية تدعي المنطقية، وهي تقوم على افتراضات واهية وتختزل المستقبل في الماضي، وتخلط بين قوانين الطبيعة وقوانين الاجتماع، بل ما زال كثيرا من مديري المؤسسات المالية غير مدركين لمخاطر النماذج التي يستخدمونها ويفترض بها أن تساعد على إدارة المخاطر.

لذلك فإننا نعتقد أن علم الاقتصاد اليوم في مأزق، وما يؤكد هذا هو أن السياسات التي انبثقت من مفاهيم النظرية الكلاسيكية الجديدة هي التي أدت إلى هذه الأزمات المتتالية، وهي التي عجزت عن إيجاد حلول ناجعة لها، وهذا يعني أن هناك حاجة إلى علم اقتصاد جديد، قد تكون أهم مكوناته وبداياته هو نقض ما فرضه عليه الكلاسيكيون الجدد، والعودة به إلى السياسة، بل وإلى الدين؛ لأن أغلب رواد الفكر الاقتصادي كانوا

1. Paul Krugman (2009), **The Return of Depression Economics And the Crisis of 2008.** W.W. Norton & Company: London, p.190.
2. Joseph E . Stieglitz et al (2010) , ibid, p.111.

يدركون أهمية هذه الأبعاد مجتمعة.

ومما يذكر أن الاقتصادي الشهير كينز كان يتساءل عما إذا كان من الممكن أن تكون هناك قيم من غير دين، ونحن بدورنا نتساءل عما إذا كان من الممكن أن يكون هناك اقتصاد من غير قيم بعد هذه الأزمات المتتالية التي هي في جوهرها أزمات قيم وأخلاق، وليست أزمات قوانين وتشريعات؟!

تركيا وإسرائيل بعد الاعتداء على أسطول الحرية*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن يوم السبت ٥/ ٦/ ٢٠١٠ في مقره في عمّان حلقة نقاشية بعنوان "**تركيا وإسرائيل بعد الاعتداء على أسطول الحرية**" بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين والإعلاميين والسياسيين*، وأدارها **الدكتور بيان العمري**.

جاءت الحلقة إثر التصعيد الإسرائيلي بالهجوم على أسطول الحرية، وعلى متنه مساعدات إنسانية في محاولة لكسر الحصار المفروض على القطاع، وكان الأسطول يُقِلُّ عدداً من الناشطين في حقوق الإنسان، وسياسيين وبرلمانيين ومفكرين، من أكثر من أربعين دولة من دول العالم أجمع، حظيت بينها تركيا بحضور إعلامي وسياسي على مستوى رفيع، وقد أسفر الاعتداء الإسرائيلي عن سقوط عشرات القتلى والجرحى على متن الأسطول، أغلبهم من الأتراك، وعدد آخر من الإصابات بين المشاركين على متنه، ما أدى إلى توتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية، وارتفاع نبرة التصعيد الإعلامي من جانب الحكومة التركية التي عبّرت عن غضب الشارع التركي وحالة الاحتقان السائدة لديه، وما تلا ذلك من خطوات غير مسبوقة بين الطرفين، والمأزق السياسي والقانوني الذي باتت إسرائيل تعيشه نتيجة لهذا التغطرس والتعنت الذي أبدته تجاه الأسطول، إضافة إلى الانطباع العدواني الذي ارتسم في مخيلة الرأي العام والمجتمع الدولي عن السلوك الإسرائيلي.

وحاولت الحلقة استشراف آفاق هذا التأزم في العلاقات بين تركيا وإسرائيل في كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والعسكرية، وما يمكن أن تُلحقه هذه الحالة الموتورة بين الطرفين من امتداد للأزمة، وتناولت الأبعاد القانونية لهذا الاعتداء الإسرائيلي، ومدى

---

* **مركز دراسات الشرق الأوسط**- الأردن.

*. **المشاركون** (هجائيا): **د. أحمد البرصان**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسين بن طلال/ **د. أحمد سعيد نوفل**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك/ **أ. علي أبو السكر**- القيادي الإسلامي وعضو الهيئة الدولية لفك حصار غزة/ **د. محمد الموسى**- أستاذ القانون الدولي في جامعة البحرين/ **أ. موسى الحديد**- اللواء المتقاعد والخبير الاستراتيجي/ **د. بيان العمري**- مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط، مدير الحلقة.

استفادة الجانب التركي منه، والتأثيرات التي يُمكن أن تتشكل لدى المجتمع الدولي نتيجة الهمجية الإسرائيلية، وما ينتج عنها من تشكلات سياسية للمحاور، وقوى تزيد من شعبية المقاومة وتناهض المشاريع الأمريكية-الإسرائيلية، وعن طبيعة الموقف العربي في استغلاله وتوظيفه لهذه الحادثة في الصراع العربي-الإسرائيلي.

وافتتح **العمري** الحلقة باستعراض لما حصل في الآونة الأخيرة من بوادر حقيقية لأزمة تركية- إسرائيلية، ابتدأت في تسلسل زمني إثر العدوان الإسرائيلي على غزة، وما سبق ذلك من حصار غير إنساني للقطاع، وتُوِّجت في الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية.

تناول المحور الأول في الحلقة **"التداعيات السياسية للاعتداء الإسرائيلي"**، على الأطراف الدولية والإقليمية المتعددة، إذ أشار **الدكتور أحمد البرصان** إلى تداعيات الحدث على المستوى الدولي، وعلى الرباعية الدولية، وما يُرافق ذلك من إعادة النظر في حصار غزة ووضعه على الأجندة الدولية، والمظاهرات التي سادت بعض عواصم العالم، خصوصاً الأوروبية منها، ومستشهدا بتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي قال: "إن حصار غزة يجب ألا يستمر"، وتداعيات الموقف على تركيا صاحبة الدور الأكبر في تفعيل الأبعاد القانونية والسياسية، لوضع إسرائيل في مأزق حرج نتيجة تصرفاتها العدوانية، خاصة بعد الدعوة التركية لعقد جلسة في مجلس الأمن واجتماع لحلف النيتو وما تخلل ذلك من حديث تركي صريح، ألقى باللائمة كلها على الجانب الإسرائيلي.

أما عن التداعيات على المستوى العربي، فقد أشار **البرصان** إلى ضعف الاستثمار العربي الرسمي للموقف، مقارنة بالجانب التركي الذي أضفى شرعية للمقاومة، وحاول أن يضع إسرائيل في موقف حرج أمام المجتمع الدولي، ورغم مطالبات فعاليات شعبية وبرلمانية عربية بالانسحاب من مبادرة السلام العربية أو قطع العلاقات مع إسرائيل أو استثمار الحدث لتحقيق مكاسب طالما سعى العرب إليها منذ عقود، إلا أن التزام الأنظمة العربية بما ذهبت إليه القمة العربية الأخيرة من دعم المبادرة العربية للسلام وتفعيلها، أو التزام بعض الأنظمة العربية باتفاقيات سلام مع إسرائيل، أضعف الموقف العربي العام في استثمار الاعتداء الإسرائيلي لصالحهم، مما يؤكد على الفجوة الكبيرة بين الشعوب العربية المتفاعلة والحية وبين أنظمتها الحاكمة.

وفيما يتعلق بتداعيات الموقف على الكيان الصهيوني، أكد **البرصان** على تأزم السياسة الإسرائيلية في مواجهة المقاومة، وما ألحقه ذلك من سلوكيات إسرائيلية غير مقبولة لدى المجتمع الدولي، بل ولدى الداخل الإسرائيلي الذي بات يُعبر عن رأيه بعض الصحفيين بضرورة خطة عمل مشتركة مع مصر وتركيا والسلطة الفلسطينية لإنهاء الحصار المفروض على غزة، بل ويُطالبون القادة الإسرائيليين بالاستقالة نتيجة فشلهم في إدارة الصراع، وتأليب الرأي العام ضدهم.

وفي المحور الثاني من الحلقة "**الأبعاد القانونية للاعتداء وإمكانّات الملاحقة القضائية لإسرائيل**" بيّن **الدكتور محمد الموسى** أن الاعتداء الإسرائيلي اعتداء مركب على القانون الدولي وعلى حقوق الإنسان، فإسرائيل انتهكت سيادة المياه الدولية، وانتهكت السيادة التركية باعتدائها؛ وقتلها مواطنين أتراكا (على سفينة تحمل العلم التركي)، كما أن الهجوم الإسرائيلي يشكل اعتداء تعسفيا بحق الناشطين والحقوقيين، وفيه خرق واضح لحرية الرأي والتعبير المكفولة دوليا، وفيه انتهاك لحق الحياة.

وأكد **الموسى** على ضرورة استثمار الموقف القانوني، برفع دعاوى قضائية ضد إسرائيل، واستغلال البعد القانوني والقضائي في ملاحقتها لما يُعدّ خرقاً واضحاً لكافة القوانين الدولية والأعراف المُتبعة في ذلك.

وقدّم **الموسى** آليات استثمار الموقف من خلال التحرك الدبلوماسي، وتفعيل حقوق أهالي الضحايا للمطالبة بالتعويض الجزائي لهم، ومتابعة كافة الأطراف المعنية بالقضية لدى الأمم المتحدة، كمجلس حقوق الإنسان والجمعية العمومية، ومُشدّدا على اتباع استراتيجية واضحة المعالم في إدانة إسرائيل وملاحقتها قضائياً لكسب الموقف بكافة تفصيلاته وأبعاده السياسية والقضائية.

أما المحور الثالث الذي حمل عنوان: "**انعكاسات الاعتداء على العلاقات التركية-الإسرائيلية**"، فقد قدم فيه **الدكتور أحمد سعيد نوفل** استشرافا لانعكاسات الحدث على العلاقة بين الطرفين، وقدم مجموعة من النتائج المتوقعة، على رأسها أنّ تركيا باتت طرفاً في الصراع العربي- الإسرائيلي، ليُضاف بذلك البعد الإسلامي بقوة للصراع، مما يخدم القضية الفلسطينية ويجعلها عصيّة على التصفية، وليحدث توازنا مع الموقف الإيراني، حيث إن تركيا أكثر قبولا لدى شعوب المنطقة العربية لتجاوزها المصالح والأجندات الخاصة التي اتُهمت بها إيران، كما أن في قطع العلاقات التركية- الإسرائيلية ضربة

لإسرائيل لعدم قدرتها على احتواء الموقف التركي الذي كان صاحب علاقة استراتيجية وبعد إقليمي لإسرائيل، ما يُثبت فشل الأخيرة في إبقاء تحالفاتها ولو بعد زمن طويل، وأن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل ستتأثر بشكل سلبي، بعد أن كانت الأرقام تتحدث عن حجم تجاري متبادل بينهما وصل إلى ملياري دولار عام ٢٠٠٩، كما ستتأثر المشاريع العسكرية القائمة من صفقات لأسلحة أو بنى تحتية أو ما شابه ذلك.

ونبه **نوفل** إلى خطورة أن تعمل إسرائيل على زعزعة الأمن الداخلي التركي من خلال جهاز الموساد، سواء كان ذلك من خلال الاغتيالات أو إثارة البلابل عند أطراف معارضة داخل تركيا.

وفي تعقيب **للأستاذ موسى الحديد** أكد على أن الحدث شكّل تراكما وفرصا للأنظمة العربية، ولكنها لم تستغله بشكل يخدم مصالحها ومصالح شعوبها، وحذر من إشكالية تحول الموضوع إلى مجرد اعتداء على قافلة، ونسيان أساس الصراع والاحتلال والحصار.

وحول الموقف التركي من الحدث أشار **الحديد** إلى ضرورة الانتباه للمصالح التركية وتعارضها أو تقاطعها مع المصالح العربية في المنطقة، مما يعني أن هذا الأمر يحتاج إلى إنضاج بقرارات عربية، وأن النظام العربي معني باستثمار الحدث، وهنا تساءل الحديد عن مدى إرادة الأنظمة العربية وتأييدها للتحرك التركي وهل أن من مصلحة النظام العربي إنهاء الحصار؟

من جانبه أكد **المهندس علي أبو السكر** أن المراقب يقف أمام حدث مهم وليس عابرا أو بسيطا، وهو يشكل انعطافا في تاريخ إسرائيل؛ حيث إن الاعتداء كان على متضامنين من ٤٠ دولة من دول العالم أجمع، وهم مدنيون عزل ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، وقد وقع فيه قتل وجرح وترويع وإرهاب من جانب إسرائيل تجاههم، والاعتداء في الجانب القانوني جريمة خارج المياه الإقليمية لإسرائيل، ولا تبرير له، وفيه انتهاك لسيادة دول، فالجريمة مركبة ضد الإنسانية ومخالفة لقانون المحكمة الدولية، وتُمثل قرصنة دولية، وإرهاب دولة، ولذا لا بد من محاسبة المسؤولين في هذا الكيان المعتدي، وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير حربه ورئيس هيئة الأركان، من خلال القانون الدولي، ومن خلال القانون الوطني في دول عربية شارك منها متضامنون.

وأوضح **أبو السكر** التداعيات الإيجابية لهذا الحدث؛ حيث أشار إلى زيادة انغماس الموقف التركي في القضية الفلسطينية دون اعتبار ذلك موقفاً عابراً، خاصة أنه موقف رسمي وشعبي في آن واحد، وزيادة الوزن الإقليمي لتركيا، وإحداث شرخ كبير في الحصار، وإضفاء مزيد من الشرعية على حكومة حماس وشرعيتها وإعادة الاعتراف بها، وتعرية الكيان الصهيوني، وظهور الانسجام بين المواقف الرسمية والشعبية إلى حد كبير في كثير من دول العالم.

وأكدت الحلقة في ختامها أنّ دخول تركيا في الصراع يُضفي بُعداً إسلامياً يُعزّز الأدوار العربية والإقليمية في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية، وأنّ على العرب استغلال الموقف لتأليب الرأي العام ضد الممارسات والسلوكات التي يمارسها الكيان الصهيوني، في محاولة جادة لسحب البساط من تحته، وتشويه صورته أمام المجتمع الدولي، وشدّد المشاركون في الحلقة على ضرورة دعم الموقف التركي بكل قوة ووضوح، وتشجيعه على اتخاذ التدابير السياسية والقانونية في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية، واستثمار الموقف لكسر حصار غزة وإنهائه، والترحيب بأي دور إقليمي في المنطقة يخدم القضية الفلسطينية ببعديها الإسلامي والعربي.

تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، يوم الاثنين ٢١/٠٦/٢٠١٠، ندوة علمية بعنوان **"تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة"** في مجمع النقابات المهنية- عمان، وشارك فيها أكاديميون وخبراء وسياسيون أردنيون وأتراك.

جاءت الندوة إثر قيام اسرائيل بالاعتداء على أسطول الحرية، وقد أسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى على متن الأسطول، أغلبهم من الأتراك، ما أدى إلى توتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية، وارتفاع نبرة التصعيد السياسي التركي تجاه تصرفات إسرائيل، وما تلا ذلك من خطوات غير مسبوقة بين الطرفين، وأدى ذلك إلى وجود إسرائيل في مأزق سياسي وقانوني لم تعشه من قبل، إضافة إلى ظهورها أمام الرأي العام والمجتمع الدولي دولة عدوانية، ما أدى إلى تزايد انتقاد الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ أربعة أعوام، وتطور الأمر إلى مطالبات عربية وإقليمية ودولية بإنهاء الحصار، ووضع إسرائيل في زاوية حرجة أجبرتها على التراجع، حيث أصبحت تبحث عن بدائل في تعاملها مع غزة، منها إعادة النظر في الحصار ليصار إلى تخفيفه بريا والسماح بإدخال المواد الإنسانية خشية أن يفرض عليها رفعه كليا بإرادة دولية، فضلا عن العزلة الدولية التي تعيشها عقب الهجوم على أسطول الحرية.

وسعت الندوة إلى بيان أوجه الفشل الذي رافق حصار غزة سياسيا وأمنيا واقتصاديا، وأزمة إسرائيل في ذلك، إضافة إلى رصد التحرك العربي والإسلامي الشعبي والرسمي في مواجهة حصار غزة والسعي لكسره وخاصة من الجانب التركي، ثم بيان ورطة إسرائيل جراء الاعتداء على أسطول الحرية مع تركيا، سياسيا وقانونيا وأخلاقيا، وأخيرا أجرت الندوة قراءة في التداعيات السلبية على إسرائيل ومكانتها إقليميا ودوليا، وعلى العلاقات التركية- الإسرائيلية.

جاءت الندوة في جلستين: **أزمة إسرائيل في حصار غزة والدور التركي، وورطة إسرائيل مع تركيا وتداعياتها**، وقدمت في كل جلسة ثلاث أوراق عمل، **في الجلسة**

* **مركز دراسات الشرق الأوسط**- الأردن.

الأولى: فشل الحصار في تحقيق أهدافه السياسية والأمنية، وتنامي الموقف العربي والإسلامي والدولي ضدّ الحصار، والدور التركي في كسر الحصار شعبيا ورسميا، وفي **الجلسة الثانية:** ورطة إسرائيل بالهجوم على أسطول الحرية، والتداعيات السلبيّة على إسرائيل والعلاقات التركية- الإسرائيلية، وتركيا تضع إسرائيل أمام الاختبار دوليّاً.

وقدمت الندوة قراءة ورصدا وتحليلا علميا وفكريا متميزا، حيث ركزت على موضوع البحث وتناول جوانبه المختلفة بموضوعية ومباشرة، إضافة إلى الحوارات والتحليلات للوضع الذي يمر به حصار غزة ضمن الصراع مع إسرائيل من جهة، وللورطة التي وضعت إسرائيل نفسها فيها مع تركيا ومع المجتمع الدولي بعد هجومها الإرهابي على أسطول الحرية من جهة ثانية.

ومن واقع أوراق البحث المقدمة، والمناقشات والتحليلات التي دارت في جلستي الندوة بشكل مركز ومباشر، والنظر في مختلف المعطيات، فقد توصلت الندوة إلى قراءات وقواعد تشكل منهجية واضحة وسياسات لازمة عربيا وإسلاميا، لاستثمار حدث الهجوم على أسطول الحرية، في سبيل إنهاء حصار غزة من جانب، ومعاقبة إسرائيل سياسيا وقانونيا وأخلاقيا من جانب آخر، وأهم ما توصلت إليه الندوة ما يلي:

١. توقف المشاركون عند حصار قطاع غزة، مبينين فشله في تحقيق الأهداف الجوهرية التي فرض من أجلها، سياسيا وأمنيا واقتصاديا، حيث سعت إسرائيل إلى تحرير الجندي الأسير جلعاد شاليط، ولم يحرر، ورغبت بمنع وصول أسلحة ومعدات عسكرية إلى حركات المقاومة، لكن الأسلحة وتطويرها آخذ بالازدياد، خاصة ما شهدناه إبان العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، وأرادت إسرائيل من خلال الحصار كسر إرادة المقاومة وحرمانها من امتلاك عناصر القوة وتسهيل القضاء عليها وتحريض سكان غزة على الثورة ضد حكمها دون جدوى، ومن جانب آخر برر المجتمع الدولي، وعلى رأسه الرباعية الدولية، الحصار رغبة في دفع حماس للتجاوب مع شروطها المتعلقة بالاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقات السابقة، والتوقف عن ممارسة "العنف"، إلا أن ذلك لم يحدث أيضا، هذا فضلا عن مواقف عربية سعت إلى دفع حماس للتراجع عن السيطرة على قطاع غزة، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري في يوليو/ تموز ٢٠٠٧، رغبة بالتخلص مما تراه عبئا،

وربما خطرا، لوجود حالة إسلامية تسيطر على زمام السلطة وتقدم تجربة سياسية ناجحة وناضجة في الحكم، خشية أن يكون لذلك انعكاساته على أوضاعها الداخلية.

٢. أكد المشاركون أن ثمة شواهد واعترافات بإخفاق سياسة الحصار والتجويع والإفقار في تأديب حماس وسكان القطاع، وأن الحصار الجائر والبعيد عن القيم الإنسانية تحول إلى أزمة أخلاقية لكل الأطراف التي تورطت بفرضه، أو وفرت له الغطاء والمبرر.

٣. بين المشاركون أن المواقف الرسمية العربية والإسلامية والدولية لم تقم بواجبها لرفع الحصار عن غزة بشكل عام، وأن المواقف الشعبية العربية والإسلامية لم ترتق بشكل عام إلى مستوى من الفعل يمثل الحد الأدنى لكسر الحصار، وأن الموقف الشعبي الغربي كان أكثر فاعلية ومباشرة في كسر الحصار من خلال تأسيس منظمات متخصصة أو تسيير قوافل شريان الحياة أو سفن كسر الحصار، كان آخرها أسطول الحرية بالاشتراك مع تركيا، ومن هنا فإن تنامي المواقف العربية والإسلامية والدولية، واستثمار الحضور التركي مع موقف عربي رسمي وشعبي مساند وفاعل، ضد الحصار كفيل بإنهائه إذا ما استمر ولو لقليل من الوقت.

٤. أكد المشاركون أن تركيا باتت لاعبا رئيسا في منطقة الشرق الأوسط بشكل جلي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منذ عام ٢٠٠٢، وأن تحركاتها الأخيرة تجاه إسرائيل وعدوانيتها لم تأت وليدة اللحظة، ولا انفعالا عاطفيا، بل جاءت في تسلسل منطقي يعبر عن سياسة جديدة لتركيا تجاه إسرائيل والمنطقة، لتعبر عن موقفها تجاه حصار إسرائيل لقطاع غزة بأنه اعتداء وحصار ظالم لا يستند إلى مشروعية قانونية أو أخلاقية.

٥. رحبت الندوة بتنامي الدور التركي الصديق للعرب، سواء فيما يتعلق ببناء توازن في علاقات الجوار العربي بمختلف دوله، أو فيما يتعلق بتوسيع التحالفات العربية لمواجهة الخطر الصهيوني.

٦. أكد المشاركون تعرض تركيا لكثير من الضغوط الغربية والمحلية والإقليمية لمواجهة موقفها وصلابته، وأكدوا أن تركيا التي اتخذت موقفا حازما لصالح

القضية الفلسطينية تستحق النصرة والتأييد الشعبي والرسمي العربي والإسلامي في مواجهتها مع إسرائيل على مختلف الصعد، وأن ذلك إنما يعد أقل الواجب تجاه شجاعتها وتنامي قوتها المستقلة المتقاربة مع العالم الإسلامي والعربي، من خلال جملة من المواقف الجادة- رسميا وشعبيا- في التعامل مع الحدث، سواء من خلال التحرك في مجلس الأمن لاستصدار موقف دولي صارم ضد إسرائيل، أو حتى من خلال تثبيت تركيا على موقفها وعدم تنفيسه أو الالتفاف عليه سياسيا، وأكدوا أن دور تركيا وتحديد مواقفها تجاه القضية الفلسطينية وحصار غزة يبقى رهن الوقائع والتطورات والتحولات التي تحدث في المنطقة، إضافة إلى سياسات ومواقف القوى الدولية والإقليمية، مما يحمل الأنظمة العربية مسؤولية في دعم الجهد التركي وبعض الجهود الدولية الرسمية والشعبية.

٧. بين المشاركون أن التحول الذي جرى في المنطقة عقب الهجوم على أسطول الحرية قد وقفت خلفه قوة دفع كبيرة من قبل القيادة التركية ومؤسساتها السياسية والعسكرية التي قدرت موقفها مبكرا كما قدرت موقف الآخر، وأن التحول السياسي الذي تشهده المنطقة تدعمه قوة مستقلة، وهي تركيا التي لا تستجدي الآخرين اقتصاديا أو عسكريا أو سياسيا أو ثقافيا، بل هي التي تمن على الآخرين بعلاقاتها معهم، وعلى الأخص الولايات المتحدة وإسرائيل، لا سيما أن تركيا عضو في حلف النيتو.

٨. أكد المشاركون على أن الكيان الصهيوني يعاني منذ مدة من موقف قانوني وأخلاقي محرج، وقد تزايد موقفه القانوني تعقيداً وصعوبة عقب الهجوم الصهيوني على الأسطول، حيث أقدم على خرق قانوني ودولي لا لبس فيه، ولا يقبل مطلقاً أي تعليل بمقتضى أحكام القانون الدولي النافذ، وأن هجومه واعتداءه يتسم بأنه خرق مركب لأحكام القانون الدولي، فهو اعتداء على دولة أخرى، وهو خرق لأحكام قانون البحار ولأحكام قانون حقوق الإنسان الدولي، علاوة على كونه يخالف أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ناهيك عن أنه شكل صارخ من أشكال الإرهاب، مما يعني تزايد إمكانية المساءلة القانونية للكيان الصهيوني وقادته الذين أمروا بالهجوم، سواء بمقتضى القانون التركي، وهو القانون النافذ فوق السفينة التي جرى الاعتداء عليها، أو من خلال

التحرك داخل أروقة الأمم المتحدة، وبالتحديد لدى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، عبر تشكيل لجنة تحقيق دولية، إضافة إلى ما يخص الشق المدني من المسؤولية، حيث تستطيع تركيا تحريك دعوى المسؤولية الدولية تجاه إسرائيل، ويمكن للضحايا والمتضررين الشروع في إقامة الدعاوى المدنية أمام المحاكم الأوروبية والدولية للمطالبة بالتعويض المادي والمعنوي.

٩. رأى المشاركون أن ثمة تداعيات سلبية على إسرائيل جراء هذا التحول، وتتمثل بزيادة تشوه صورة إسرائيل في العقلية الغربية، وتراجع قدرة الغرب في الدفاع عن سلوكها العدواني، والتسبب بالحرج للإدارة الأمريكية التي ترعاها وتدعمها، وتزايد انتقاد الحكومة الإسرائيلية واتهامها بعدم القدرة على قيادة الدولة والمرحلة، وتراجع مكانة إسرائيل كدولة يمكن الاعتماد عليها في الشرق الأوسط بوصفها غير قادرة على حفظ تحالفاتها الإقليمية مع أكبر دولة إسلامية في المنطقة.

١٠. أكد المشاركون أن الهجوم على الأسطول سيؤدي إلى تداعيات سلبية على العلاقات التركية- الإسرائيلية، حيث انكشف اللعب الإسرائيلي في المنطقة لدى القيادة العسكرية التركية، ما جعلها تخفف من مساندتها المطلقة للاتفاق العسكري المبرم بين الجانبين، وتراجع قدرة إسرائيل على بناء علاقات متوازنة مع تركيا، وفشل إسرائيل في احتواء الأزمة مبكرا، وتزايد الشعور التركي بأن إسرائيل ليست حليفا صادقا، وإنما تستغل تركيا غطاء لسياساتها في المنطقة، وتزايد الانفتاح التركي على مواقف حركة حماس وسياساتها والدفاع عنها رسميا وشعبيا على حساب العلاقة مع إسرائيل، وتقديم مبررات جديدة للقيادة التركية لزيادة هذا الانفتاح، والقبول المبدئي لدى القيادة التركية بإجراء مراجعة جادة للعلاقة مع تركيا في ظل فشل إسرائيل في تلبية المطالب التركية لإبقاء هذه العلاقة.

١١. أكد المشاركون أن إسرائيل تمر في ورطة ومأزق حقيقي، وهي في حالة تشوه لصورتها العامة، وفي ترنح لعلاقاتها مع تركيا، وبالتالي فهي تحصد تراجعا سياسيا استراتيجيا، وهو ما يؤشر على تزايد تخبط القيادة الإسرائيلية وعدم قدرتها على قراءة المتغيرات في المنطقة والعالم، ويشير إلى تراجع أهميتها

الاستراتيجية بالنسبة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بما فيها الدول العربية التي وقعت معها اتفاقات سلام، وتركيا، والاتحاد الأوروبي الذي لا يستطيع تبرير سياستها في حصار غزة ولا الهجوم على السفينة، ناهيك عن تسببها بإحراج الموقف الأمريكي في المنطقة وعدم مساعدته على تعديل طبيعة علاقاته في المنطقة.

١٢. رأى المشاركون أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض لتراجع في شعبيتها مرة أخرى لدى الرأي العام الإسلامي، وبالتالي فقدان الثقة يوما بعد الآخر بإدارة باراك أوباما التي أطلقت قبل عامين جملة من الوعود، ورفعت بعض الشعارات التي حملت الأمل بسياسات أميركية إقليمية جديدة، وكل هذا بسبب ميلها باتجاه إسرائيل ووقوفها إلى جانبها دوماً في اصرارها على إطاء إسرائيل مزيداً من الفرص لإنقاذ نفسها وسمعتها، رغم أنها تعتبر تركيا وإسرائيل حليفين استراتيجين أساسين في المنطقة، بل أنها تميل إلى إسرائيل خلافاً مع تركيا.

١٣. حذر المشاركون من أن تنجح إسرائيل- وبدعم غربي- في سياسة عرقلة القرارات الدولية وتجنب الإدانات والعقوبات ورفض القرارات الصادرة حتى الآن ضدها، أو ترجمتها بما يحمي مصالحها وحساباتها هي، لكنها قد لا تنجح هذه المرة في استمالة الرأي العام العالمي إلى جانبها.

وختمت الندوة بالثناء على الأوراق التي قدمت والمساهمات المتميزة التي نوقشت بجلساتها، وأكد المشاركون على أهمية نشر هذه الأفكار وتوسيع نطاق التعامل معها إعلاميا خدمة للقضية الفلسطينية ولنصرة تركيا، ولتشجيع تطور عزل اسرائيل سياسيا في المنطقة، وكشف حقيقة صورتها العدوانية أمام العالم.

الإسلاموفوبيا في أوروبا*

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الصورة النمطية السلبية للإسلام "الآخر" في كتابات المستشرقين في الماضي، وفي خطابات الأحزاب السياسية الأوروبية من شتى الأطياف في الوقت الحالي، وانعكاس ذلك على القرارات السياسية الأوروبية تجاه المسلمين في الغرب الأوروبي.

ما الاستشراق؟

عرف الدكتور إدوارد سعيد الاستشراق بأنه "محاولة بناء جديدة للشرق والهيمنة والسيطرة عليه"؛ أي محاولة فهم "الآخر" الإسلام، وقد بني هذا الفهم على الصورة النمطية السلبية للإسلام بأنه دين بربري ومُختل واستبدادي وسُفلي وغير حضاري، ويقمع المرأة، ورسول الإسلام رجل محتال، وحياته مليئة بالعنف والجنس، في حين أن الغرب هو منبع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحضارة الإنسانية.

ما الإسلاموفوبيا؟

مصطلح تم استخدامه في بداية ثمانينيات القرن الماضي في الغرب الأوروبي، وهو يعني الخوف من الإسلام، وقد أخذ هذا المصطلح حيزاً من أذهان الشعوب الأوروبية، والصفوة السياسية وأجنداتها السياسية، حيث استخدم لتحقيق أهداف سياسية حزبية.

وتركزت أيدلوجية الإسلاموفوبيا الغربية على تشويه صورة "الآخر" الإسلام بوصفه عقيدة جامدة، متطرفة، قمعية، شريرة، تحمل العداء للغرب، بل هي العدو الأول للغرب، أي صورة "الإسلام الشرير" مقابل "الغرب الجيد"

الإسلام في نظر الأحزاب السياسية الأوروبية

لقد طغى شبح الخوف من "الآخر" الإسلام على الخطاب الحزبي الغربي الأوروبي وأجندته السياسية من شتى الأطياف، ومن أهم الأمثلة على ذلك:

١. الجبهة الوطنية الفرنسية أول حزب استخدم الإسلاموفوبيا في دعايته السياسية وحملته الانتخابية للتخويف من الإسلام والمسلمين.

٢. الحزب النمساوي اليميني الشعبي وصف الإسلام بأنه "العدو الأول لأوروبا والعالم".

---

* **ملخص للمقال المنشور باللغة الإنجليزية** بعنوان: "***Islamophobia in Europe***" ضمن الصفحات الإنجليزية 18-11.

٣. الحزب الدنماركي التقدمي دعا إلى إيجاد "منطقة حرة للمسلمين"، وحذر من أسلمة أوروبا.
٤. الحزب اليميني الشعبي الدنماركي حذر الجماهير في أثناء حملته الانتخابية من الإسلام كمصدر تهديد لأوروبا، علاوة على أنه ضد الحضارة الغربية.
٥. (أومبرتو بوسي) زعيم حزب (ليقا نورد الإيطالي) وصف الإسلام بأنه أكبر مصدر لتهديد الثقافة الأوروبية، وفي الوقت نفسه نصّب ذلك الزعيم نفسه للدفاع عن النصرانية الأوروبية.

ومن هنا يرى الباحث أن الصفوة السياسية الحزبية الأوروبية من شتى الأطياف الحزبية من اليمين والوسط واليسار والتطرف المسيحي تنظر إلى الإسلام على أنه أكبر مصدر تهديد للثقافة الغربية الأوروبية، علاوة على أنه العدو الأول لأوروبا منذ الحروب الصليبية التي بدأت عام ١٠٩٥ للميلاد، وحتى الآن، لذا ترى تلك الأطياف أنه يجب عزل المسلمين ووقف المد الإسلامي في أوروبا بشتى السبل.

الآثار السلبية الناجمة عن الإسلاموفوبيا

لقد شكل التخويف من الإسلام رأياً عاماً أوروبياً شعبياً ورسمياً مضاداً لبناء المساجد والمآذن وارتداء الحجاب في المدارس والساحات العامة، وتعرض المسلمين للتميز العنصري والعنف الكلامي والاعتداء على ممتلكاتهم.

الخلاصة

- الإسلاموفوبيا "الخوف من الإسلام" هو مشروع مسيحي صليبي قديم جديد يؤمن بـ "نظرية المؤامرة"، وبأن الإسلام عدو الغرب الأوروبي.
- لقد تم استغلال الصورة النمطية السلبية للإسلام، منذ الماضي وحتى الآن، لحشد الرأي العام الأوروبي الشعبي والرسمي ضد الإسلام والمسلمين بحجة أن الإسلام هو العدو الأول للثقافة الأوروبية وأوروبا والعالم أجمع.
- لقد أصبح مصطلح الإسلاموفوبيا أيدولوجية شعبية وسياسية تدعو إلى إقصاء الآخر والتمييز ضده، بل والتخلص منه.
- إن صراع الغرب الأوروبي مع الإسلام ما هو إلا صراع بين "الغرب الجيد" و"الإسلام الشرير".

- HÄUSLER2, Alexander (2008): Antiislamischer Populismus als rechtes Wahlkampf-Ticket. In: HÄUSLER, Alexander: Rechtspopulismus als „Bürgerbewegung“. Kampagnen gegen Islam und Moscheebau und kommunale Gegenstrategien. VS Verlag für Sozialwissenschaften. Wiesbaden. S.155-169
- HASSELBERG, Sven (2002): Es gibt nur eine Zivilisation. In: JUNGWIRTH, Michael: Haider, Le Pen & Co. Europas Rechtspopulisten. Verlag Styria. Graz. S.152 – 163
- HELLMUTH, Thomas (2002): ‘Patchwork’ der Identitäten. Ideologische Grundlagen und politische Praxis des Populismus in Frankreich und Österreich
- KÖNIGSEDER, Angelika (2008): Feindbild Islam. In: BENZ, Wolfgang: Jahrbuch für Antisemitismusforschung Nr. 17. Zentrum für Antisemitismusforschung an der Technischen Universität Berlin. Metropol Verlag. Berlin. S. 17 – 44
- MEYER, Thomas (2005): Populismus: Ein bedrohliches Modernisierungsrisiko. In: VAN THADDEN, Rudolf /HOFMANN, Anna (2005): Populismus in Europa – Krise der Demokratie?
- MILES, Robert/BROWN, Malcolm (2004): Racism. Key Ideas. Second edition. Routledge. New York.
- POOLE, Elizabeth (2008): Islamophobia. In: Cashmore (Ed.): Encyclopedia of race and ethnic studies. Routledge Taylor & Francis Group. London – New York.
- SAID, Edward W. (1979): Orientalism. Vintage. New York.
- SARDAR, Ziauddin (2002): Der fremde Orient. Geschichte eines Vorurteils. Verlag Klaus Wagenbuch. Berlin.
- SARTRE, Jean-Paul (1948): Betrachtungen zur Judenfrage – Psychoanalyse des Antisemitismus.
- SKENDEROVIC, Damir (2006): Feindbild Muslime – Islamophobie in der radikalen Rechten. In: ALTERMATT, Urs/DELGADO, Mariano/VERGAUWEN, Guido: Der Islam in Europa. Zwischen Weltpolitik und Alltag. Kohlhammer. S.79-95
- SUTCLIFFE, Adam (2007): Power and Politics of Prejudice. In: Bunzl, Matti: Between anti-Semitism and Islamophobia: Hatreds Old and New in Europe. Prickly Paradigm Press. Chicago.

Bibliography

- BAUBÖCK, Rainer (2002): Constructing the Boundaries oft he Volk: Nation-Building and National Populism in Austrian Politics. In: WODAK, Ruth/PELINKA, Anton (2002): The Haider Phenomenon in Austria. Transaction Publishers. New Brunswick, London.
- BETZ, Hans-Georg (2008): Vorwort. in: SKENDEROVIC, Damir/D'AMATO, Gianni: Rechtspopulismus und Migrationspolitik in der Schweiz seit den 1960er Jahren. Chronos Verlag. Zürich. S.9-11
- BETZ, Hans-Georg (2002): Rechtspopulismus in Westeuropa: Aktuelle Entwicklungen und politische Bedeutung, in: Österreichische Zeitschrift für Politikwissenschaft 2002/3.
- BUNZL, Matti (2007): Between anti-Semitism and Islamophobia: Some thoughts on the new Europe. Prickly Paradigm Press. Chicago
- BUNZL, Matti (2008): Zwischen Antisemitismus und Islamophobie. Überlegungen zum neuen Europa. In: BUNZL, John/SENFFT, Alexandra (2008): Zwischen Antisemitismus und Islamophobie. Vorurteile und Projektionen in Europa und Nahost. VSA-Verlag. Hamburg. S.54-74
- DOLEZAL, Martin/HELBLING, Marc/HUTTER, Swen (2009): Zwischen Gipfelkreuz und Halbmond. Die Auseinandersetzung um den Islam in Österreich und der Schweiz, 1998 – 2007. In: ROSENBERGER, Sieglinde/SAUER, Birgit: Islam im öffentlichen Raum. Debatten und Regulationen in Europa. ÖZP 2008/4. Facultas WUV. Wien.
- GÄRTNER, Reinhold (1996): Die ordentlichen Rechten: Die Aula, die Freiheitlichen und der Rechtsextremismus. Picus Verlag. Wien
- GEDEN, Oliver (2005): Identitätsdiskurs und politische Macht: Die rechtspopulistische Mobilisierung von Ethnozentrismus im Spannungsfeld von Opposition und Regierung am Beispiel von FPÖ und SVP. In: FRÖLICH-STEFFEN, Susanne/RENSMANN, Lars: Populisten an der Macht. Populistische Regierungsparteien in West- und Osteuropa. Braumüller Verlag. Wien. S.69 – 83
- GINGRICH, Andre (1999): Österreichische Identitäten und Orientbilder: Eine ethnologische Kritik. In: SODATL, Walter/NIEDERLE, Helmuth/WERNHART, Karl R. (Hg.): Wir und die Anderen. Islam, Literatur und Migration. Wiener Beiträge zur Ethnologie und Anthropologie, Bd. 9. WUV. Wien. S.29-35
- HAFEZ, Farid (2007): Islamophobe FPÖ – Eine qualitative Analyse zur Erforschung von Islamophobie als Populismusmethode und kulturalistisch argumentierten Rassismus der FPÖ in der post-Haider-Ära. Master-Thesis. Donau-Universität Krems und Alpen-Adria Universität Klagenfurt.
- HALM, Dirk (2008): Der Islam als Diskursfeld. Bilder des Islams in Deutschland. 2. auflage. VS Verlag für Sozialwissenschaften. Wiesbaden.
- HÄUSLER, Alexander (2008): Rechtspopulismus als Stilmittel zur Modernisierung der extremen Rechten. In: HÄUSLER, Alexander: Rechtspopulismus als „Bürgerbewegung". Kampagnen gegen Islam und Moscheebau und kommunale Gegenstrategien. VS Verlag für Sozialwissenschaften. Wiesbaden. S.37-51

many right extremist parties as the National Democratic Party Germany, the Republicans and the masked right-wing extremist of Pro Cologne or Pro North Rhine-Westphalia exploit those regional conflicts (Häusler 2008: 156f.). The Swiss People's Party succeeded with her minaret ban initiative that was started in 2007 and finalised in 2009. In fact, two regions in Austria, Vorarlberg and Carinthia, have implemented a ban – although not as explicitly mentioned in the text of the law – a year before (Hafez 2010). Those campaigns function as a „teaching play fort he efficiency of transnational learning of right-wing populist parties" (Betz 2008: 10).

Mainstreaming Islamophobia in politics

While the above-noted examples of Islamophobic discourses deal with right-wing populist and extremist parties, on the one side some of these parties have succeeded in mainstreaming Islamophobia on the political landscape and on the other side, Islamophobic discourses have become mainstream through the impact of the distorted image of Islam and Muslims through the media. In Austria, it can be observed that the right-wing populist parties FPÖ and BZÖ have successfully cooperated with the Austrian Conservative Party in banning mosques and minarets in two Austrian states. If we take Germany for example, we can see that in nine out of 16 states, the wearing of a Muslim headscarf is forbidden by law for teachers. In only one state – Berlin – this ban concerns all religious symbols, while in the other eight states, it is exclusively the Muslim headscarf, while nuns are allowed to wear their scarves (Königseder 2008: 24). What is striking here is, that in Germany, we have no strong right-wing parties and all these laws were adopted by centrist parties. If we look at the debate on the Burka in France, we can see, that not only politicians of the National Front, but Sarkozy himself as head of state used the issue of a ban of Burkas for his identity politics.

While Muslims are increasing in number, their visibility in the public is seen as a threat in many countries. The question of how much a Muslim is regarded as a normal citizen of a European nation state definitely will be answered in those respective countries. We can not speak of an Islamophobic Europe. This generalization would be as problematic as an Islamophobic argument itself. But what can be observed is that Islamophobic arguments are exploited for the identity politics of right-wing parties and is more and more becoming mainstream for centrist parties in different European countries.

Jihadists, this identity politics was easily conducted by a thematisation of the Muslim threat (Betz 2002: 253-256).

Pim Fortuyn's famous book „Against the Islamization of our culture. Dutch identity as a fundament" played a central role in the spread of Islamophobia within right-wing populist parties. The thesis of this work was that the Islamic culture would stand in an absolute opposite to the Western one. Filip Dewinter of the right-wing populist party „Flemish Interest" encapsulated the islamophobic programme of right-wing parties with the follwing sentence: „Islam is now the No. 1 enemy not only of Europe but of the entire free world" (Bunzl 2007: 38-43). At the end of the 1980s, the leadet of the Danish progress party, Mogen Glistrup, called for a „Muslim-free zone". The Swiss Democrats were warning against the Islamization in the 1990s. The leader of the Italian Lega Nord, Umberto Bossi, said, that „Islam is one of the biggest threats to European culture" and positioned himself as a defender of the „Christian Europe and the catholic belief against the Islmic colonialisation" (Skenderovic 2006: 88-91). In Denmark, the right-wing populist Pia Kjaersgaard of the Danish People's Party mobilized electors after 9/11 around the agenda of the Islamic threat. Islam for her was an anti-civilization (Hasselberg 2002: 160). Islamophobic discourses have become a pillar of very diverse parties in the West, that can all be located in the spectrum of right-wing politics (Hasselberg 2002: 160, Geden 2005: 79f.).

Debates on the ban of mosques and minarets in Western Europe

Public disputes on the building of mosques and minarets is one of many controversies around Islam in the public space, where political contestation takes place (Dolezal/Hebling/Hutter 2008: 401, Königseder 2008: 25-30, Häusler2 2008: 155-169). Political actors are not only right-wing parties but also citizen's groups (Bürgerinitiativen) (Kübel 2009, Häusler2 2008: 155-169). Many times, political parties exploit such controversies, started by citizen's groups. Many of those disputes are solved in consensus, when political right-wing parties do not interfere (Halm 2008: 115f.). Debates on the building of mosques and minarets are used throughout Europe by right-wing populist and extremist parties to exploit them for their identity politics. In Cologne, Germany, the construction of a mosque with two minarets led to vehement protests, where delegates from diverse political right-wing parties from different European countries participated. It not only came to protests against the building of mosques in Switzerland, but also in France, Spain and Italy (Bauer 2007: 6f.). The protest against regional mosque-projects has emerged as a successful method for mobilizing people. In Germany,

the general so called "discourse on foreign infiltration" (for Überfremdungsdiskurs, see Gärtner 2002: 20) with an Islamization-discourse respectively specify it.

On basis of the outlined description, I use the term „Islamophobic populism". This is based on a monolithic, not differentiated and homogenous perceived Islam, which is used for construing boundaries and antagonistic confrontation. Islam is seen as inferior, but also hostile, aggressive and threatening.

Conflation of the characteristics of the terms populism and Islamophobia – islamophobic populism		
	Populism	***Islamophobia***
Common characteristics	amalgamation of „we-groups", the imagined „Volk"	perception of Islam as a homogenous body
	simplification	perception of Islam as static and monolithic
	dichotomy	perception of Islam as the„Evil"vs. West/occident as the „good"
	stereotypes	perception of Islam as reactionary, hostile, etc.
	In- and out-groups	an exclusionary project

Islamophobia in Western European party politics

Political parties make use of the wide-spread fear of Islam in many Western nation states, especially in the discoursive construction of national identities. The important role of Islamophobia within the radical right is explained by the easy use, they can make of Islamophobia in creating collective identitites (Skenderovic 2006: 88ff.). One of the very first parties that made use of Islamophobia in their political propaganda and elections campaigns was the French Front National. Right-wing populist and right wing-extremist parties have been concentrating on issues around identity politics since the 1980s. Le Pen was one of the first speaking about the „expansive nature of Islam" (Skenderovic 2006: 90f.). Values, life-styles, and the we-and-them-contradistiction have been valuable contents since then (Geden 2005: 11ff.). The identity politics of the New Right are based on a natural difference of cultural identities and argue for a preservation of these and a defence of Christian-european values (Betz 2002: 253-256), although the New Right has traditionally very few to do with Christianity and is mostly making use of it as a method of populism. After 9/11 and the different bombings in Europe by

West" is seen as the palladium of democracy, human rights and civilization, etc., whereas "Islam" – as Adam Sutcliffe describes it – is exclusively connotated negatively. "Islam" stands for "dogmatism, fanaticism, the oppression of women, hostility, etc.". These prejudices and stereotypes about Islam and Muslims are enforced and instrumentalized by populist actors (Sutcliffe 2005: 72f.). In this sense, Islamophobia is useful for populism in its content as well as a tactic and form of communication.

Islamophobia can play a role in the production of anti-elitist, vertical and xenophobic, horizontal affects. Firstly, by creating in- and out-groups: the group of Austrian Non-Muslims and the Muslim group, a horizontal, xenophobic affect. This happens when a monolithic nation, the Volk is construed and confronted with "Islam". Here, Islam plays the role of antagonization. Islam like Judaism around the turn of the century has the function of being "the Other" in distinction to the homogenous European(s). "Islam" functions as a symbol of a different culture, religion und ethnicity. Islamophobia is used as an „exclusionary ideology", as Matti Bunzl says and also the EUMC (FRA) describes it (Bunzl 2008). It is furthermore imaginable, that Islamophobia plays a role in creating anti-elitist, vertical affects. For instance, when the „EU-Establishment" is accused of enforcing the „Islamization of Europe" when making EU-membership negotiations with Turkey.

The terms "Islam" and "Muslim" in the notion of Islamophobia are to be understood as imaginations and constructions, not as a religion or as social subjects. Like Jean-Paul Sartre said, "if the Jew would not exist, the anti-Semitist would have invented him" (Sartre 1948: 10f.).

Right-wing populist and right-wing extremist parties are advocates of a nationalist discourse that creates a collective identity by drawing borders and mobilizing people (Bauböck 2002: 252, 236ff.). Those parties can make use of Islamophobia by going back to old myths and traditions and revitalizing them in the new contexts of migration (Gingrich 2005). If for instance the „Austrian identity" is construed by the right-wing populist party FPÖ, they portray themselves as the defenders of Vienna and trace themselves in the tradition of Prince Eugen of Savoy (18 October 1663 – 21 April 1736), who fought the „Turks before Vienna" (Hafez 2007: 58). Islamophobia as a historical Christian-European project is here used as a "content" (Meyer 2005). The construed antagonism between "Islam" and the "West/Christianity" is sustained by creating scenarios of threat, where "the other" is guilty. Islamophobic conspiracy theories, traced back to old bogeymen, are used (Hellmuth 2002: 10ff.). These Islamophobic conspiracy theories resign

we should not forget that Islam the relations of Muslim individuals as well as Muslim empires with the Europeans has been a very diverse one, that cannot be summarized as being solely a confrontation.

The term of 'Islamophobia' came with the highly determinative and influential report entitled, *Islamophobia: a challenge for us all: report of the Runnymede Trust Commission on British Muslims and Islamophobia*, published in 1997. Since then, Islamophobia has gained a far greater prevalence in the public and political spaces, not only in Britain but throughout the world and especially in Western Europe. The Runnymede report defined Islamophobia as "an outlook or world-view involving an unfounded dread and dislike of Muslims, which results in practices of exclusion and discrimination" and has defined several distinctions featuring Islamophobia, such as "closed views of Islam" and portraying Islam as separatist, monolithic, inferior and the enemy to the West (Poole 2008: 215). On a political level, the term "Islamophobia" was acknowledged by the United Nations as well as the European Union. The FRA (European Agency for Fundamental Rights), which is an institution of the latter, is regularly publishing researches on Islamophobia in Europe[1] and "has found increasing evidence of Islamophobia in the form of physical and verbal abuse and attacks on property" in the EU-member states (2008: 216). The following text will mainly focus on the political role of Islamophobia.

Islamophobic populism

In my analysis, I use the term "Islamophobic populism" to synthesise the term Islamophobia and the notion of populism. As a fundament of Islamophobia, the Runnymede Trust mentions the perception of Islam as a static and monolithic block. Such a perception can be parallelized with several classical features of populism. Populism is always about simplification, dichotomization and a dual world-view, as Meyer (2005) points out. This world-view divides the world into good and evil, such as in the paradigm of Islamophobia, there is the "evil Islam" on one side and the "good West" on the other side. This "confrontation and antagonization" is possible, because "the

[1]. See the following reports: EUMC (2001): Summary Report on Islamophobia in the EU after 11 September 2001. EUMC (2003): The fight against Anti-Semitism and Islamophobia. Bringing communities together. http://fra.europa.eu/fraWebsite/attachments/Synthesis-report_en.pdf *and* EUMC (2006): Perceptions Of Discrimination And Islamophobia. Voices From Members Of Muslim Communities In The European Union. http://fra.europa.eu/fraWebsite/attachments/Perceptions_EN.pdf *and* EUMC (2006): Muslim In The European Union. Discrimination And Islamophobia. http://fra.europa.eu/fraWebsite/attachments/Manifestations_EN.pdf

Islamophobia in Europe[*]

Keywords: Islamophobia, Western Europe, identity politics

Orientalism and Islamophobia

Many authors have shown that Europe would not have been able to constitute itself without Islam, being construed as "the other" many centuries ago (Sardar 2002: 30f., 35). It was Pope Urban II, who in 1095 mobilized the crusaders to engage in a Holy War against the Muslim infidels. In Academia, the notion of "Orientalism" has been used beginning with Edward Said to describe a pervasive Western tradition, both academic and artistic, of prejudiced outsider interpretations of the East, shaped by the attitudes of European imperialism in the 18th and 19th centuries (Said 1978, Sardar 2002). Orientalism is defined as being "a Western style for dominating, restructuring, and having authority over the Orient" (Said 1978: 3). The heart of Orientalism according to Sardar is the sexual fascination and fiction of the submissive woman (Sardar 2002: 18f.). Thus, orientalism is based on many negative stereotypes to create an essentialist, pure and ideal West in antagonisation to "the other Islam". As Said wrote in his preface in 2003 the understanding of the East has not improved since the first publication of Orientalism (1978: xviii). With his analysis „Covering Islam. How the Media and the Experts determine how we see the rest of the world", Said has rather shown, that Islam has become a major point of alienation to „the West" (Said 1997). The two experts on racism-studies, Robert Miles and Malcolm Brownargue, stress that the Muslim Other was perceived as such political as well as theological. „The Muslim Other was portrayed as barbaric, degenerate and tyrannical, characteristics that were thought to be rooted in the character of the religion of Islam" (Miles/Brown 2004: 27). The object of much of the attack was the Prophet of Islam, Muhammad, who was represented as an impostor, his life as exemplifying violence and sexuality (Daniel 1960: 78, 107; Ruthven 1997: 101). When speaking about Islamophobia today, we should keep in mind, that the Muslim Other has already been a significant pillar of the construction of a European identity, although

[*]. D. Farid Hafez, He is researching at the Department for the Philosophy of Law, Law of Religion, and Culture and lectures at the Department for Oriental Studies, both at the University of Vienna.

use of it. In addition, it investigated the effect of the Israeli savage action on the international community; any resulting political blocks and powers enhancing the resistance popularity and rejecting the US-Israeli projects; and the Arab attitude of employing the incident in the Arab-Israeli conflict. The focus group concluded that the Turkish involvement in the conflict adds an Islamic dimension reinforcing the Arab and regional roles in the face of the Israeli arrogance. Furthermore, the Arabs have to make use of that incident to incite the global public opinion against such Israeli practices.

On the other hand, the seminar aimed to explore the political, security and economic failures of the siege on Gaza and the resulting Israeli dilemma, as well as the Arab, Islamic public and official actions to break the siege, especially by the Turkish side. The Israeli impasse with Turkey after the aggression on the Freedom Flotilla from political, legal and moral perspectives was also discussed. Finally, the seminar addressed the consequences on Israel, its regional and international status and the Turkish-Israeli relations. The seminar emphasized the following:

- the failure of the siege to achieve its basic political, security and economic targets
- the failure of the Arab, Islamic and international governments to bear their responsibilities in lifting the siege, in contrast with the public Western stand which was more direct and efficient in breaking the siege.

Finally, the participants stressed that Turkey has evidently become a major player in the Middle East region since the AKP party took power in 2002.

changes such as the rise in the earth's temperature in the last few years, and the injustice in distribution and consumption. Therefore, a lot of experts predict the coming wars will be about water.

In this context, the national water security for the Sudan and Egypt has become an issue since the failure of the Conference for the Nile basin countries on 14 April 2010 in Sharm Al-Sheikh, Egypt to reach a compromise on the dispute over the distribution of the Nile water. The problem started when the riverhead countries (Tanzania, Rwanda, Uganda, Ethiopia, Kenya, Congo, and Burundi) signed a new framework agreement to distribute the Nile waters. This means that those countries decline from the agreements of 1929 and 1959, which controlled the arrangement and distribution of the Nile water. This new agreement took place in spite of the strong opposition by Egypt and the Sudan.

• Reports & Articles

Directions of the Current Financial Crisis

This is a brief report about the current financial crisis and it consists of three parts. The first part explains the power of ideas as manifested in Keynesian economic thoughts and their impact on the world economy during the period extending from the end of World War II to the early seventies of the Twentieth Century when neoclassical ideas were revived again and the deregulations that came with it. Part two assesses the stimulus packages adopted by the different countries of the World to deal with the current financial crisis with a special emphasis on the Arab countries. Part three concludes with a number of reforms that need to be put in place in order to increase the chances of success for the stimulus package and also to create the safety nets needed to avoid similar future crisis or to mitigate their impact when they happen.

Turkey and Israel: A relation Review

Israel launched an aggression on the Freedom Flotilla, on board of which were a number of human rights activists, as well as politicians, parliamentarians and intellectuals from over 40 countries of the world. It was loaded with humanitarian aid in an attempt to break the siege imposed on the Gaza Strip. Thus, a focus group was held by the Middle East Studies Center in its headquarters in Amman on Saturday, 5 June 2010, joined by distinguished academics, researchers, journalists and politicians. A seminar was also organized on Monday, 21 June 2010, in the Professional Associations Complex, joined by Jordanian and Turkish academics, experts and politicians.

On the one hand, the focus group aimed to discuss the scenarios of the crisis in the Turkish-Israeli relations in all political, economic and military fields, as well as the consequences of the current tension. It also addressed the statutory dimensions of the Israeli aggression and how the Turks made

• Sudan File

Sudan Strategic Shifts

Sudanese Elections: Factors and Expectations

The report addresses the general conditions of the Sudanese elections: preparations and procedure; results as well as internal and external reactions; and conspiracies to fail or delay the process by frightening people of violent actions accompanying the elections if held on time.

Furthermore, the report tackles the supervision and the massive media presence; some logistic problems; commendations on the organization; security measures, steps to correct mistakes; objective problems facing the separation of the south of the country; and observations and conclusions. The report is keen to serve the unity of the Sudan without any artificialities, making use of all available objective facts. It is stressed that the unity of the Sudan will be beneficial for the region, but will not harm the Western interests, whereas the separation may threaten the regional stability and interests.

2011 South Sudan Referendum: Unity vs. Separation

The Sudanese are waiting for the self-determination referendum for the citizens of the South to be held in January 2011. This is one of the main items of the comprehensive peace agreement signed in Naivasha, Kenya in 2005.

The Sudanese agreed to grant the Southerners the right of self-determination by means of voting either to stay under a unified Sudan or separate and establish an independent state of their own. Both the partners of the above agreement shared the view of working to convince the Southerners to voluntarily vote for unity. This is what most Sudanese politicians, intellectuals, civil community leaders and mainstream citizens are striving for.

The report investigates the major justifications drawn by those calling for separation. In contrast, the reasons to maintain the national unity between the north and the south of the country are explained, along with the reasons motivating the Sudanese, in general, and the southerners, in particular, to hold on to unity. The report also refers to the parties adopting the unity choice as well as the public support among the Southerners. Finally, the report explores the main roles to be played by the various partners in the peace process in the country, in a bid to carry out the constitutional right of the referendum in a context of freedom and integrity.

The Perspective on The Nile Basin Water Issues:

The Case of Sudan and Egypt

Water has become one of the most serious global issues in the 21st century. It has arisen as a result of the increase in the population, climate

accomplish their own interests and the interests of other parties who benefit from both the war and the beating of its drums in all the locations of war. Their end is the fulfillment of unannounced targets.

Likelihoods of War Breakup in the Middle East in 2010-2011

On Saturday, 29 May 2010, The Middle East Studies Center, Amman held a seminar entitled by Likelihoods of War Breakup in the Middle East in 2010-2011 in the Landmark Hotel. It was intended to carefully explore the situation of the region as well as discuss the factors enhancing the likelihood for a war to break up there. The seminar was divided into three sessions of significant topics and analyses. Nine papers were presented by nine researchers and specialists, who attempted to read the situation of the region from Jordan and abroad.

The seminar aimed to investigate the context controlling the actions of the different parties towards the war as well as their capabilities to launch it. The approaches of any possible confrontations were also studied. Finally, strategic recommendations are made to the concerned Arab and Muslim decision-makers with regard to the political, media, security, military and economic preparations for such a war.

Political Settlement of the Arab-Israeli Conflict: Challenges and Scenarios

On Sunday, 4 April 2010, The Middle East Studies Center held a focus group in its headquarters in Amman entitled by **Political Settlement: Challenges and Scenarios**. It was joined by distinguished academics, researchers, journalists and politicians, and chaired by the center director Mr Jawad Al-Hamad.

The idea of the seminar sprang from a number of factors, such as the series of US, Israeli and international pledges of an imminent settlement to the Palestinian issue; the Arab – and especially Palestinian – disability to achieve actual gains to for the Palestinian people and its fair cause; and the dependence on the track of political settlement and pledged peace. It aimed to realistically and methodically investigate the different facets of political settlement, predict its future scenarios and challenges, and analyze the current factors as well as their approaches for action in this year.

In addition, the seminar was intended to realistically and methodically discuss the course of the political settlement since the election of Barack Obama, the battle of Gaza, and the failure of the internal Palestinian dialogue. The practical results of the political settlement were also explored. Finally, the main opportunities, challenges and scenarios of the settlement with regard to the Palestinian rights are determined.

with their attitudes and perspectives; regional and international shifts and developments; constants and variables; intellectual and civilizational dimensions; political, social and economic reality and interaction of the region and its peoples; and balances of strategic conventional and unconventional powers.

• Issue File

The Middle East: War VS Peace

War Possibilities in the Middle East (2007-2010)

The argument about the break up of a war in one of the three tense areas of the region continues around the clock. This is due to the sequence of events associated with political statements, military activities and armament systems here and there. There are also field engagements which rise between civilized parties lacking the least level of trust and depend on weak calm arrangements.

It is very complicated to address the war per se let alone predict its scenarios, because of the intertwining of several direct or indirect and regional or international interventions. Furthermore, some regional parties adopt many senseless attitudes in the management of such crises by taking them to the verge of armed conflict at times when levels of preparedness for the war are not achieved. Thus, it is necessary to be careful and deal with the overall context of the events.

It is true that the three cases of tension – Iran and its nuclear program, Israel and the northern Lebanese-Syrian alliance dilemma, and then also Israel with the Palestinian Gaza resistance crisis –are highly intertwined. However, the situation of each case needs a somehow independent investigation considering the connection between each party and the interests, and perhaps strategies, of other parties in other fronts.

Region's War Drums (2007-2010)

The beating of war drums is a metaphor referring to the statements and measures aimed at the mobilization and preparation for an international armed conflict, in addition to anything that accompanies such a conflict that serves to achieve its goals. When applying this to the situation in the Arab World, it can be found that a war, in this sense, is raging in most its parts and mainly in Palestine, as well as Lebanon, Syria, Iraq, Algeria, Morocco, the Sudan, Somalia and Yemen.

The report addresses those behind the beating of war drums, arguing that two main parties not only beat the drums in the Arab World, but they also practice armed conflict, make statements and take measures of war. These are the United States and Israel. Each of them tries hard to

• Editorial

Gaza: The Israeli Deepest Predicament

Since its occupation in 1967, the Gaza Strip has been a real security headache to Israel. More publicly, since the first intifada uprising of 1987, the Israeli leaders have been voicing their impatience of staying there. Yitzhak Rabin, for instance, was famous for having announced his wish to wake up and find Gaza having been swallowed by the sea. Such a genuine growing security crisis for Israel is due to the increasing power of the Palestinian resistance, along with its quality attacks, as well as its improving elementary industrial capabilities and the rising number of martyrdom operations coming from the West Bank against Israel. Consequently, the occupation forces made a unilateral segregation operation, based on the apartheid wall in the West Bank and the military and settlement withdrawal from the Gaza Strip. This was considered a strategic security plan to protect Israel from the attacks of the resistance, which started targeting settlers and military sites as well as raiding settlements.

• Research & Studies

The US Strategy towards the Peace Process in Obama's Term: Challenges and Scenarios

The study of the United States' stances, perspectives and polices with regard to the Middle East peace process is still the most complicated and important in setting the possible scenarios to grasp the reality and development of the Arab-Israeli conflict from 2010 and on. Thus, it is a very difficult task as it needs to methodically cover all the factors in a comprehensible, integrated and balanced way. The "Great" US today is the most influential power in shaping the status and policies of the world. Furthermore, it is the most effective party in the Arab World and the Middle East. When the it sets its plans, the US defends as well as fights itself and the others – whether friends, rivals or enemies – in a bid to achieve a suitable, complicated mix which reconciles several disputed objectives, interests, environments and balances and alliances of powers. The significance and complication of the US role result in serious national, regional and global dangers in case it continues the failure policies towards the Arab-Israeli conflict. Such policies have been adopted to keep the region and the world under the elusion of its dominance. Because of the significance and complication of the US role in shaping the future of the conflict in the region, the study of the US policies and their influence makes it inevitable – according to our methodology – to shed light on the current and expected mutual impact between the forms of the US power, influence, interests and policies, on one hand, and several present and future national, bilateral, regional and international facets of the conflict, on the other. Some of these questions are: conflict issues; parties, blocs, and alliances, along

Sudan File

Sudan Strategic Shifts

77 • *Sudanese Elections: Factors and Expectations*

Mohammad AL- Jayousi

87 • *2011 South Sudan Referendum: Unity VS Separation*

Mohammad Othman

97 • *The Perspective on The Nile Basin Water Issues: The Case of Sudan and Egypt*

Mona Hasan

Reports And Articles

107 *Indicators of the Development of the Global Financial Crisis (2010)*

Yousef AL-Yousef

121 *Turkey and Israel: A Relation Review*

MESC

133 *Islamophobia in Europe*

Farid Hafez

Contents

page	***Editorial***
7	*Gaza: The Israeli Deepest Predicament* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*The US Strategy towards the Peace Process in Obama's Term: Challenges and Scenarios* ***Sabri Somira***
	Issue File
	The Middle East: War VS. Peace
43	• *War Possibilities in the Middle East (2007-2010)* ***Safwat AL-Zayat***
55	• *Region's War Drums (2007-2010)* ***Tala't Mosallam***
63	• *Likelihoods of War Breakup in the Middle East in 2010-2011* ***MESC***
71	• *Political Settlement of the Arab-Israeli Conflict:Challenges and Scenarios* ***MESC***

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

Amman – Summer 2010

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By

Middle East Studies Center

Cordially with

the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 14 **No. 52** **Summer 2010**